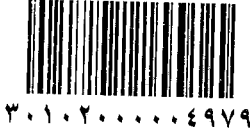


المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا  
فرع اللغة والنحو والصرف



المسائل النحوية في كتاب ” غرائب التفسير  
وعجائب التأويل “ لتاج القراء محمود بن  
حمزة الكرمانى المتوفى حوالي ( ٥٠٠ هـ )

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير  
تخصص نحو وصرف

إعداد الطالب

حسن بن إبراهيم بن محمد قابور

الرقم الجامعي ( ٤٢٢٨٠٢٣٣ )

إشراف سعادة الأستاذ الدكتور

عبد الكريم بن علي عوفي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ملخص البحث

المسائل النحوية في كتاب ( غرائب التفسير وعجائب التأويل )  
يهدف البحث إلى كشف المادة النحوية في كتاب ( غرائب التفسير  
وعجائب التأويل ) ، ومن ثم بيان ملامح الشخصية النحوية لمؤلفه الشيخ  
محمود بن حمزة الكرمانى المتوفى حوالي سنة ٥٠٠ هـ .  
وكان لاختيار هذا الموضوع أسباب أهمها الاتصال المباشر بكتاب الله -  
عز وجل - ، وإظهار الكرمانى على الساحة النحوية .  
وقد استوى البحث على مقدمة بينت فيها أسباب اختيار الموضوع  
وطريقة عملي فيه ، وأشارت إلى بعض الدراسات السابقة ، وتمهيد أفردته  
للحديث عن المؤلف وكتابه ، وثلاثة فصول :  
أولها خصصته للأدوات النحوية ، وثانيها للتراكيب النحوية ، وثالثها  
لملامح شخصية الكرمانى النحوية من خلال هذا التفسير ، وخاتمة ضممتها  
أهم النتائج التي توصلت إليها منها : بيان مذهب الكرمانى النحوي ، وآثاره  
فيمن تبعه ، وموقفه من الشواهد النحوية ، وبعض الردود على العلماء  
والباحثين في المسائل المدروسة .  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## الإهداء

إلى روح أبي أسكنه الله فسيح الجنان ..

إلى أمي - عافها الله - ينبوع الحنان ..

إلى شريكة عمري ملكة الجنان ..

إلى فلذتي كبدي : إبراهيم وهيثم سر السعادة حفظهما الرحمن ..

إلى جميع سدنة لغة القرآن ، وعشاق بنت عدنان ..

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

الحمد لله العليّ المنان ، الرحمن ، خلق الإنسان ، علمه البيان ، أنزل بلغتنا القرآن ، فصار لساننا أشرف لسان ، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان ، سيدنا محمد وعلى آله والإخوان ، ومن تبعهم بإحسان ، وسار على نهجهم متمسكاً بخير الأديان .. أما بعد :

فإن الباحث في علوم العربية ليحرص على أن يكون موضوع بحثه شديد الاتصال بكتاب الله - عز وجل - وإن كانت جميع موضوعات العربية ذات اتصال بهذا الكتاب ، لكن هذا الاتصال يتفاوت من موضوع لآخر ، وقد حرصت على أن يكون موضوعي الذي أتقدم به لنيل درجة الماجستير نابعاً من النص القرآني الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ذلك النص المحفوظ ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ .

فبدأت التفتيش هنا وهناك حتى هداني الله - عز وجل - إلى كتاب في تفسير القرآن الكريم موسوم بـ ( غرائب التفسير وعجائب التأويل ) لتاج القراء محمود بن حمزة الكرمانيّ .

وبعد القراءة في هذا التفسير وجدت أنّ فيه من المادة ما ينهض بهذه الرسالة فجمعت مسائله النحوية ، ثم انتقيت أبرزها وأكثرها ظهوراً ، وهذه المسائل إما أن تكون خلافية ، وإما أن تكون مسائل استوقفت الكرمانيّ فجمع حولها الآراء وحشد لها الشواهد ، وإما أن تكون مسائل نتج عن الجدل حولها طعنٌ في بعض القراءات .

وكل ما درست من مسائل كان للكرماني حضور فيها إما باختيار أو تضعيف أو تدليل أو تعليل .

أما ما تبقى من المسائل فهي مسائل إجرائية لا مادة فيها كأن يكون إعراباً لكلمة ، أو ذكر رأي لعالم في مسألة لا مدخل للبحث فيها .

وحينما فرغت من جمع المسائل قمتُ بدراستها وفق المنهج الوصفي التحليلي متبعاً الخطوات التالية :

- ١ - وضع عنوان للمسألة .
- ٢ - تصدير المسألة بنص الكرماني .
- ٣ - عرض المسألة على النحاة المتقدمين والمتأخرين ، بل والمعاصرين - أحياناً - على اختلاف مذاهبهم .
- ٤ - بيان المذهب الذي اتبعه الكرماني أو الحكم بتفرده .
- ٥ - الترجيح من قبل الباحث مع إيجاد أسباب هذا الترجيح .
- ٦ - توثيق الآيات القرآنية في المتن بين قوسين معقوفين .
- ٧ - توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات .
- ٨ - تخريج الأحاديث من مظانها .
- ٩ - تخريج الأمثال وأقوال العرب من كتب الأمثال والنحو .
- ١٠ - تخريج الأبيات الشعرية من دواوين الشعراء - إن وجدت - ومن المجموعات الشعرية وكتب النحو .

وقد كان لاختيار هذا الموضوع دوافع وأسباب أهمها :

١ - الاتصال المباشر بالقرآن الكريم .

٢ - أن الكرمانى - وعلى الرغم من جهوده النحوية وآرائه المتفردة - لا يزال مغموراً من الناحية النحوية فأردت الكشف عن نحيوته من خلال هذا البحث .

٣ - أن كتاب ( غرائب التفسير وعجائب التأويل ) لم تقدم له - على حد علمي - دراسة علمية .

٤ - أن هذا النوع من البحوث ينمي الفكر النحوي لدى الطالب .

وقد سبق الباحث بدراسات مماثلة في كتب أخرى اطلع عليها وأفاد منها في مادتها ومنهجها أبرزها :

١ - المسائل النحوية والتصريفية في الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، إعداد حسن ضاحي فقيهي .

٢ - المسائل النحوية في كتاب أحكام القرآن لابن العربي ، إعداد سعيد بن علي العمري .

٣ - اعتراضات أبي حيان على النحويين في التذييل والتكميل ، إعداد منصور عريف الرحمن .

وقد استوى البحث على هذه المقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ،

وخاتمة وعدد من الفهارس الفنية .



أما التمهيد فقد تحدث فيه عن الكرمانى وكتابه ؛ فتناولت الكرمانى من حيث اسمه ونسبه ، ومكانته وشيوخه ، وتلاميذه ، وأثاره ، كما تناولت الكتاب من حيث الداعى إلى تأليفه ، ومنهجه ، وأسلوبه ، ومصادره ، ومقصود الكرمانى بالغريب والعجيب .

وأما الفصل الأول فقد خصصته للأدوات النحوية ورتبت المسائل داخله وفق الترتيب الأبجدي المعروف في كتب الحروف والأدوات مبتدئاً بالأداة ذات الأحرف الأقل ، وضم المسائل التالية :

- ١ - إلغاء « أن » المصدرية بعد حذفها .
- ٢ - إعمال « إن » المخففة المكسورة .
- ٣ - مجيء « إن » الشرطية بمعنى « إذ » .
- ٤ - مجيء « أو » للإضراب بمعنى « بل » .
- ٦ - إذا الفجائية بين الحرفية والظرفية .
- ٧ - هل تأتي « إلا » بمعنى الواو .
- ٨ - حاشا الاستثنائية هل هي حرف أم فعل أم ذات وجهين ؟
- ٩ - زيادة « من » .
- ١٠ - وقوع « من » لابتداء الغاية الزمانية .

أما الفصل الثاني فقد جعلته خاصاً بالتراكيب النحوية ورتبت المسائل داخله حسب ترتيب أبواب ألفية ابن مالك ، وضم المسائل التالية :

١ - حذف إحدى النونين في قراءة من قرأ ( تحاجوني ) بتخفيف النون .

٢ - وقوع ألفاظ الإشارة أسماءً موصولة .

٣ - حذف الموصول الاسمي وإقامة الصلة مقامه .

٤ - إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له .

٥ - أولى العاملين بالعمل في التنازع .

٦ - عمل ما قبل « إلا » فيما بعدها .

٧ - واو الحال بين الحذف والإثبات .

٨ - وقوع الفعل الماضي المتصرف حالاً .

٩ - مجيء الحال من المضاف إليه .

١٠ - تقديم الحال على صاحبها المجرور .

١١ - مجيء التمييز معرفة .

١٢ - مجيء تمييز المائة جمعاً .

١٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

١٤ - وصف النكرة بالمعرفة ووصف المعرفة بالنكرة .

١٥ - إضافة الموصوف إلى صفته .

١٦ - النصب على المدح قبل تمام الكلام .

١٧ - العطف على معمولي عاملين .

١٨ - العطف على الضمير المتصل المرفوع .

١٩ - العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

٢٠ - البديل من ضميري المتكلم والمخاطب .

٢١ - تقديم معمول أَلْفَاظ الإغراء عليها .

وأما الفصل الثالث فقد تناولت فيه ملامح الشخصية النحوية للكرمانيّ داخل التفسير ، فضمّ المباحث التالية :

١ - موقف الكرماني من السماع والقياس .

٢ - مصادر الكرماني النحوية .

٣ - مصطلحات الكرماني النحوية .

٤ - انفراداته .

٥ - مذهبه النحوي .

ولإنجاز هذا البحث واستكمال متطلباته العلمية ، كان لابد من العودة إلى جملة من المصادر والمراجع ، كالمطولات النحوية ، وكتب التفسير وإعراب القرآن .

وأما الخاتمة فقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ، ثم قفوتها بعدد من الفهارس الفنية .

هذا وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات أبرزها :

١ - قلة المصادر التي تحدثت عن الكرماني .

٢ - قارنَ هذه القلة اتفاق فيما ورد في بعض المصادر مما يجعل

المصدرين والثلاثة وكأنها مصدر واحد .

٣ - عدم خروج كتب الكرمانى النحوية<sup>(١)</sup> حتى يمكن مقارنة ما جاء فى التفسير عليها .

ولن أبرح مقامى هذا حتى أتوجه بالشكر الجزيل - بعد شكرى لله عز وجل - لسعادة أستاذى الفاضل أ.د. عبد الكرىم بن على عوفى الذى أنار الدرب وذل الصعب ورعى هذا البحث بغزير علمه وقوم أعوجاجه حتى استوى على سوقه ، وقد قارن هذا العلم كرم فى الأخلاق وحسن فى المعاملة ، وأعلم أن مثله لا يريد الثناء ، بل إنه ليزعجه الإطراء ، إلا أنى أريد أن يكون هذا منى وفاء ، والله المسئول أن يجزىه خير الجزاء .

وكذلك أتوجه بالشكر إلى أ.د. عبد الفتاح بحيرى إبراهيم الذى قام بإرشاد الباحث حتى تم تسجيل الموضوع .

والشكر موصول إلى أستاذى المناقشيين اللذين سيثريان البحث بملاحظتهما ، كما أتوجه بالشكر والامتنان لجامعة أم القرى ممثلة فى كلية اللغة العربية التى فتحت لي أبوابها لإكمال دراستى .

كما لا يفوتنى أن أشكر كل من أعاننى وأزرنى خلال هذه المسيرة ، وجزى الله الجميع خير الجزاء .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه

الطالب / حسن بن إبراهيم قابور

بجوار بيت الله الحرام

صبيحة الخميس ١٨ / ٢ / ١٤٢٥ هـ

(١) لم يحقق - على حد علم الباحث - إلا كتاب صغير مختصر يدعى العنوان .

# التمهيد

ويشتمل على :

- التعريف بالكرماني .
- التعريف بـ « غرائب التفسير وعجائب التأويل » .

## أولاً : التعريف بالكرماني

اسمه ونسبه :

هو برهان الدين أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي الشافعي ، كان يعرف بتاج القراء .

والكرماني : بكسر الكاف - وقيل بفتحها - وسكون الراء وفتح الميم وبعد الألف نون ، هذه النسبة إلى ولاية كبيرة تشتمل على عدة بلدان منها الشيرجان ، وجيرفت ، وغيرها<sup>(١)</sup> .

وقال ياقوت : « كِرمان : بالفتح ثم السكون ، وآخره نون ، وربما كُسرت والفتح أشهر بالصحة ، وكرمان في الإقليم الرابع طولها تسعون درجة وعرضها ثلاثون درجة ولاية مشهورة وناحية كبيرة معمورة ، ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس وسجستان وخراسان »<sup>(٢)</sup> .

مولده :

لم تذكر الكتب التي ترجمت للكرماني زمناً لولادته .

مكانته العلمية ومناقبه :

أحاط الكرماني بكثير من العلوم فقد كان مقرئاً ، ومفسراً ، وفقياً ، ونحويًا ، وصرفيًا .

(١) ينظر : اللباب في تهذيب الأنساب ٣ / ٩٣ - ٩٤ .

(٢) معجم البلدان ٤ / ٤٥٤ .

وقد أثنى عليه بعض من ترجم له وذكروا مناقبه ؛ فقال الجزري :  
« إمام كبير محقق ثقة كبير المحل »<sup>(١)</sup> .

وقال ياقوت : « هو تاج القُرّاء وأحد العلماء والفقهاء النبلاء ،  
صاحب التصانيف والفضل ، كان عجباً في دقة الفهم وحسن  
الاستنباط »<sup>(٢)</sup> .

### شيوخه :

١ - والده حمزة بن نصر الكرمانى ، قال الجزري في ترجمته : « قرأ  
عليه ابنه محمود »<sup>(٣)</sup> .

٢ - محمد بن حامد الطوسي ، قال الجزري : « روى القراءات عنه  
محمود بن حمزة »<sup>(٤)</sup> .

٣ - الشيخ الإمام ، وقد ورد كثيراً في تفسيره ( غرائب التفسير  
وعجائب التأويل ) ولم أقف عليه إلا أن محقق الكتاب قال : « الشيخ  
الإمام أبو سهل محمد بن عبد الرحمن بن أبي الفضل النيسابوري » وأشار  
إلى أن الكرمانى ذكره في كتابه : النهاية في شرح الغاية ، ولباب التفاسير ،  
وهما ما زالوا - على حد علمي - مخطوطين .

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٢٩١ .

(٢) معجم الأدباء ٥ / ٤٨٨ .

(٣) غاية النهاية ٢ / ٩١ .

(٤) السابق .

## تلاميذه :

١ - أبو عبد الله نصر بن علي بن أبي مريم<sup>(١)</sup> صاحب كتاب (الموضح في وجوه القراءات وعللها) .

٢ - أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي<sup>(٢)</sup> .

٣ - رضي الدين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني ، صاحب شواذ القراءات<sup>(٣)</sup> .

## وفاته :

لم يحدد تاريخ دقيق لوفاة الكرماني إلا أنه كان ثمة إجماع من بعض المترجمين على أنه كان حياً في حدود الخمسمائة الهجرية وتوفي بعدها ؛ حيث قال ياقوت : « وكان في حدود الخمسمائة وتوفي بعدها »<sup>(٤)</sup> .

وجعلها خير الدين زركلي سنة ٥٠٥ هـ<sup>(٥)</sup> .

وبهذا نستطيع القول : إن الكرماني<sup>٦</sup> توفي في أواخر القرن الخامس وبدايات القرن السادس .

(١) ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٢٩١ .

(٢،٣) السابق .

(٤) معجم الأدباء ٥ / ٤٨٨ . وينظر : كشف الظنون ٢ / ١١٢٦ ، وغاية النهاية في طبقات

القراء ٢ / ٢٩١ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ١٦١ .

(٥) ينظر : الأعلام ٨ / ٤٤ .



## آثاره :

خلف الكرمانى جملة من الآثار فى بعض الفنون ، وهى :

أولاً : فى التفسير :

١ - البرهان فى متشابه القرآن<sup>(١)</sup> ، وهو كتاب مطبوع فى مجلد واحد بتحقيق أحمد عز الدين عبد الله خلف الله ، نشرته دار صادر بيروت .

٢ - غرائب التفسير وعجائب التأويل ، مطبوع فى مجلدين بتحقيق الدكتور شمران سركال يونس العجلي ونشرته دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ، ومؤسسة علوم القرآن ، وهو الكتاب المعنى بدراسة مسائله النحوية .

٣ - لباب التفاسير<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : فى القراءات :

وله كتاب واحد هو : الهداية فى شرح الغاية لابن مهران<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : معجم المؤلفين ١١ / ١٦١ ، وغاية النهاية فى طبقات القراء ٢ / ٢٩١ ، والأعلام ٤٤ / ٨ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ٥ / ٤٨٨ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ١٦١ ، وغاية النهاية فى طبقات القراء ٢ / ٢٩١ .

(٣) ينظر : غاية النهاية فى طبقات القراء ٢ / ٢٩١ .

## ثالثاً : في النحو :

- ١ - الإفادة في النحو<sup>(١)</sup> .
- ٢ - الإيجاز ، وهو مختصر للإيضاح لأبي علي الفارسي<sup>(٢)</sup> .
- ٣ - شرح اللمع لابن جني<sup>(٣)</sup> .
- ٤ - العنوان<sup>(٤)</sup> ، وهو كتاب مطبوع في مجلد صغير قام بتحقيقه الدكتور : سعد بن حمدان الغامدي .
- ٥ - النظامي ، وهو مختصر للمع ابن جني<sup>(٥)</sup> .
- ٦ - وذكر ابن فلاح له كتاباً اسمه : « أسرار الحروف »<sup>(٦)</sup> .  
وله مؤلف في خط المصاحف .  
وأورد له المحقق كتاباً بعنوان « غنية الطالب في شرح رسالة الصديق  
لعلي بن أبي طالب »<sup>(٧)</sup> .

---

(١) ينظر : معجم الأدباء ٥ / ٤٨٨ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ٥ / ٤٨٨ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ١٦١ ، والأعلام ٨ / ٤٤ .

(٣) ينظر : الأعلام ٨ / ٤٤ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء ٥ / ٤٨٨ .

(٥) ينظر : معجم المؤلفين ١١ / ١٦١ .

(٦) ينظر : المغني لابن فلاح ٤٤١ أ ، مخطوطة مكتبة مصطفى عاطف .

(٧) ينظر : غرائب التفسير مقدمة المحقق ١ / ٤٤ .

### ثانياً : التعريف بـ " غرائب التفسير وعجائب التأويل "

تعد هذه الدراسة أول دراسة لكتاب الكرماني ( غرائب التفسير وعجائب التأويل ) إذ اعتذر محقق الكتاب عن نشر الدراسة المتعلقة بالكتاب<sup>(١)</sup> .

ولأنني تناولت الكتاب من جهة مسائله النحوية فقد كان هدفي الرئيس هو كشف ما في الكتاب من مادة نحوية وبيان مذهب مؤلفه وجهوده النحوية فيه ، إلا أنني أردت - من خلال هذه الدراسة - أن أقدم بعض الومضات حول الكتاب من حيث : الداعي إلى تأليفه ، منهجه ، أسلوبه ، مصادره ، مقصود الكرماني بلفظي : الغريب والعجيب ، وهي إشارات مختصرة ؛ لأنني - كما أسلفت - معنيٌ بمادة الكتاب النحوية .

#### أولاً : الداعي إلى تأليف الكتاب :

بين الكرماني في مقدمة الكتاب الداعي إلى تأليفه وهو رغبة الناس في زمانه إلى هذه النوعية من التفاسير التي تُعنى بجمع كل ما هو غريب وعجيب حيث قال : « فإن أكثر العلماء والمتعلمين في زماننا يرغبون في غرائب تفسير القرآن وعجائب تأويله ، ويميلون إلى المشكلات المعضلات في أقاويله ؛ فجمعت في كتابي هذا منها ما أقدر أن فيه مقنعاً لرغبتهم ومكتفى لطلبتهم لما روي عن النبي ﷺ أنه قال : أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه فإن الله يحب أن تعرب آي القرآن »<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : مقدمة المحقق ص ٨ ، وقد بحثت عن هذه الدراسة فلم أجدها .

(٢) غرائب التفسير ١ / ٨٨ .

فمن قول الكرمانى السابق يتبين لنا أن السبب فى تأليف كتابه هو الامتثال لما ورد عن النبى ﷺ من إعراب القرآن ، ولإرواء ظمأ الناس وتلهفهم لهذا النوع من التفاسير .

### ثانياً : منهج الكرمانى فى تفسيره :

يُعدُّ تفسير الكرمانى من التفاسير التى تهتم بالجانب اللغوى أكثر من غيره ، ولذا جاء الكتاب خلواً من بعض الأمور التى اعتادها القارئ فى كتب التفسير مثل : أسباب النزول ، ومناسبة الآيات ، وصلتها بما قبلها كما خلا من الإطالة فى ذكر القصص ، ولم يهتم بتفسير الآيات الظاهرة والوجوه المعروفة ، وقد بين الكرمانى أنه أودع كل ما سبق فى تفسير آخر يدعى ( لباب التفاسير )<sup>(١)</sup> .

كما تضمن الكتاب طرفاً من ذكر الآيات المتشابهات بالرغم من أن للكرمانى كتاباً خاصاً بهذا الفن يدعى ( البرهان فى مشابه القرآن ) .

### ثالثاً : أسلوب الكتاب :

عول الكرمانى فى تفسيره على الاختصار كثيراً ، وابتعد عن الإطناب ، وكانت عبارته سهلة واضحة ، وأفكاره مترابطة ، ليس فيها استطراد ممل ، فأسلوبه - بصفة عامة - حسن السبك ، واضح العبارة ، سهل التراكيب ، خال من التكلف والتعقيد .

### رابعاً : مصادر الكتاب :

تنوعت مصادر الكرمانى فى الكتاب ؛ فمنها المصادر النحوية ومنها

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٨٨ .

مصادر غير نحوية ، سواء كانت هذه المصادر رجالاً أم كتباً . أمّا المصادر النحوية فسأتحدث عنها لاحقاً إن شاء الله<sup>(١)</sup> ، وأما المصادر غير النحوية - فكما أسلفت - تنقسم إلى قسمين :

١ - مصادره من الرجال :

لقد ضمّن الكرمانى تفسيره كثيراً من الآراء والأقوال التي استقاها من سابقه ، ولكن كان ثمة بعض العلماء الذين ترددت أسماؤهم بكثرة في تفسيره ، وأبرزهم :

أ - عبد الله بن عباس - رضي الله عنه -<sup>(٢)</sup> .

ب - الشيخ الإمام أبو سهل محمد بن عبد الرحمن النيسابوري<sup>(٣)</sup> .

ج - ابن بحر<sup>(٤)</sup> .

د - القفال<sup>(٥)</sup> .

هـ - ابن جرير الطبري<sup>(٦)</sup> .

---

(١) ينظر ص ٢٤٢ من هذه الرسالة .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١، ٢٨٥ / ١، ٢٨٩ / ١، ٣٤١ / ٢، ٧٩٨ / ٢، ١٠٠٠ / ٢، ١٠٩٨ / ٢ .

(٣) السابق ٢ / ٢، ٨٠٤ / ٢، ٩٨٥ / ٢، ١١٠٠ / ٢، ١١٢٤ / ٢ .

(٤) السابق ١ / ١، ٢٩٣ / ١، ٣٥٧ / ١، ٣٨٣ / ٢، ٨٠٢ / ٢، ١٠٦٨ / ٢، ١١١١ / ٢ .

(٥) السابق ٢ / ٢، ٨٣٢ / ٢، ١١١٥ / ٢ .

(٦) السابق ١ / ٣٤٧ .

وغير هؤلاء من العلماء الأجلاء الذين يصعب الإحاطة بهم<sup>(١)</sup>.

٢ - مصادره من الكتب :

من المعلوم أن الكرمانى وهو يذكر الأعلام سابقى الذكر لابد أن يطلع على كتبهم ويُفقد منها إلا أنى أردت هنا أن أذكر الكتب التى أحال عليها وذكر أسماءها ، وهى :

١ - لباب التفاسير<sup>(٢)</sup> ، وهو أحد كتب الكرمانى كما رأينا .

٢ - البرهان فى متشابه القرآن<sup>(٣)</sup> ، وهو أحد كتبه أيضاً .

خامساً : مقصود الكرمانى بـ ( الغريب ) و ( العجيب ) :

انتشرت لفظتا ( الغريب ) و ( العجيب ) فى كتاب الكرمانى ، ولا غرابة فى هذا ؛ لأن اسم الكتاب قائم عليهما ، ومن خلال دراستى لهذا الكتاب أستطيع - بعون الله - التعرف على مقصوده من هاتين اللفظتين .

١ - مقصوده بـ ( العجيب ) :

بدأت بهذه اللفظة وإن كانت مؤخرة فى اسم الكتاب ؛ لأن الكرمانى كشف لنا عن مقصوده بها إذ قال فى تفسير قوله تعالى : ﴿ من شر غاسق إذا وقب ﴾ [ الفلق : ٣ ] : « وهذا تفسير يسمج ذكره ، لكنى أوردته لكونه فى عداد العجيب من الأقوال ، وكل ما وصفته بالعجيب فففيه أدنى

(١) مثل ابن قتيبة فى ٢ / ٨١٤ ، والجاحظ فى ٢ / ٨١٤ ، والضحاك فى ٢ / ٨٧٥ ، وأبى

عبدة فى ١ / ٢٠١ ، ومحمد بن الحسن الشيبانى فى ١ / ٣١٨ .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٨٨ .

(٣) نفسه ٢ / ٩٩٢ .

خلل ونظر»<sup>(١)</sup> .

فقد بين الكرماني أن كل ما جاء منعتاً بالعجيب في تفسيره ففيه  
خلل .

ولعلّ مراد الكرماني السابق يوافق بعض معاني هذه الكلمة التي  
حملتها لنا المعاجم مثل الإنكار فقد قال ابن منظور : « العَجَبُ والعُجْبُ :  
إنكار ما يرد عليك لقلّة اعتياده »<sup>(٢)</sup> .

٢ - مقصوده بـ ( الغريب ) :

أما الغريب فقد سكت الكرماني عن بيان مراده منه ولم يوضحه لنا  
إلا أنني من خلال تتبعي لهذه اللفظة في تفسيره - لاسيما في المسائل  
المدرّوسة - توصلت إلى أن مقصوده بالغريب هو النادر القليل الغامض ،  
ولا علاقة له باختيار الرأي أو رده ، وهو موافق أيضاً لبعض معاني هذه  
الكلمة اللغوية قال ابن منظور : « والغريب الغامض من الكلام »<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ١٤١٣ .

(٢) ينظر : لسان العرب ( عجب ) ٩ / ٥١ .

(٣) نفسه ( غرب ) ١٠ / ٣٣ .

# الفصل الأول

## الأدوات النحوية

ويشتمل على المسائل التالية :

- ١ - إلغاء عمل " أنْ " المصدرية بعد حذفها .
- ٢ - إعمال " إنْ " المخففة المكسورة .
- ٣ - مجيء " إنْ " الشرطية بمعنى " إذ " .
- ٤ - معنى " إنْ " ومعنى اللام بعدها .
- ٥ - مجيء " أو " للإضراب بمعنى " بل " .
- ٦ - " إذا " الفجائية بين الحرفية والظرفية .
- ٧ - هل تأتي " إلا " بمعنى الواو ؟
- ٨ - حاشا الاستثنائية هل هي حرف أم فعل أم ذات وجهين ؟
- ٩ - زيادة " مِنْ " .
- ١٠ - وقوع " من " لابتداء الغاية الزمانية .



### توطئة

للأداة أهمية بالغة في النحو العربي ؛ فبها يتغير الإعراب ، ويوجّه المعنى . وقد كان للأدوات النحوية وجود في تفسير الكرمانى ، وكان له آراء حول بعض خصائص الأدوات التي كثر خلاف النحاة حولها كعمل الأداة إذا حذفت أو خففت ومعاني بعض الأدوات وزيادة بعضها وورود بعضها مكان بعض ، وسوف أتناول أقوال الكرمانى حول ما ورد من أدوات بالوصف والتحليل في هذا الفصل .

### إلغاء عمل " أن " المصدرية بعد حذفها

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [ البقرة : ٨٣ ] : « قوله : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ أي بأن لا تعبدوا فلما حذف « أن » رفع الفعل كقوله :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعْيُ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي<sup>(١)</sup>

نصّ الكرمانى على أن تقدير قوله - تعالى - : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ : بأن لا تعبدوا فلما حُذِفَتْ « أن » زال عملها فرفع الفعل ، ومثّل لها بقول طرفة<sup>(٢)</sup> :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعْيُ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

- برفع أحضر -

وحذف « أن » المصدرية مع بقاء عملها أو إلغائه من المسائل التي تباينت آراء النحاة حولها على النحو التالي :

أولاً : ذهب بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup> إلى جواز حذف « أن » المصدرية مع بقاء عملها مستدلين بالسماع والقياس ، أما السماع فاستدلوا بقراءة ابن مسعود<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ حيث نصب قوله : ﴿ لَا تَعْبُدُوا ﴾ بـ « أن » مقدرة ، والتقدير : « ألا تعبدوا » فحذفت « أن » المصدرية وبقي عملها . وبقراءة<sup>(٥)</sup> : ﴿ قُلْ أَغْفِرُ اللَّهُ

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٥٤ .

(٢) ينظر : ديوانه ٣٢ ، وخزانة الأدب ١ / ١١٩ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٩١ ( المسألة : ٧٧ ) وتحصيل عين الذهب ص : ٤٢٤ .

(٤) ينظر : البحر المحیط ١ / ٤٥٠ ، والدر المصون ١ / ٢٧٦ .

(٥) ينظر : البحر المحیط ٧ / ٤٢١ .

تأمروني أَعْبُدُ ﴿ [ الزمر : ٦٤ ] - بنصب أَعْبُد - ، والتقدير : « أن أَعْبُد  
 « حذفت « أن » وبقي عملها واستدلوا بمنثور العرب ومنظومهم ؛ فمن  
 المنثور قولهم<sup>(١)</sup> : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرَ مَنْ أَنْ تَرَاهُ » بنصب « تسمع »  
 والتقدير : « أن تسمع » حذفت « أن » وبقي عملها . وقولهم : « مره  
 يَحْفَرُهَا » بنصب يَحْفَرُهَا والتقدير : « أن يَحْفَرُهَا » حذفت « أن » وبقي  
 عملها .

ومن الشعر استدلوا ببيت طرفة السابق :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

برواية نصب « أحضر » والتقدير : « أن أحضر » حذفت « أن » وبقي  
 عملها وبقول عامر بن جوين الطائي<sup>(٢)</sup> :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

أي « أن أفعله » حذفت « أن » وبقي عملها .

وأما القياس فقالوا : إنَّ « أن » تعمل محذوفة بعد أحرف عند  
 البصريين مثل : « الفاء ، والواو ، وحتى .. » فكما عملت بعد هذه  
 الأحرف تعمل هاهنا .

ثانياً : ذهب سيويه<sup>(٣)</sup> إلى جواز حذف « أن » مع إلغاء عملها ووافقه  
 المبرد<sup>(٤)</sup> ، والأخفش<sup>(٥)</sup> وبعض الكوفيين كالكسائي<sup>(١)</sup> والفراء<sup>(٢)</sup> ، وأخذ به

(١) قولان عن العرب في أوضح المسالك ٤ / ١٧٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٦ ونسب في الإنصاف ٢ / ٩٢ إلى عامر بن الطفيل .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٧ ، ٣ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢ / ٨٥ ، ١٣٦ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٦٩ ، والدر المصون ١ / ٣٧٥ ، والتصريح ٤ / ٣٥٦ .

كوكبة من النحاة المتأخرين كالزغشري<sup>(٣)</sup> وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، والرضي<sup>(٥)</sup>،  
والعكبري<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، وغيرهم<sup>(٨)</sup> وعزي هذا المذهب إلى  
البصريين<sup>(٩)</sup>.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالأدلة القياسية التالية :

١ - أن « أن » المصدرية من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة  
فلا تعمل محذوفة .

٢ - أنها إنما عملت النصب لمشابتها بـ « أن » الثقيلة العاملة في  
الأسماء ، والثقيلة - إن حذف - لا تعمل فالأولى أن لا يعمل ما حمل  
عليها عند حذفه<sup>(١٠)</sup> .

٣ - أن من العرب من يهملها ظاهرة تشبيها لها بـ « ما » المصدرية  
كقراءة مجاهد ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ [ البقرة : ٢٣٣ ] - برفع  
يتم<sup>١١</sup> .

(١) ينظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٥٣ .

(٣) ينظر : الكشف ٤ / ٩٤٦ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٢٨ ، ٥٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٤ / ٤٥ ، ٨٠ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٦٨ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ١ / ٤٤٧ ، ٧ / ٤٢٠ .

(٨) مثل ابن هشام اللخمي في شرح الفصيح ٢ / ٣١٦ ، والسمين الحلبي في الدر المصون

١ / ٣٧٥ ، والمالقي في رصف المباني ١٩٤ ، والسيوطي في البهجة المرضية ٤٠٤ .

(٩) ينظر : الإنصاف ٢ / ٩١ .

(١٠) ٢ / ٩٢ .

(١١) ينظر : البحر ٢ / ٢٢٣ ، والدر المصون ١ / ٥٦٩ .

وكقول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا      مِنْى السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

حيث رُفِعَ الفعلُ « تقرأ » ولم يُنصَبْ مع دخول « أن » عليه ؛ فإن كانت لا تعمل ظاهرةً فعدم إعمالها محذوفة أولى .

وقد ردُّوا الاحتجاج بشواهد الكوفيين على النحو التالي<sup>(١)</sup> :

- أمّا قراءة ابن مسعود : ﴿ لا تعبدوا إلا الله ﴾ فهي قراءة شاذة ، ثم إنه لا حجة فيها ؛ لأن « لا » المراد بها النهي فيصبح الفعل بعدها مجزوماً لا منصوباً ، ومن المعلوم أن علامة النصب والجزم في الأمثلة الخمسة واحدة وهي حذف النون .

وأما قول طرفة :

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى

فالرواية عندنا على الرفع ، ولئن صحت رواية النصب فلا حجة في البيت - أيضاً - لأن « أحضر » منصوبٌ على التوهم ؛ أي أن الشاعر توهم إيراد « أن » فنصب على طريق الغلط ، كما قال الأحوص اليربوعي<sup>(٢)</sup> :

مَشَانِيهِمْ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

فَجَرَّ « ناعبٍ » لتوهمه أنه قال بمصلحين فعطف عليه بالجر وحقه النصب .

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٩٣ وما بعدها .

(٢) خزائن الأدب ٤ / ٥٨ ، والكتاب ١ / ١٦٥ ، والإنصاف ١ / ١٨٠ ، ٢ / ٩٥ .

وأما قول عامر بن الطفيل :

\* وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ \*

فلا حجة فيه من وجهين<sup>(١)</sup> :

أحدهما : أنه نصب « أفعله » توهماً ؛ فقد توهم أنه أتى بـ « أن » فقال : كدت أن أفعله ؛ لأن « أن » قد تستعمل مع كاد كقوله ﷺ في شأن أمية بن أبي الصلت : « كاد أن يسلم » . وقول رؤبة بن العجاج<sup>(٢)</sup> :

\* قَد كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبُلْبُلِ أَنْ يَمْصِحَا \*

ثانيهما : أن الشاعر أراد أن يقول : « بعدما كدت أن أفعلها » - أي الخصلة - فحذف الألف وسكّن الهاء ، وألقى فتحته على اللام . قالوا : وقد روي هذا التأويل عن الفراء وهو من أصحابكم .

وأما قول الكوفيين : إنه كما جاز أن تعمل « أن » مضمرة بعد أحرف فكذلك يجوز أن تعمل هاهنا فقد ردّه البصريون بأنه إنما جاز أن تعمل بعد هذه الأحرف لدلالاتها عليها فنزلت منزلة ما لم يحذف فعملت ، بخلاف حذفها هنا فليس ثمة ما يدل عليها فلم تعمل مع الحذف<sup>(٣)</sup> .

وذهب ابن مالك<sup>(٤)</sup> إلى أن يقتصر على ما جاء به السماع في جواز عمل أن المحذوفة ولا يقاس عليه .

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٩٦ .

(٢) ديوانه ص ١٧٢ ، والكتاب ٣ / ١٦٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٩٨ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٤ / ٥٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٢٦٢ .

ثالثاً : ذهب طائفة من النحاة إلى منع حذف « أن » المصدرية سواء عملت أم ألغيت وعزى هذا المذهب إلى متأخري نحاة المغاربة<sup>(١)</sup> .

وأما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يتبين أنه ينحو منحى البصريين فيها حيث أجاز حذف « أن » وإلغائها ، ولذا فإنه أورد بيت طرفة برواية رفع « أحضر » تلك الرواية التي ارتضاها البصريون .

والذي ترجح لي في المسألة هو ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم كالكرمانى ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال وعوامل الأسماء لا تعمل إن حذفتهن فالأضعف منها أولى بذلك .

٢ - أن البصريين تمكنوا من رد أكثر أدلة الكوفيين وما بقي فهو قليل لا يقاس عليه .

(١) ينظر : التصريح ٤ / ٣٥٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ٤٦١ .

### إعمال « إن » المخففة المكسورة

قال الكرمانى فى تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [ هود : ١١١ ] : « كلاً : منصوب بـ « إن » مخففة ومثقلة »<sup>(١)</sup> .

فالكرمانى يميز أن تعمل « إن » المخففة المكسورة النصب فى الأسماء .

وعمل « إن » المخففة محل خلاف بين نحاة البصرة والكوفة ، وقد عقد أصحاب الخلاف مسائل فى كتبهم لذلك بينوا فيها موقف كل فريق<sup>(٢)</sup> على النحو التالى :

أولاً : ذهب الكوفيون إلى إهمال « إن » المكسورة المخففة من الثقيلة مستدلين بإجماع القراء السبعة على رفع « كل » فى قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [ الطارق : ٤ ] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [ يس : ٣٢ ] فقد جاءت « كل » مرفوعة فى الآيتين السابقتين وهذا دليل إهمالها .

كما استدلوا بالقياس فقالوا : إن « إن » المشددة إنما عملت النصب ؛ لأنها أشبهت الفعل الماضى فى اللفظ ؛ إذ كل منهما على ثلاثة أحرف ، كما أنهما مبيان على الفتح وبالتخفيف يزول هذا الشبه فوجب

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٥٢١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ١٨٢ مسألة ( ٢٤ ) ، والتبيين ٣٤٧ ، وائتلاف النصرة ١٦٩ - ١٧٠ .



الإهمال<sup>(١)</sup> . ولهذا أنكر الكسائي عملها مخففة ، وقال : ما أدري على أي شيء قرئ وإن كلاً<sup>(٢)</sup> .

وذكر النحاس<sup>(٣)</sup> والشوكاني<sup>(٤)</sup> أن الفراء خرّج الآية على انتصاب « كلاً » بقوله : « ليوفينهم ، وخطأه النحاس ؛ لأنه لا يجوز أن يقال : زيدا لأضربنه ، كمال نقل الشوكاني إنكار جميع النحويين على الفراء .

والحق أن الفراء بريء مما قالا . ألا ترى إلى قوله : « وأما الذين خففوا » إن « فإنهم نصبوا كلاً بـ ليوفيتهم » وقالوا : كأننا قلنا : وإن ليوفيتهم كلاً ، وهو وجه لا أشتهيه لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله ، فلو رفعت « كل » لصلح ذلك<sup>(٥)</sup> .

وبهذا يكون الفراء قد ردّ الرأي القائل بأن « كلاً » نصبت بـ ليوفيتهم .

ووافق الكوفيين في مذهبهم أبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup> ، وعبد اللطيف الزبيدي ، الذي نقل عن ابن بابشاذ قوله : إن الإهمال هو مذهب أكثر النحويين<sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر : المسائل المنثورة ٧١ ، والإنصاف ١ / ١٨٢ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٤ / ١٣٧ ، وفتح القدير ٢ / ٧٦٤ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ١ / ١٤٥ .

(٤) ينظر : فتح القدير ٢ / ٧٦٤ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٩ - ٣٠ .

(٦) ينظر : المسائل المنثورة ٧١ .

(٧) ينظر : ائتلاف النصر ١٧٠ .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(١)</sup> إلى إعمال « إن » المخففة النصب واستدلوا بقراءة نافع وابن كثير<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَإِنْ كَلَّأَ لِمَا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ قالوا : لا يجوز أن ينصب « كَلَّأَ » بـ « لِيُوفِيَنَّهُمْ » ؛ لأن ما بعد لام القسم لا يعمل فيما قبلها ، ولا يجوز أن تكون « إن » - هنا - بمعنى « ما » و « لما » بمعنى « إلا »<sup>(٣)</sup> .

وحتى لو فسرت « لما » على معنى « إلا » فإن ما بعد « إلا » لا يعمل فيما قبلها وإن فسرت بلام التوكيد فهي أبعد من العمل ، وإن فسرت بـ « لما » التي للجمع فهو بعيد ، لأن موضعها بعد « إن » ، والفعل لا يقع بعد هذه إلا ومعه عَوْضٌ ، ولا عِوَضَ هنا<sup>(٤)</sup> .

وحملوا « إن » المخففة على « أن » ، بالفتح ، و « كأن » المُخَفَّفَتَيْنِ فقالوا : إنهما قد عملتا مُخَفَّفَتَيْنِ ، وقد سُمِعَ عن العرب : « إِلَّا أَنْ أَخَاكَ ذَاهِبٌ »<sup>(٥)</sup> .

وقال الشاعر<sup>(٦)</sup> :

وَصَادِرٍ مُشْرِقِ النَّخْرِ      كَأَنْ تُدَيِّبُهُ حُقَّانِ  
فنصب « تديبه » بـ « كأن » مخففة .

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ١٦١ ، وائتلاف النصره ١٦٩ .

(٢) ينظر : المبسوط في القراءات العشر ٢٤٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ١٨٣ .

(٤) ينظر : التبيين ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٥) قول عن العرب ورد في الإنصاف ١ / ١٨٣ .

(٦) لم أقف على قائله ، وهو في الكتاب ٢ / ١٣٥ ، ١٤٠ ، والمنصف ١ / ١٢٨ ، وأمالي ابن

الشجري ١ / ٣٦٢ .

وقال رؤبة<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءُ خُلْبِ

فانتصب « وريديه » بـ « كأن » المخففة .

وقال آخر<sup>(٢)</sup> :

وَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقالت جنوب بنت عجلان الهذلية<sup>(٣)</sup> :

بِأَنَّكَ الرَّيْبِيُّ وَغَيْثُ مَرِيْعٍ وَقَدِمًا هُنَاكَ يَكُونُ الثَّمَالَا

فانتصب الضمير ( الكاف ) في البيتين بـ « أن » المخففة .

وأشهر البصريين القائلين بإعمال « إن » ، سيويه الذي استدل بالسمع والقياس لهذا المذهب حيث قال : « وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق ، وأهل المدينة يقرأون ﴿ وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ يخففون وينصبون ، كما قالوا :

كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَانِ

ذلك أن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يُغَيَّر عمل « لم يك ولم أبل » حين حذف<sup>(٤)</sup> .

(١) ملحق ديوانه ١٦٩ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ١٦٤ - ١٦٥ ، والإنصاف ١ / ١٨٤ .

(٢) لم أقف على قائله وهو في الإنصاف ١ / ١٩٠ ، والجنى الداني ٢١٨ .

(٣) التصريح ٢ / ٨٩ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١ / ١٩١ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٤٠ .

فقد بين سيويه أن « إن » المخففة عاملة مستدلاً بالقراءة ويقول العرب ، واستدل بالقياس ؛ إذ قاس الحرف المحذوف منه على الفعل المحذوف منه فكما أن الفعل إن حذف منه شيء يبقى عمله فكذلك الحرف .

وقد ردّوا قول الكوفيين بأن « إن » إنما عملت لشبه الفعل لفظاً فإذا خفت زال شبهها وبطل عملها ، فقالوا إنها إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى<sup>(١)</sup> « وشبهها المعنوي هو دخولها على الاسم ، وأيضاً فمعناها باق ، وهو التأكيد والتحقيق فأعملوها مع التخفيف كما أعملوا الفعل مع الحذف نحو « لم يك زيداً قائماً ، »<sup>(٢)</sup> .

ووافق البصريين في مذهبهم الصيمري<sup>(٣)</sup> وابن الحاجب<sup>(٤)</sup> ، والمالقي<sup>(٥)</sup> ، والنيلي<sup>(٦)</sup> .

وقد ذهب كثير من النحاة إلى أن إعمالها مخففة قليل ، وعلى رأسهم ابن مالك<sup>(٧)</sup> ، وابن الشجري<sup>(٨)</sup> ، والمرادي<sup>(٩)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٠)</sup> ، وخالد

(١) ينظر : الإنصاف / ١ / ٨٥ ، والتبيين ٣٥١ .

(٢) ينظر : الصفوة الصفية ٢ / ٦٣ .

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٨٨ .

(٥) ينظر : رصف المباني ٣٥٣ .

(٦) ينظر : الصفوة الصفية ٢ / ٦٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٥ .

(٨) ينظر : الأمالي ٢ / ٥٦٣ .

(٩) ينظر : الجنى الداني ٢٠٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٥٣٦ .

(١٠) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٢٧ .

الأزهري<sup>(١)</sup> ، والأشْموني<sup>(٢)</sup> ، وأخذ به بعض المحدثين<sup>(٣)</sup> .

أما الكرماني فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة نجده ينحو منحى  
البصريين المجيزين عمل « إن » المخففة .

والذي ترجح لي هو رأي البصريين ومن وافقهم كالكرماني لأن له  
سنداً في كلام العرب المحتج به ، ولأن ثمة أخوات لـ « إن » تعمل إذا  
خففت مثل : أنَّ وكانَّ فلا مانع من أن تُحمل « إنَّ » - إذا خففت -  
عليهما فتعمل مخففة .

---

(١) ينظر : التصريح ٢ / ٨٠ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٤٤٩ .

(٣) ينظر : النحو القرآني قواعد وشواهد ٢٦٥ .

### مجيء "إن" الشرطية بمعنى "إذ"

قال الكرمانى فى تفسير قوله - تعالى - : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ  
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [ الفتح : ٢٧ ] : « قوله : ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾  
 بتخفيف لا تعليق كما جاء ﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [ آل عمران : ١٢٩ ] ،  
 و ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [ البقرة : ٢٨٤ ] وأمثاله . وقيل : هذا من قوله :  
 ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنْى فَاعِلٌ ذَلِكْ غَدًا ۖ ﴾ [ الكهف : ٢٤ ] . وقيل : هذا يجرى مجرى تسبيح وليس باستثناء  
 العجيب : « إن » بمعنى « إذ » وهو بعيد <sup>(١)</sup> .

نصّ الكرمانى على أنّ إتيان « إن » بمعنى « إذ » بعيد ، ونعته بأنه  
 عجيب .

وهذه المسألة محطّ خلاف بين نخاة البصرة والكوفة على النحو التالى :

أولاً : ذهب الكوفيون <sup>(٢)</sup> إلى جواز مجيء « إن » الشرطية بمعنى « إذ »  
 ووافقهم أبو عبيدة <sup>(٣)</sup> ، وابن فارس <sup>(٤)</sup> ، والهروي <sup>(٥)</sup> .

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ١١١٦ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٤٧ ( المسألة : ٨٨ ) .

(٣) ينظر رأيه فى : فتح القدير ٥ / ٧٩ .

(٤) ينظر : الصحاحي ١٧٧ .

(٥) ينظر : الأزهية ٥٥ .

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بالأدلة السماعية التالية<sup>(١)</sup> :

١ - من القرآن الكريم احتجوا بالآيات التالية :

- ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَيَّ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٣ ] ف « إن » في الآية بمعنى « إذ » ؛ لأن « إن » تفيد الشك بخلاف « إذ » ، ولاشك في ارتيابهم هنا .

- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [ البقرة : ٢٧٨ ] ، ف « إن » بمعنى « إذ » ، لأنه لاشك في إيمانهم بدليل خطابه - عز وجل - لهم في بداية الآية بقوله : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ .

٢ - من الحديث بقوله - ﷺ - « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون »<sup>(٢)</sup> ، ف « إن » بمعنى « إذ » ؛ لأنه لاشك في اللحق بأهل القبور .

٣ - من الشعر استدلوا بقول المسيب بن علس<sup>(٣)</sup> :

وَسَمِعْتَ حَلْفَتَهَا الَّتِي حَلَفْتَ  
إِنْ كَانَ سَمْعَكَ غَيْرَ ذِي وَقْرِ

وبقول الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

أَتَغْضَبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ جُرْتَا  
جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٤٨ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ٣ / ٦٥ ، وأبو داود في كتاب الجنائز ٣ / ٢١٩ .

(٣) ينظر : اللسان ( فتر ) ١٠ / ١٧ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢ / ١٤٨ .

(٤) ينظر : ديوانه ٨٩٥ ، والكتاب ٣ / ١٦١ .

ف « إن » في البيتين بمعنى « إذ » وليست شرطية ؛ لأن الشرط مستقبل وما في البيتين قد مضى .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(١)</sup> إلى منع مجيء « إن » بمعنى « إذ » ، ووافقهم أبو جعفر التّحاس<sup>(٢)</sup> ، والمالقي<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، والسّمين الحلبي<sup>(٥)</sup> .

واستدلّ أصحاب هذا المذهب بالقياس حيث قالوا : إن الأصل في « إن » أن تكون شرطاً ، والأصل في « إذ » أن تكون ظرفاً ، وأنّ الأصل في كل حرف أن يكون لما وضع له ، والتمسك بهذا الأصل تمسك باستصحاب الحال ، واستصحاب الحال حجة ومن عدل عنه وجب عليه إقامة الدليل ولا دليل للكوفيين لما ذهبوا إليه<sup>(٦)</sup> .

وقد ردّ هؤلاء أدلة الكوفيين فقالوا : أما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [ البقرة : ٢٣ ] فلا شاهد فيه ؛ لأنه وإن لم يكن ثمة شك في الآية إلا أنّ العرب قد تستخدم « إن » في المواضع التي لاشك فيها جرياً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن فيه شك<sup>(٧)</sup> .

وأما قوله - تعالى - : ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٤٧ - ١٤٨ ( المسألة : ٨٨ ) .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ٤ / ٢٠٤ .

(٣) ينظر : رصف المباني ١٩٢ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ١ / ٢٤٢ .

(٥) ينظر : الدر المصون ١ / ٦٦٦ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٤٨ - ١٤٩ .

(٧) نفسه ٢ / ١٤٩ .



[ البقرة : ٢٧٨ ] فقالوا لا شاهد فيه من وجهين<sup>(١)</sup> :

أحدهما : أن فيه شرطاً محضاً ؛ لأن الآية أنزلت في ثقيف ، وكان ذلك أول دخولهم في الإسلام .

ثانيهما : أن فيه شرطاً جيء به للمبالغة والتهيج والإلهاب ، كقولك : إن كنت ولدي فأطعني .

وأما قوله - تعالى - : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [ الفتح : ٢٧ ] ، فقالوا لا شاهد فيه من أوجه<sup>(٢)</sup> :

أحدها : أن يكون ذلك تعليماً للعباد ليقولوا مثله في مستقبلهم تأدباً مع الله - عز وجل - .

ثانيها : أن يكون الاستثناء من الأمن والتقدير : لتدخلن المسجد الحرام آمنين إن شاء الله ، أو يكون الاستثناء من الجمع أي : إن شاء الله أن لا يموت أحد قبل الدخول .

ثالثها : أن يكون ذلك من كلام الرسول - ﷺ - لأصحابه حين أخبرهم ، أو من الملك له - ﷺ - في المنام فذكر الله ذلك .

وأما قوله - ﷺ - « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا وإن شاء الله بكم لاحقون » فلا شاهد فيه من أوجه<sup>(٣)</sup> :

(١) ينظر : الجنى الداني ٢١٣ .

(٢) السابق .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٤٩ ، والجنى الداني ٢١٣ .

أحدها : أن يكون شرطاً جزأؤه متقدماً عليه ، والتقدير : إن شاء الله  
لحقنا بكم .

ثانيها : أن يكون للتبرك .

ثالثها : أن يكون الاستثناء عائداً إلى اللحق بهم على الإيمان ، وليس  
للحق المطلق .

وأما قول الشاعر :

وسمعت حلفتها التي حلفت إن كان سمعك غير ذي وقر

فلا شاهد فيه ؛ لأن « إن » شرطية واستغني بما تقدم من قوله وسمعت  
عن جواب الشرط لدلالته عليه<sup>(١)</sup> .

وأما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يتضح أنه يعترض  
على الرأي الكوفي ويصفه بالبعد ، وكانى به ينتصر للبصريين .

والذي ترجح لي في المسألة هو ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم  
كشيخنا الكرمانى من منع مجيء « إن » الشرطية بمعنى « إذ » ، وذلك  
لتمسكهم بأصل وضع الحروف ، ولأن ردودهم على شواهد الكوفيين  
وتحريجها كانت مرتضاه .

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٥٠ .

### معنى « إن » ومعنى اللام بعدها

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ [ البقرة : ١٤٣ ] : « و » « إن » هي المخففة من الثقيلة ، ويلزمها لام للفرق بينها وبين النافية والشرطية ، ومن جعل « إن » نفيًا ، و « اللام » بمعنى « إلا » فقوله مزيف بعيد ، لأنه لم يأت في كلام العرب « لام » بمعنى « إلا » فيجري هذا عليه <sup>(١)</sup> .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [ الإسراء : ٧٣ ] ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾ [ الإسراء : ٧٦ ] : « تقديره : وإِنَّه فحذف « الهاء » وخفف « إن » وأدخل اللام فرقاً بينه وهو مخفف من المثلث وبينه وهو للنفي وغيره <sup>(٢)</sup> .

فالكرمانى يرى أنّ « إن » في الآيات السابقة هي المخففة من الثقيلة ، وأن اللام التي تلتها هي لام فارقة بين « إن » المخففة من الثقيلة وبين « إن » النافية والشرطية ، وردّ قول من يرى أنّها نافية وأن اللام بعدها بمعنى إلا .

ومعنى « إن » واللام التي تليها في مثل الآيات السابقة ، وما شابهها من أساليب مختلف فيه بين نحاة البصرة والكوفة .

وقد أفرد الأنباري مسألة في إنصافه لهذا الخلاف على النحو التالي <sup>(٣)</sup> :

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ١٨٣ .

(٢) السابق : ١ / ٦٣٧ .

(٣) ينظر : ٢ / ١٥٥ ( المسألة : ٩٠ ) .

أولاً : ذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> إلى أنّ « إن » إذا تلتها اللام فإنها تكون نافية بمعنى « ما » وتكون اللام بمعنى « إلا » ، فقولك - مثلاً - : « إن زيداً لمنطلق » أي : ما زيداً إلا منطلق .

قال الفراء : « معنى وإن ضربت لزيداً كمعنى قولك : ما ضربت إلا زيداً »<sup>(٢)</sup> .

ووافقهم - فيما ذهبوا إليه - مكي القيسي حيث قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [ البقرة : ١٤٣ ] : « و « إن » بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا »<sup>(٣)</sup> وتُنب هذا الرأي إلى البغداديين<sup>(٤)</sup> .

أما الكسائي فقد فصل القول في هذه المسألة ورأى أنّ « إن » إذا جاءت مع الأسماء والصفات نحو : « إن زيداً لمنطلق » كانت مخففة من الثقيلة وإذا جاءت مع الأفعال نحو : « إن عمرو ليكتب » كانت بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا »<sup>(٥)</sup> .

ولم يكن لدى الكوفيين دليل على ما ذهبوا إليه إلا المعنى<sup>(٦)</sup> ؛ فمعنى قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٥٥ ، والأصول في النحو ١ / ٢٦٠ ، وشرح التسهيل

٢ / ٣٤ ، ٣٥ ، والدر المصون ١ / ٣٩٥ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٩٥ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١ / ١١٣ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٦٠ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٦٠ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٤٦٥ ، وشرح الرضي على

الكافية ٤ / ٣٦٧ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٧٢ .

مِنْهَا ﴿ [ الإسراء : ٧٦ ] : وما كادوا إلا يستفزونك<sup>(١)</sup> ، وهكذا .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(٢)</sup> ، وعلى رأسهم إمامهم سيبويه<sup>(٣)</sup> ، والمبرد<sup>(٤)</sup> ،  
والزجاج<sup>(٥)</sup> ، وابن السراج<sup>(٦)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup> ، إلى أن « إن » هي  
المخففة من الثقيلة واللام بعدها فارقة بينها وهي مخففة وبين النافية  
والشرطية . ووافقهم فيما ذهبوا إليه الصيمري<sup>(٨)</sup> ، والجرجاني<sup>(٩)</sup> ،  
والزخشي<sup>(١٠)</sup> ، وابن الشجري<sup>(١١)</sup> ، وأبو بركات الأنباري<sup>(١٢)</sup> ، وابن  
يعيش<sup>(١٣)</sup> وابن مالك<sup>(١٤)</sup> ، وغيرهم<sup>(١٥)</sup> .

قال سيبويه : « واعلم أنهم يقولون : إن زيداً لذهب ، وإن عمروً لخيرٌ

- 
- (١) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٥٥ ( المسألة : ٩٠ ) .  
(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٥٥ ( المسألة : ٩٠ ) ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٦٩ .  
(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ١٣٩ .  
(٤) ينظر : المقتضب ٢ / ٣٦٣ .  
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٢٠ .  
(٦) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٦٠ .  
(٧) ينظر : المسائل المشكلة ١٧٧ .  
(٨) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٤٥٦ .  
(٩) ينظر : المقتصد ١ / ٤٩٠ .  
(١٠) ينظر : الكشف ١٠١ .  
(١١) ينظر : الأمالي ٣ / ١٤٧ .  
(١٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٢٦ .  
(١٣) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٧٢ ، ٩ / ٢٧ .  
(١٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٤ .  
(١٥) مثل ابن أبي الربيع في : الكافي في الإفصاح ٣ / ٩٠٣ ، وابن عصفور في المقرب  
١ / ١١١ ، وأبي حيان في : البحر المحيط ١ / ٩٥٨ - ٩٥٩ ، والإرتشاف ٣ / ١٢٧٢ ،  
وابن عقيل في : المساعد ١ / ٣٢٦ .

منك ، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، وألزمها اللام لثلاث تلتبس  
بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها «<sup>(١)</sup>» .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالقياس ؛ حيث قالوا : كل ما قلناه له  
نظير في العربية ، فتخفيف « إن » يناظره تخفيف « أن » و « لكن » ، ثم إن  
تخفيفها من المجمع عليه وإن اختلفَ في عملها<sup>(٢)</sup> .

وأما كون اللام للتأكيد فهو مما لا ينكر لكثرتة فحكمنا على اللام بما  
له نظير في كلام العرب<sup>(٣)</sup> .

وقد ردوا قول الكوفيين بأن اللام في نحو « ليستفزونك » و « ليزلقونك »  
بمنزلة « إلا » بأنه فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه لو جاز استعمال اللام بمعنى « إلا » لجاز نحو « جاءني  
القوم لزيداً » بمعنى إلا زيداً<sup>(٤)</sup> .

ثانيهما : أن اللام لو كانت بمعنى « إلا » مع « إن » لكان استعمالها بعد  
غير « إن » من حروف النفي أولى . قال ابن مالك : « وأما قولهم : إن اللام  
بمعنى « إلا » فدعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى « إلا » لكان  
استعمالها بعد غير « إن » من حروف النفي أولى ، لأنها أنص على النفي  
من « إن » ، فكان يُقال : لم يقم لزيد ، ولن يقعد لعمره بمعنى لم يقم إلا  
زيد ولن يقعد إلا عمرو ، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها

(١) الكتاب ٢ / ١٣٩ .

(٢) ينظر : هذا الخلاف ص من هذه الرسالة .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٥٦ ( المسألة : ٩٠ ) .

(٤) السابق ١٥٧ .

إيجاب وإنما قصد بها التوكيد ، كما قصد مع التشديد «<sup>(١)</sup>» .

وقد اختلف أصحاب هذا المذهب أنفسهم اختلفوا في هذه اللام ؛ فذهب سيويه<sup>(٢)</sup> ، والأخفشان<sup>(٣)</sup> : الأوسط والصغير ، وابن عصفور<sup>(٤)</sup> ، وابن مالك<sup>(٥)</sup> إلى أن هذه اللام لام الابتداء التي كانت مع المثقلة ، ونُسبَ إلى أكثر نحاة بغداد وأبي الحسن الأخرصر<sup>(٦)</sup> .

وذهب أبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup> ومن وافقه كابن أبي الربيع<sup>(٨)</sup> ، وأبي عبد الله بن أبي العافية<sup>(٩)</sup> ، والأستاذ أبي علي الشلوبين<sup>(١٠)</sup> إلى أنها لام أخرى غير التي تصحب الثقيلة اجتلبت للفرق ، ودلُّوا على رأيهم بما يلي<sup>(١١)</sup> :

١ - أن اللام التي تصحب الثقيلة لا تدخل إلا على المبتدأ أو الخبر إذا كان إياه في المعنى ، ولا تدخل من الأفعال إلا على المضارع ، وهذه اقترنت بـ « إن » التي يتلوها الماضي نحو : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [ الأعراف : ١٠٢ ] .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ١٣٩ ، وينظر : الارتشاف ٣ / ١٢٧١ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٢٧١ ، والهمع ١ / ٥١٢ .

(٤) ينظر : المقرب ١ / ١١١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٦ ، وشفاء العليل ١ / ٣٦٧ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٢٧٢ .

(٧) ينظر : المسائل المشكلة ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٨) ينظر : الكافي في الإفصاح ٣ / ٩٠٤ .

(٩) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٢٧٢ ، والمساعد ١ / ٣٢٧ ، والهمع ١ / ٥١٢ .

(١٠) ينظر : التوطئة ٢٣٢ - ٢٣٣ ، وينظر : المساعد ١ / ٣٢٧ .

(١١) ينظر : المسائل المشكلة ١٧٧ - ١٧٨ .

٢ - أنّ لام الابتداء التي تصحب الثقيلة لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وقد عمل ما قبل هذه اللام فيما بعدها نحو قوله - تعالى - : ﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ [ يونس : ٢٩ ] ، حيث عمل « كنا » النصب في « غافلين » .

وكقول عاتكة بنت زيد امرأة الزبير رضي الله عنهما<sup>(١)</sup> :

هبتك أمك إن قتلت لفرساً      حلت عليك عقوبة المتعمد<sup>(٢)</sup>

حيث عمل « قتلت » النصب في « فارساً » .

وأجاب الأولون ( سيوييه ورفاقه ) : « بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً ، وتسمّحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق ، فإنها تبيح أكثر من ذلك »<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن مالك : « والجواب عن شبهة أبي علي أن يقال : إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها ، لأن من قال : إن قتلت مسلماً ، بمنزلة من قال : إن قتيلك لمسلم ، وإن شئت أن تقول : لما بطل عمل إن بالتخفيف ، وقصد بقاؤها

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٦ روايته : شئت يمينك إن قتلت مسلماً ، وفي ٢ / ٣٧ برواية : ثكلتك أمك إن قتلت مسلماً .

(٢) هذه هي رواية أبي علي في المسائل المشكلة ١٧٨ ، ويروى بروايات أخرى لا تخرجه عن الشاهد مثل : شلت يمينك إن قتلت مسلماً في الكافي في الإفصاح ٣ / ٩٠٤ ، والمقرب ١ / ١١٢ ، والإنصاف ٢ / ١٥٥ ، والهمع ٣ / ٥١٣ ، وبرواية ثكلتك أمك في شرح التسهيل ٢ / ٣٧ .

(٣) ينظر : الهمع ١ / ٥١٢ .



توكيداً على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية ، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التأخر في اللفظ ، والتقدم في النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما يمنع مع التشديد ، لأن النية بها التقديم ، وبما تقدم عليها التأخير» (١) .

وهذا الخلاف في ظاهره يبدو خلافاً صورياً إلا أن ثمرته - كما أشار أبو حيان - تظهر عند دخول « علم » وأخواتها فإن كانت اللام للفرق لم تعلق الفعل ووجب - حيثئذ فتح همزة « إن » ، وإن كانت لام الابتداء علقته ووجب الكسر في همزة « إن » وقد وقع خلاف في حديث : « قد علمنا إن كنت لمؤمناً » بين الأخفش الصغير والفارسي ثم ابن الأخرس وابن أبي العافية ؛ فقال الأخفش وابن الأخرس : لا يجوز في « إن » إلا الكسر بناءً على أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل . وقال الفارسي وابن أبي العافية ، لا يجوز إلا الفتح بناءً على أن اللام ليست لام الابتداء فلم تعلق الفعل (٢) .

وقد أورد الهروي في أزهيته (٣) رأياً لقطرب يرى فيه أن « إن » هنا - بمعنى « قد » ، فقوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كُنْتَ لَمِنَ السَّاخِرِينَ ﴾ [ الزمر : ٥٦ ] بمعنى : « وقد كنت لمن الساخرين » .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة نرى أنه ينحو منحى البصريين فيها ، وذلك واضح من تصريحه بأن « إن » هي المخففة من

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٦ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٢٧٢ ، والهمع ١ / ٥١٢ .

(٣) ينظر : ص ٥٠ .

الثقيلة وأن اللام بعدها لازمة للفرق بينها وبين الشرطية والنافية . ولم يكتف بذلك بل تعرّض لقول الكوفيين - ولو لم ينسبه إليهم - وجعله مزيفاً وبعيداً مستخدماً في ذلك دليلاً قياسياً ، وهو أنه لا يوجد في العربية لام بمعنى « إلا » فيحمل هذا القول عليه<sup>(١)</sup> .

أمّا الشق الآخر من المسألة ، وهو خلاف البصريين في اللام هل هي لام الابتداء أم لام أخرى ، فلم يتعرض له الكرمانى .

والذي ترجح لي في هذه المسألة - في شقها الأول - هو أن « إن » في الأمثلة السابقة هي المخففة من الثقيلة ، وأن اللام بعدها فارقة بين « إن » المخففة وبين الشرطية والنافية وفاقاً للكرمانى والبصريين ، وذلك لقوة أدلة البصريين من أنه لا يوجد في العربية « لام » بمعنى « إلا » حتى يحمل هذا ويقاس عليه ، وكذلك كما بين ابن مالك من أنه لو جاز هذا القول مع « إن » لكان أكثر جوازاً مع غيرها من حروف النفي التي هي أنص<sup>ه</sup> على النفي منها مثل : « لم » ، و « لن » .

وأمّا الشق الآخر فأرى أن الخلاف فيه جدلي ولذا لم يترجح لي فيه حقيقة اللام .

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٨٣ .

### مجيء أو للإضراب بمعنى " بل "

قال الكرمانى فى تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [ الصافات : ١٤٧ ] : « قوله : ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ لا يجوز أن يكون أو يزيدون عطفاً على قوله « مائة ألف » لأنه فعل والتقدير إلى مائة ألف أو جماعة يزيدون على مائة ألف ، والمعنى : لو رآهم واحد منكم لقال : مائة ألف أو يزيدون و « أو » للإبهام فى حق المخاطبين . وقول من قال : بل يزيدون ضعيف » (١) .

نرى الكرمانى - فيما سبق - يقدر اسماً موصوفاً « جماعة » صفته الجملة الفعلية « يزيدون » ليتسنى عطفه على « مائة ألف » إذ إن الفعل لا يعطف على الاسم . ثم تعرض لحرف العطف « أو » وجعله للإبهام فى حق المخاطبين وأنه يفيد الشك من الرائي ، وضعف القول القائل إنه بمعنى « بل » .

ومجيء « أو » بمعنى « بل » من المسائل المختلف فيها بين النحاة ، وقد أفرد الأنبارى مسألة فى الإنصاف لذلك (٢) ، وكذا فعل الزبيدي فى ائتلاف النصر (٣) .

وكان خلافهم على النحو التالى :

أولاً : ذهب الكوفيون (٤) إلى أن « أو » تأتي للإضراب بمعنى « بل »

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٩٨٥ .

(٢) ينظر : ٢ / ١٦ - ٢٠ (م ٦٧) .

(٣) ينظر : ص ٧٥ ، ١٤٨ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٦ ( المسألة ٦٧ ) ، وائتلاف النصر ٧٥ ، ٩٤٨ ، وينظر : الجنى

مطلقاً . قال الفراء : « كقولك في الكلام : اذهب إلى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم . فقد دلّك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول ، وجعل « أو » في معنى « بل » »<sup>(١)</sup> .

وقال في حديثه عن قوله - تعالى - : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ : « أو هاهنا في معنى بل »<sup>(٢)</sup> .

ووافقهم - فيما ذهبوا إليه - أبو علي الفارسي<sup>(٣)</sup> ، وابن برهان<sup>(٤)</sup> ، والهروي<sup>(٥)</sup> والأعلم الشتمري<sup>(٦)</sup> ، وابن مالك<sup>(٧)</sup> ، والرضي<sup>(٨)</sup> ، والزبيدي<sup>(٩)</sup> . واستدل أصحاب هذا المذهب بالآية السابقة ، قال الرضي : « وإنما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى ، لأنه أخبر عنهم بأنهم ألف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون ، ثم أخذ تعالى في التحقيق فأضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر ، أي يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين »<sup>(١٠)</sup> .

(١) معاني القرآن ١ / ٧٢ .

(٢) السابق : ٢ / ٣٩٣ .

(٣) ينظر : الحجة ٤ / ٥٣ .

(٤) ينظر : رأيه في شرح التسهيل ٣ / ٣٦٣ .

(٥) ينظر : الأزهية ١٢٠ .

(٦) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيويه ٢ / ٨٠٩ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٥٧ - ٣٦٣ .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٤ / ٣٩٦ .

(٩) ينظر : ائتلاف النصرة ١٤٨ .

(١٠) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٩٦ .

وبقراءة أبي السَّمال<sup>(١)</sup> : ﴿ أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون ﴾ [ البقرة : ١٠٠ ] بتسكين الواو في « أو » فقالوا : إن الواو ليست العاطفة المفتوحة التي بعد همزة الاستفهام فسكنت لأنها لا تسكن في هذا الموضع ثم إن الفتح لا يسكن استخفافاً ، وإنما ذلك في الضم والكسر ، فلم يك بدُّ من كونها حرفاً واحداً إلا أن معناها معنى « بل » للترك والتحول<sup>(٢)</sup> .

وبقول ذي الرمة<sup>(٣)</sup> :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى      وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

أراد " بل أنت "

وبقول جرير<sup>(٤)</sup> :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ      لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَادِ  
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً      لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

أي : « بل زادوا ثمانية » .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(٥)</sup> - عدا سيبويه - إلى أن « أو » لا تكون بمعنى « بل » في أي حال من الأحوال ، وعلى رأسهم المبرد<sup>(٦)</sup> ، والأخفش<sup>(٧)</sup> ،

(١) ينظر : المحتسب ١ / ١٨٣ .

(٢) السابق ١ / ١٨٣ .

(٣) ينظر : ١ / ١٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٧٢ .

(٤) ينظر : ديوانه ١٥٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٢١ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٦ ، وائتلاف النصره ص ٧٥ ، ١٤٨ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٠٤ .

(٧) ينظر : رأيه في فتح القدير ٤ / ٤٨٥ .

والزجاج<sup>(١)</sup> ، وأخذ به ابن الشجري<sup>(٢)</sup> ، والواسطي الضرير<sup>(٣)</sup> .

واحتجوا بأن قالوا : الأصل في « أو » أن تكون لأحد شيئين على الإبهام و « بل » معناها الإضراب ، وهو مخالف لمعنى « أو » والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل وجب عليه إقامة الدليل ، ولا دليل للكوفيين على صحة ما ادعوه<sup>(٤)</sup> .

وقد ردُّوا أدلة الكوفيين ، فقالوا : أمَّا احتجاجهم بقوله - تعالى - :  
﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [ الصافات : ١٤٧ ] فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير أي : إذا رآهم الرائي تخيّر في أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك .

ثانيهما : أن يكون بمعنى الشك بالنسبة للرائي أي إذا رآهم شك في عدتهم ؛ فالشك يرجع إلى الرائي ، وليس إلى الله - سبحانه - فهو - جلت قدرته - منزّه عن الشك ، ومثل هذا قوله - عز وجل - : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [ البقرة : ٧٥ ] بصيغة التعجب ، والتعجب يرجع إلى الرائي وليس إلى الله عز وجل<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣١٤ .

(٢) ينظر : الأمالي ٣ / ٧٧ .

(٣) ينظر : شرح اللمع في النحو ص ١٢٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٨ .

(٥) السابق ٢ / ١٨ .

وقال المبرد : « وهو فاسد عندنا من وجهين :

أحدهما : أنّ « أو » لو وقعت في هذا الموضع موقع « بل » لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ، وكنت تقول : ضربتُ زيداً أو عمراً ، وما ضربتُ زيداً أو عمراً على غير الشك ، ولكن على معنى « بل » فهذا مردود عند جميعهم .

والوجه الآخر : أنّ « بل » لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان ، وهذا منفي عن الله عز وجل <sup>(١)</sup> .

وأما قول ذي الرمة :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِقِ الضُّحَى      وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

فليس فيه حجة - أيضاً - لأن الرواية فيه « أم أنت في العين أملح » ، ومع تسليمنا أن الرواية « أو » فلا حجة فيه كذلك ؛ لأن « أو » فيه باقية على أصلها فهي للشك ، وليست بمعنى « بل » لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك ، وإن لم يكن ثمة شك ليدلوا بذلك على قوة الشبه وهو ما يُسمّى بـ « تجاهل العارف » <sup>(٢)</sup> .

وقد ارتضى المذهبين ابنُ جنِّي إلا أنه يبدو أميل إلى المذهب البصري المانع وقوع « أو » بمعنى « بل » ؛ فقد خرّج قراءة أبي السّمّال على أن « أو » بمعنى « بل » ، وتعرّض لقول الفرّاء القائل بذلك في بيت ذي الرّمة ، وفي آية الصافات ، ثم ختم بقوله : « وإن كان مذهبنا نحن في هذا غير هذا ، فإن هذا طريق مذهب في هذا الوجه » <sup>(٣)</sup> .

(١) المقتضب ٣ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٩ .

(٣) ينظر : المحتسب ١ / ١٨٤ .

أما في الخصائص فهو يرى أنّ « أو » باقية على أصل وضعها ، ولا تأتي بمعنى « بل » <sup>(١)</sup> .

ثالثاً : ذهب سيويه <sup>(٢)</sup> إلى التفصيل في المسألة إذ يرى أنّ « أو » تأتي بمعنى « بل » بشرطين :

أحدهما : أن تقع بعد نفي أو نهي .

ثانيهما : أن يُكرَّرَ العامل نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو أي بل ما قام عمرو .

ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمراً أي : بل لا تضرب عمراً .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر المسألة يتضح أنه موافق للبصريين المانعين مجيء « أو » بمعنى « بل » ، وقد اتضح ذلك من :

أولاً : توجيه الآية توجيههم نفسه إذ جعل أنّ « أو » تفيد الشك من الرائي ، وأنها الإبهام المخاطبين .

ثانياً : تضعيف رأي من قال إنّ « أو » في الآية بمعنى « بل » .

والذي ترجح لي في هذه المسألة هو عدم مجيء « أو » بمعنى « بل » وفاقاً للبصريين والكرمانى ، وذلك لأن الإضراب ليس واضحاً في شواهد الكوفيين بصورة كبيرة ، ولأنهم تمكنوا من تأويل تلك الشواهد تأويلاً يستقيم معه المعنى ، ولأن هذا المنع فيه تمسك بالأصل .

(١) ينظر : ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٨٨ ، والهمع ٣ / ٢٠٤ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٥٧ .



### " إذا " الفجائية بين الظرفية والحرفية

قال الكرمانى في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [ النمل : ٤٥ ] : « و « إذا » هاهنا للمفاجأة . وهو ظرف مكان ، و « هم » مبتدأ « فريقان » خبره ، و « إذا » محله رفع خبر آخر ، كما تقول : في الدار زيد قائم <sup>(١)</sup> .

وقال في موضع آخر : « الغريب : ذهب بعضهم إلى أن « إذا » المفاجأة حرف ، وإنما حملة على هذا أنه رأى المبتدأ والخبر بعده ثابتين ، وهذا وهم منه ، لأن ذلك محمول على أنه معمول الخبر <sup>(٢)</sup> .

بين الكرمانى في قوله السابقين أن « إذا » الفجائية ظرف مكان ، وتعرض لمن قال بحرفيتها بالتخطئة واصفاً رأيه وتعليقه بالوهم .

والذي ذهب إليه الكرمانى من أنها ظرف مكان ، هو أحد ثلاثة مذاهب في حقيقة إذا الفجائية قال به المبرد <sup>(٣)</sup> ، والسيرافي <sup>(٤)</sup> ، وأبو علي الفارسي <sup>(٥)</sup> ، وابن جنى <sup>(٦)</sup> ، والهروي <sup>(٧)</sup> وأخذ به كوكبة من النحاة كالصيمري <sup>(٨)</sup> ، وابن الشجري <sup>(٩)</sup> ، وابن يعيش <sup>(١٠)</sup> ، واستدلوا على قولهم

(١) غرائب التفسير ٢ / ٨٥٣ .

(٢) السابق ١ / ٤١٥ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، ٣ / ١٧٨ ، وينظر رأيه في شرح التسهيل ٢ / ٢١٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢١٣ .

(٥) ينظر : المسائل العسكرية ٨٦ .

(٦) ينظر : التمام في تفسير أشعار هذيل ١٢٧ ، وينظر الجنى الداني ٣٧٥ .

(٧) ينظر : الأزهية ٢٠٢ .

(٨) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٣١١ .

(٩) ينظر : الأمالي ١ / ٣٤٩ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٩٨ .

هذا بوقوعها خبراً عن الجثة في نحو خرجت فإذا زيد<sup>(١)</sup> .

المذهب الثاني : أنها ظرف زمان ، وذهب إليه الزجاج<sup>(٢)</sup> ،  
والزخشي<sup>(٣)</sup> ، وأبو علي الشلوبين<sup>(٤)</sup> ، وابن طاهر<sup>(٥)</sup> ، وابن خروف<sup>(٦)</sup> ،  
واستدلوا بأن القول بزمانيتها إبقاء على ما استقر فيها<sup>(٧)</sup> ، وقيل هو ظاهر  
كلام سيويه<sup>(٨)</sup> وردوا قول السابقين إنها خبر عن الجثة بأنه على حذف  
مضاف نحو : خرجت فإذا زيد أي فإذا حضور زيد<sup>(٩)</sup> .

المذهب الثالث : أنها حرف ، وهو مذهب الكوفيين<sup>(١٠)</sup> والأخفش<sup>(١١)</sup> ،  
واختاره ابن مالك<sup>(١٢)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٣)</sup> ، والمالقي<sup>(١٤)</sup> ، وقد دلت ابن مالك  
على حرفيتها بثمانية أدلة وهي على النحو التالي<sup>(١٥)</sup> :

١ - أنها كلمة تدل على معنى في غيرها ، وهي ليست صالحة لشيء

من علامات الأسماء والأفعال .

(١) ينظر : الجنى الداني ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٢) ينظر : رأيه في شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧٣ .

(٣) ينظر : رأيه في المغني ١ / ٨٧ .

(٤) ينظر : آراؤهم في الجنى الداني ٣٧٥ ، والهمع ٢ / ١٨٢ .

(٥) ينظر : المساعد ١ / ٥١١ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢١٤ .

(٧) ينظر : الجنى الداني ٣٧٥ .

(٨) ينظر : الجنى الداني ٣٧٥ ، والمساعد ١ / ٥١٠ ، والهمع ٢ / ١٨٢ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢١٤ ، والجنى الداني ٢ / ٣٧٤ .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢١٤ .

(١١) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٠٣ .

(١٢) ينظر : رصف المباني ١٥٠ .

(١٣) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢١٤ - ٢١٥ .

٢ - أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ولا يكون ذلك إلا في الحرف .

٣ - أنها لا تقع إلا بين جملتين ، وهذا خاص بالحروف كـ « لكن » و « حتى » .

٤ - أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية ، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك .

٥ - أنها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [ الروم : ٣٦ ] .

٦ - أنها لو كانت ظرفاً فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط ، فإن ذلك لازم لكل ظرف صُدِّرَ به الجواب نحو إن تقم فحيثئذ أقوم .

٧ - أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها ، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها ، كقولك عندي زيد مقيماً وهناك بشر جالساً ، والاستعمال في نحو مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك .

٨ - أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها « إن » المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو عندي أنك فاضل ، وأمرُ « إن » بعد « إذا المفاجأة » بخلاف ذلك كقوله<sup>(١)</sup> :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣ / ١٤٤ ، والمسائل المشكلة ٣٤٧ ، وارتشاف الضرب

ثم قال بأن هذه الأدلة تُعَيِّن معها حرفية « إذا » الفجائية وانتفاء ظرفيتها .

هذه هي المذاهب الثلاثة التي ذهب إليها النحاة في حقيقة « إذا » الفجائية وقد بينت في صدر هذه المسألة بأن الكرمانى يرى أنها ظرف مكان موافقاً بذلك المبرد ومن ومعه ، والذي ترجح لي في المسألة أن « إذا » الفجائية حرف ، وذلك لسببين واضحين :

١ - أنها تخلف الفاء إذا كان جواب الشرط جملة اسمية نحو ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ . ولا يخلف الحرف إلا الحرف .

٢ - نصّ كثير من النحاة أن الجملة بعدها ابتدائية ، ولأن ذلك لا يكون للأسماء ، ولانتفاء علامات الفعل عنها تعيّن كونها حرفاً .

### هل تأتي إلا بمعنى الواو ؟

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى : ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ إلا الذين ظلموا منهم ﴾ [ البقرة : ١٥٠ ] : « في الاستثناء قولان : أحدهما : أنه منقطع ، وهو أن تكون « إلا ، فيه بمنزلة « لكن » أي : « لكن الذين ظلموا منهم يأتون الشبه ويجعلونها مكان الحجة » .... والثاني : أن الاستثناء متصل ، والمراد بالحجة الاحتجاج .

والغريب : قول أبي عبيدة<sup>(١)</sup> : أن « إلا ، بمعنى « الواو » أي ولا الذين ظلموا ، وأنشد<sup>(٢)</sup> :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ      دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرَوَانَ<sup>(٣)</sup>

أورد الكرماني في تفسير الآية السابقة ثلاثة أقوال متعلقة بالاستثناء وأداته « إلا » ، وهذه الأقوال هي :

- ١ - أن يكون الاستثناء منقطعاً و« إلا ، بمعنى « لكن » .
- ٢ - أن يكون الاستثناء متصلاً ، وتكون الحجة بمعنى الاحتجاج .
- ٣ - أن تكون « إلا » بمعنى الواو ، ونسب هذا القول لأبي عبيدة وحكم عليه بالغرابة .

وورود « إلا » بمعنى الواو محطُّ خلاف بين النحاة على ما يلي :

(١) ينظر : مجاز القرآن ١ / ٦٠ .

(٢) البيت منسوب للفرزدق في الكتاب ٢ / ٣٤٠ ، وتحصيل عين الذهب ١ / ٣٧١ ، وليس في ديوانه .

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ١٨٥ .

أولاً : ذهب الفراء<sup>(١)</sup> ، والأخفش<sup>(٢)</sup> ، وأبو عبيدة<sup>(٣)</sup> ، وابن فارس<sup>(٤)</sup> إلى جواز مجيء إلا بمعنى الواو ، وقال به الصيمري في الاستثناء المتكرر حيث قال : « والضرب الآخر من الاستثناء المتكرر أن يكون الثاني بمعنى الواو كقولك : ما فيها إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً قومك ، والتقدير : ما فيها إلا زيداً وعمراً وخالداً قومك »<sup>(٥)</sup> .

والفراء يرى أن تجعل « إلا » أولاً بمعنى « سوى » ثم تكون بمعنى الواو إذ قال : « فلا تجعل إلا في منزلة الواو ، ولكن بمنزلة سوى ، فإذا كانت سوى في موضع إلا صلحت بمعنى الواو »<sup>(٦)</sup> .

وقال - أيضاً - : « والقول الآخر أن العرب إذا استثنت شيئاً كبيراً مع مثله أو مع ما هو أكبر منه كان معنى إلا ومعنى الواو سواء ؛ فمن ذلك قوله : ﴿ خَلْدَيْنَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ سوى ما يشاء من زيادة الخلود فيجعل ( إلا ) مكان ( سوى ) فيصلح »<sup>(٧)</sup> .

وأخذ بهذا الرأي أحمد بن يحيى - كما نقل أبو حيان من محفظه<sup>(٨)</sup> - وعزى هذا المذهب إلى الكوفيين<sup>(٩)</sup> .

(١) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٨ ، ٢٨٨ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٤٣ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن ١ / ٦٠ .

(٤) ينظر : الصاحبي ١٨٥ .

(٥) التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩ .

(٦) معاني القرآن ٢ / ٢٨٨ .

(٧) السابق ٢ / ٢٨ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٧ .

(٩) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٤٨ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٤٩٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٧٠ .

واستدل أصحاب هذا المذهب بأدلة سماعية ؛ فمن القرآن الكريم  
استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين  
ظلموا منهم ﴾ [ البقرة : ١٥٠ ] أي : ولا الذين ظلموا ، ومعناها والذين  
ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة .

وبقوله - تعالى - : ﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من  
ظلم ﴾ [ النساء : ١٤٨ ] أي ومن ظلم لا يحب الجهر بالسوء كذلك  
وبقوله - تعالى - : ﴿ خلد فيهما ما دامت السموات والأرض إلا  
ما شاء ربك ﴾ [ هود : ١٠٧ ] أي : وما شاء ربك .

واستدلوا من الشعر بقول عمرو بن معد يكرب<sup>(١)</sup> :

وكل أخ مفارقه أخوه      نعمر أبيك إلا الفرقدان

أي : والفرقدان .

وبقول الفرزدق :

ما بالمدينة دار غير واحدة      دار الخليفة إلا دار مروان

أي : ودار مروان .

وبقول المخبل السعدي<sup>(٢)</sup> :

وأرى لها داراً بأغدر السـ      يدان لم يدرس لها رسم  
إلا رماداً هامداً قد دفعت      عنه الرياح خوالد سحم

أي : ورماداً .

(١) ينظر : شعر عمرو بن معد يكرب ص ١٧٨ ، والكتاب ٢ / ٤٣٤ ، والأزهية ١٧٣ .

(٢) ينظر : الفضليات ١١٣ .

ويقول الأعشى<sup>(١)</sup> :

حتى يُفِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً      تَعَشَى وَيَرْهَنُكَ السَّمَكَ الْفَرْقَدَ  
إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمَكْلَفِ نَفْسَهُ      وابني قَبِيصَةَ أَنْ أُغِيبَ وَيَشْهَدَا  
أي : وخارجة المكلف نفسه .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(٢)</sup> إلى أنه لا يجوز أن تأتي « إلا » بمعنى الواو ، لأن « إلا » حرف استثناء ، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول ، والواو تفيد الجمع ، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول ، فكيف يكون أحدهما بمعنى الآخر !؟

ووافق البصريين في مذهبهم أبو حيان<sup>(٣)</sup> ، والمرادي<sup>(٤)</sup> ، والمالقي<sup>(٥)</sup> .

وقد ردّ أصحاب هذا المذهب أدلة الكوفيين فقالوا :

أما الآيات فلا حجة فيها لأن « إلا » فيها بمعنى « لكن » والاستثناء منقطع ، وهو كثير في كلام الله - عز وجل - وفي الشعر<sup>(٦)</sup> .

وأما قول عمرو بن معد يكرب :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ      نَعَمْرُ أَيْبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

(١) ينظر : ديوانه ص ٢٨١ ، والأزهية ١٧٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٥٠ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ١ / ٦١٦ ، والارتشاف ٣ / ١٤٩٧ .

(٤) ينظر : الجنى الداني ٥١٩ .

(٥) ينظر : رصف المباني ١٧٨ .

(٦) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٥١ .



فلا حجة فيه ؛ لأنه إما أن يكون أراد : لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان ، أو أن تكون « إلا » بمعنى « غير » ، ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى : كل أخ غير الفرقدين مفارقه<sup>(١)</sup> .

وأما قول الأعشى :

إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلِّفِ نَفْسَهُ      وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغْيِبَ وَيَشْهَدَا

فلا حجة فيه - أيضاً - لأنه : « أراد : لكن كخارجة »<sup>(٢)</sup> .

أما الكرمانى فإنه لم يبين رأيه بشكل قاطع إلا إنه يمكنني أن أقول بأنه يرى نذرة مجيء « إلا » بمعنى « الواو » ، وذلك لأنه عدّ هذا القول غريباً .

والذي ترجح لي هو قول البصريين المانعين وذلك لما يلي :

١ - أن أصل وضع « إلا » و « الواو » متناقض ؛ فإذا تفيّد إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها ، و « الواو » تفيّد إدخاله<sup>(٣)</sup> .

٢ - القول بأن « إلا » بمعنى لكن والاستثناء منقطع - في رأبي - أولى من أن نحكم عليها بأنها بمعنى حرف يناقضها في أصل الوضع ، وهذا ما قاله البصريون .

(١) ينظر : الإنصاف / ١ / ٢٥٣ .

(٢) ينظر : الأزهية ١٧٧ .

(٣) ينظر : الإنصاف / ١ / ٢٥٣ .

### حاشا الاستثنائية هل هي حرف أو فعل أو ذات وجهين ؟

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [ يوسف : ٣١ ] ، « ﴿ حَاشَ ﴾ هاهنا فعل وفاعله يوسف ، أي حاشا يوسف عن البشرية .

العجيب : هو حرف جر في باب الاستثناء ، وهذا بعيد ، لأنه لا يدخل الجار على الجار <sup>(١)</sup> .

فالكرمانى ينص على أن « حاشا » - في الآية - فعل وليست حرفاً ، وجعل فاعله « يوسف » ، وهو يريد الضمير العائد عليه ؛ إذ إن « يوسف » ليس مذكوراً في الآية <sup>(٢)</sup> ، ثم ذكر رأياً آخر ونعته بأنه عجيب وبعيد وهو القول بجرفية « حاشا » في الاستثناء معللاً أن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وقد دخلت « حاشا » في الآية على اللام في قوله - تعالى - : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ .

وقد اختلف النحاة في « حاشا » الاستثنائية على النحو التالي :

أولاً : ذهب الكوفيون <sup>(٣)</sup> إلى أن « حاشا » فعل ماضٍ على وزن

(١) غرائب التفسير ١ / ٥٣٦ .

(٢) والآية بتمامها : ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ١٢٥٨ ( المسألة : ٣٧ ) ، والتبيين ٤١٠ ( المسألة : ٦٩ ) .

« فَاعِلٌ »<sup>(١)</sup> ، ووافقهم أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup> ، ومكي القيسي<sup>(٣)</sup> ، واستدل أصحاب هذا المذهب بما يلي<sup>(٤)</sup> :

١ - أن « حاشا » تتصرف ، والدليل على تصرفها قول النابغة الذبياني<sup>(٥)</sup> :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد

فقد جاء من « حاشا » الفعل المضارع « أحاشي » ، والتصرف من خصائص الأفعال .

٢ - أن « حاشا » يدخلها الحذف ، والحذف لا يكون في الحروف ، ودليل حذفها قراءة أكثرهم<sup>(٦)</sup> : « حاش لله » حيث حذف الألف منه .

٣ - أن لام الجر تتعلق به ، وحرف الجر إنما يتعلّق بالفعل لا بالحرف ، وشاهد ذلك قوله - تعالى - : ﴿ حَشَّ لِلَّهِ ﴾ .

ونقل الرضي<sup>(٧)</sup> وابن يعيش<sup>(٨)</sup> عن الفراء أنه عدّ « حاشا » في الآية فعلاً لا فاعلاً له ، والجر بعده بتقدير لام محذوفة لكثرة الاستعمال .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٨٥ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٣٣٦ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٨٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٥٨ ، والتبيين ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٥) ينظر : ديوانه ١٣ ، والإنصاف ١ / ٢٥٨ ، والجنى الداني ٥٥٨ .

(٦) هذه قراءة الجمهور ما عدا أبا عمرو بن العلاء وحده إذ قرأ « حاشا لله » بالألف . ينظر :

النشر ٢ / ٢٩٥ .

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٣ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٤٨ .

ثانياً : ذهب سيويه إلى أنّ « حاشا » - في الاستثناء - حرف جر حيث قال : « وأما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف - يجرُّ ما بعده كما تجر حتّى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء »<sup>(١)</sup> .

ووافقه أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup> ، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٣)</sup> ، والزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وابن أبي الربيع<sup>(٥)</sup> ، وابن خروف<sup>(٦)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٧)</sup> ، وعزي هذا المذهب إلى البصريين<sup>(٨)</sup> ، وإن كان الأدقّ أن يُعزى إلى أكثرهم<sup>(٩)</sup> .

واستدلّ أصحاب هذا المذهب بالسمع والقياس ؛ فمن السّماع استدلوا بقول الجميح الأسدي<sup>(١٠)</sup> .

حَاشَا أَبِي ثُوَيْبَانَ إِنَّ أَبَا ثُوَيْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فُؤَدِمَ

حيث جر « أبي » بـ « حاشا » .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي ٢٣٠ .

(٣) ينظر : المقتصد ٢ / ٧١٥ .

(٤) ينظر : الكشف ٥١٣ .

(٥) ينظر : البسيط ٢ / ٨٥٣ - ٨٥٤ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٧٧ و ٢ / ٩٥٩ وما بعدها .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٤٨ .

(٨) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٥٨ .

(٩) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٩ ، فابن الأنباري الذي عزا المذهب في

الإنصاف إلى البصريين عزاه هنا إلى سيويه وأكثر البصريين ، وينظر : الجنى الداني ٥٥٨

والبسيط ٢ / ٨٥٤ حاشية المحقق .

(١٠) ينظر : المفضليات ٣٦٧ ، والبيت في الإنصاف ١ / ٢٥٩ .

وبقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

فَلَا أَهْلَ إِلَّا دُونَ أَهْلِكَ عِنْدَنَا وَمَالِكَ حَاشَا بَيْتِ مَكَّةَ مِنْ عَدْلِ

حيث جر « البيت » بـ « حاشا » .

وأما من حيث القياس فاستدلوا بما يلي<sup>(٢)</sup> :

١ - أنه لا يجوز دخول « ما » على « حاشا » فلا يقال : ما حاشا زيداً  
كما يقال : ما عدا زيداً ، وما خلا زيداً<sup>(٣)</sup> .

٢ - أن « حاشا » عندما تتصل بياء المتكلم لا تأتي معها « نون  
الوقاية » ، حيث يقال : « حاشاي » ولا يقال : « حاشاني » ، ولو كان  
فعالاً للزمته نون الوقاية كما يقال : « قاضاني » و « حاكاني » . قال  
الأقيشر الأسيدي<sup>(٤)</sup> :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّيْبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعذُورٌ

فالشاعر قال : « حاشاي » ولم يقل : « حاشاني » .

٣ - أن « حاشا » لو كان فعلاً لَوُجِدَ له فاعل إلا أنه لا فاعل له ؛  
وبيان ذلك أنك تقول : حاشاك من كذا فتصل به الكاف ؛ وحاشاي  
فيتصل بالياء وليس ثمة فاعل .

وقال العكبري : « فإن قيل : لو كان حرف جر لكان معدياً للفاعل ؛

(١) لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في التبيين ٤١١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، والتبيين ٤١١ - ٤١٢ .

(٣) والحق أن ( ما ) يدخل على ( حاشا ) كما ورد عن النبي ﷺ أنه قال : « أسامة أحب  
الناس إلي ما حاشا فاطمة » .

وقول الأخطل :

رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قَرِيشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

(٤) ديوانه ص ٤١ ، والإنصاف ١ / ٢٦٢ .

قيل : هو معدياً كما أن « إلا » كذلك ، ألا تراك تقول : قام القوم حاشى زيد ، فتعدى قام بـ « حاشا » <sup>(١)</sup> .

وقد ردوا أدلة الكوفيين فقالوا <sup>(٢)</sup> :

- أما قولهم : « إنه يتصرف » فيجوز أنه تصريف فعل من لفظ « حاشا » الذي هو حرف منزل منزلة : لا ليت من « لا » وبسمل إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وحمدل إذا قال : الحمد لله ، وكذلك يكون التصريف في قوله : « أحاشي » أي لا أستثني بـ « حاشا » أحداً .

- وأما قولهم : « يدخله الحذف والحذف لا يكون في الحرف ، فلضرب من التخفيف وطول الكلمة والحرف قد يدخله الحذف تخفيفاً ألا ترى أنهم قالوا في « رُبَّ » : « رُبَّ » فخففوا التضعيف ، وقد قرئ به في قوله - تعالى - : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [ الحجر : ٢ ] .

وردوا - كذلك - قول الفراء : إن « حاشا » في قوله - تعالى - : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [ يوسف : ٣١ ] فَعَلٌ لا فاعل له ، والجر بعده بتقدير لام متعلقة محذوفة فقالوا <sup>(٣)</sup> : هو مردود من وجهين :

أولهما : إثبات فعل بلا فاعل غير موجود ، وقال ابن يعيش : « وهو ضعيف عجيب أن يكون فعل بلا فاعل » <sup>(٤)</sup> .

(١) التبيين ٤١٢ .

(٢) للاطلاع على هذه الردود ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦٠ - ٢٦٢ ، والتبيين ٤١٣ - ٤١٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٢ .

(٤) شرح المفصل ٨ / ٤٩ .

ثانيهما : جر بحرف جر مقدر ، وهذا نادر .

ثالثاً : ذهب المازني<sup>(١)</sup> ، والجرمي<sup>(٢)</sup> ، والمبرد<sup>(٣)</sup> ، والزجاج<sup>(٤)</sup> ، وابن مالك<sup>(٥)</sup> ، والمرادي<sup>(٦)</sup> إلى جواز الوجهين : حرفية « حاشا » وفعليتها ، فإن جرّت فهي حرف وإن نصبت ففعل . قال المبرد - في معرض تقسيمه لأدوات الاستثناء - : « وما كان حرفاً سوى « إلا » فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا ، وإن وافقا لفظ الحروف »<sup>(٧)</sup> .

فواضح أنّ المبرد يجعل « حاشا » مرة مع الأفعال وأخرى مع الحروف .

ونُسب هذا الرأي إلى البغداديين<sup>(٨)</sup> .

أمّا الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يتبين أنه صاحب نزعة كوفية فيها حيث صرّح بأن « حاشا » فعل ، وقدر له فاعلاً وهو ضمير يوسف ، وضعّف قول من قال بحرفيتها .

والذي ترجح لي في المسألة هو الرأي الثالث الجامع بين فعلية « حاشا » وحرفيتها ، لأن « حاشا » تجمع بين خصائص الأفعال خصائص الحروف .

(١) ينظر : الجنى الداني ٥٦٢ .

(٢) السابق ٥٦٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤ / ٣٩١ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤٢٩ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٧ ، والمساعد ١ / ٥٨٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٦ .

(٦) ينظر : الجنى الداني ٥٦٢ .

(٧) ينظر : المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(٨) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٨٩ ، وهذه المذاهب في حاشا الاستثنائية أما حاشا

التنزيهية فذهب بعض النحاة إلى أنها اسم منصوب انتصاب المصدر مستدلين بقراءة ابن

مسعود ﴿ حاش الله ﴾ بالإضافة ، وقراءة أبي السّمّال ﴿ حاشاً لله ﴾ بالتنوين .

ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٥ ، ومغني اللبيب ١ / ١٤٠ - ١٤١ ، وحاشية الصبان

٢ / ٢٤٦ .

### زيادة " من "

قال الكرماني في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [ الأنعام : ٣٤ ] : « فاعل « جاء » مضمّر فيه ، وهو يعود إلى النبأ ، وإن لم يتقدم ذكره ، لأن قوله : ﴿ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ يدلُّ عليه .

الغريب : فاعله مصدر جاء ، أي مجيء من نبأ المرسلين ، ولا يجوز أن يكون التقدير نبأ من نبأ المرسلين فحذف ، لأن الفاعل لا يحذف . ولا يجوز أن يكون « من » زيادة لأنها لا تزداد في الإثبات ، وأجاز الأخفش<sup>(١)</sup> زيادته في الإثبات قياساً على النفي<sup>(٢)</sup> .

أورد الكرماني أربعة أعراب في الآية السابقة أولها : أن فاعل « جاء » ضمير مستتر يعود إلى النبأ وإن لم يتقدم ذكره لدلالة قوله - تعالى - : ﴿ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ عليه .

ثانيها : أن يكون فاعل جاء مصدراً وقدّره بـ « مجيء » ، وسكت عن هذا الإعراب .

ثالثها : أن يكون الفاعل محذوفاً تقديره : « نبأ » وضعف هذا الإعراب معللاً أن الفاعل لا يحذف .

رابعها : أن يكون الفاعل « نبأ » المذكورة ، وتكون « من » زائدة ومنع هذا الوجه لأن من لا تزداد في الإثبات ، ثم نسب جواز زيادتها في الإثبات للأخفش .

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٧٢ .

(٢) غرائب التفسير ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ .



وزيادة « من » من المسائل التي كثر كلام النحاة حولها وانقسموا تجاهها إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي :

أولاً : ذهب الكسائي<sup>(١)</sup> والأخفش<sup>(٢)</sup> ، وهشام الضرير<sup>(٣)</sup> إلى جواز زيادتها مطلقاً مستدلين بالسمع ؛ فمن القرآن الكريم استدلوا بقوله - تعالى - :

- ١ - ﴿ وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٧١ ] .
  - ٢ - ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [ الأنعام : ٣٤٠ ] .
  - ٣ - ﴿ يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ [ الكهف : ٣١ ] .
  - ٤ - ﴿ وَعَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [ الأحقاف : ٣١ ] .
- وغيرها من الآيات<sup>(٤)</sup> .

ومن الحديث بقول عائشة - رضي الله عنها -<sup>(٥)</sup> : « إن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا » .

بنصب « نحواً » على زيادة « من » قال ابن مالك : « وضبطه بضبطه من يعتمد عليه بنصب « نحواً » على زيادة من وجعل قراءته فاعلاً ناصباً

(١) ينظر : الجنى الداني ٣١٨ ، مغني اللبيب ١ / ٣٢٣ ، الارتشاف ٤ / ١٧٢٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٨ ، توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٧٥٠ .

(٣) المراجع السابقة نفسها .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٥) ينظر : صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب إذا صلى قاعد ١ / ٣٧٦ .

نحواً . والأصل فإذا بقي قراءته نحواً من كذا<sup>(١)</sup> .

وأما من الشعر فقد استدلوا بقول عمر أبي ربيعة<sup>(٢)</sup> :

وِينْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا      فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ

فـ « من » في قوله : « من كاشح » زائدة ، والتقدير : فما قال كاشح .

وقول جرير<sup>(٣)</sup> :

لَمَّا بَلَغْتُ إِمَامَ الْعَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ      قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إِدْلَاجِي وَتَهْجِيرِي

فـ « من » في قوله : « قد كان من طول » زائدة ، والتقدير : قد كان

طول إدلاجي .

وقول سلمة بن يزيد بن مجمع الجعفي<sup>(٤)</sup> :

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ      فَكَيْفَ بَيْنِ كَانِ مَوْعِدَهُ الْحَشْرُ

فـ « من » في قوله : « من بين » زائدة ، والتقدير : وكنت أرى بين

ساعة كالموت .

وبقول الآخر<sup>(٥)</sup> :

يَظَلُّ بِهِ الْحَرْبَاءُ يَمَثَلُ قَانِمًا      وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ

فـ « من » زائدة في قوله : « من حنين الأباعر » ، والتقدير : ويكثر فيه

حنين الأباعر .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٢) ينظر : ديوانه ص ٩٩ ، والبيت في شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٣) ينظر : ديوانه ص ١٩٥ ، وهو في شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٨ .

(٥) البيت في شرح التسهيل ٣ / ١٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٩ .

ووافق أصحاب هذا الرأي أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup> ، وخرّج عليه قوله  
- تعالى - : ﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِثْرًا مِثْرًا مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ [النور: ٤٣] .  
وأخذ به ابن مالك<sup>(٢)</sup> ، وأبو البقاء العكبري في بعض المواضع<sup>(٣)</sup> ،  
والصّفّار<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : ذهب بعض الكوفيين<sup>(٥)</sup> إلى جواز زيادة « من » بشرط أن يكون  
مجرورها نكرة سواء تقدمها نفي أم لا ، واستدلوا بقول العرب : « قد كان  
من مطر »<sup>(٦)</sup> ف « من » زائدة مع أنها جاءت في الإثبات ، وذلك لأن  
« مطر » نكرة ، والتقدير : قد كان مطر .

ثالثاً : ذهب سيبويه<sup>(٧)</sup> ، والمبرد<sup>(٨)</sup> ، وابن السراج<sup>(٩)</sup> ، وأبو سعيد  
السيرافي<sup>(١٠)</sup> ، والهروي<sup>(١١)</sup> ، وابن يعيش<sup>(١٢)</sup> ، وابن الحاجب<sup>(١٣)</sup> ،

(١) ينظر : المسائل المشكّلة ٢٤٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٨٣ - ٣٢٣ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه ١ / ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٥) ينظر : رصف المباني ٣٩٢ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٣ ، والمساعد ٢ / ٢٥٠ .

(٦) قول عن العرب أورده أبو علي في المسائل المشكّلة ٢٤٢ ، وابن أبي الربيع في البسيط

٢ / ٨٤٢ .

(٧) ينظر : الكتاب ١ / ٣٨ ، ٢ / ١٣٠ .

(٨) ينظر : المقتضب ٤ / ١٣٧ .

(٩) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٤١٠ .

(١٠) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣١٠ .

(١١) ينظر : الأزهية ٢٣٠ .

(١٢) ينظر : شرح المفصل ٨ / ١٣ .

(١٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٤٣ .

وأبو حيان<sup>(١)</sup> ، والمالقي<sup>(٢)</sup> إلى أنها لا تزداد إلا بثلاثة شروط<sup>(٣)</sup> :

١ - أن يتقدمها نفي أو شبهه .

٢ - أن يكون مجرورها نكرة .

٣ - أن يكون مجرورها فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ<sup>(٤)</sup> .

ونسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين<sup>(٥)</sup> ، وأخذ به من المحدثين عباس حسن<sup>(٦)</sup> .

وقد استشهدوا بقوله - تعالى - : ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ ﴾ [ الملك : ٣ ] ، ف « مِنْ » زائدة ؛ لتوفر الشروط المذكورة ، والتقدير : ما ترى في خلق الرحمن تفاوتاً . و « من » - مع زيادتها هنا - تفيد التنصيص على العموم<sup>(٧)</sup> .

وفي مثل : « ما جاءني من أحد » قالوا إنها زائدة ، والتقدير : ما جاء أحد ، وهي - مع زيادتها - تفيد توكيد العموم<sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : البحر المحيط ١ / ٢٥٥ ، ٢ / ٣٣٩ .

(٢) ينظر : رصف المباني ٣٩١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٣٢٣ .

(٤) هناك مَنْ لا يرى هذا الشرط وقد أوصل عبد الفتاح حموز المواطن التي تزداد فيها « من » إلى عشرة مواطن في كتابه التأويل النحوي في القرآن ( ٢ / ١٢٩٢ وما بعدها ) .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٣ .

(٦) ينظر : النحو الوافي ٢ / ٤٦١ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٣٢٢ ، والتصريح ٣ / ٢٤ .

(٨) نفس المصدرين السابقين في ( ٧ ) .

وذهب ابن الأثير إلى أن « مِنْ » لا تزداد إلا إذا كان مجرورها من ألفاظ العموم كأحد ، حيث قال : « وأكثر النحاة يجعلونها في القسم الرابع [ نحو : ما جاءني من رجل ] زائدة ، وليست كذلك ؛ لأن الزائد لا يفيد معنى ، وهي فيه قد أفادت الاستغراق والتأكيد »<sup>(١)</sup> .

وقد ردّ جمهور البصريين أدلة المجيزين مطلقاً على النحو التالي :

١ - أما قوله - تعالى - : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ فقالوا لا شاهد فيه على زيادة « من » ؛ لأن التقدير : ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين فحذف الموصوف<sup>(٢)</sup> ، أو يكون فاعل « جاء » ضميراً تقديره « هو » عائد للقرآن ، وقوله : ﴿ مِنْ نَبَأِ ﴾ حال<sup>(٣)</sup> .

وأما بقية الآيات ف « مِنْ » فيها مبعضة ، وليست زائدة<sup>(٤)</sup> .

وأما قول العرب : « قد كان من مطر » فمردود من وجهين<sup>(٥)</sup> :

أحدهما : أن يكون على الحكاية ؛ كأن سائلاً سأل : هل كان من مطر؟

فأجيب : قد كان من مطر .

ثانيهما : أن يكون التقدير : قد كان شيء من مطر فحذف الموصوف

وأقيمت الصفة مقامه .

(١) ينظر : البديع في علم العربية ١ / ٢٤٦ .

(٢) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٤٦٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٩ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٢ / ٣٣٩ ، ٨ / ٦٧ ، والدر المصون ١ / ٦٥٢ ، ٤ / ٤٥٣ .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٤٤ .

وهكذا تأولوا بقية الشواهد .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر المسألة نراه ينحو منحى الجمهور من أن « مِنْ » لا تزداد في الإثبات .

والذي ترجح لي هو جواز زيادتها في الإثبات خلافاً للكرمانى والجمهور ، وذلك لما يلي :

١ - كثرة ما جاء من شواهد : قرآنية ، وأحاديث شريفة ، ومن منظوم العرب ومنثورهم .

٢ - أن بعض هذه الشواهد لا يحتمل التأويل كقوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ ﴾ فلا يكون الغضُّ إلا للبصر كاملاً<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر : اعتراضات أبي حيان للنحويين في التذليل والتكميل ص ٤٦٣ .

### وقوع " من " لابتداء الغاية الزمانية

قال الكرماني في تفسيره قوله - تعالى - : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [ التوبة : ١٠٨ ] : « قوله : « من أول يوم » القياس : مذ أول يوم لأن مذ للزمان . الجواب من وجهين أحدهما : أن مِنْ للزمان وغيره ، ومذ للزمان ، والثاني : تقديره من بناء أول يوم »<sup>(١)</sup> .

يرى الكرماني أنّ القياس أن تقع « مُذ » بدلاً من « مِنْ » ؛ لأن « مُذ » للزمان ، إلا أنّ هذا القياس لا يمنع - عنده - أن تقع « مِنْ » للزمان ، ولذا قال : « أن من للزمان وغيره » ، وهو أحد وجهين ذكرهما في هذه الآية ، والوجه الآخر أن يكون « أَوَّل » مضافاً إليه لمضاف محذوف ، والتقدير : « من بناء أول يوم » .

ومجيء « من » لابتداء الغاية المكانية متفق فيه بين النحاة<sup>(٢)</sup> ، أما مجيؤها لابتداء الغاية الزمانية فمختلف فيه على النحو التالي :

أولاً : ذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> ، وعلى رأسهم الفراء<sup>(٤)</sup> إلى جواز مجيء من لابتداء الغاية الزمانية ، ووافقهم من البصريين الأخفش<sup>(٥)</sup> ،

(١) غرائب التفسير ١ / ٤٦٦ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٢١ ، والتصريح ٣ / ٢١ ، وحاشية الصبان ٣ / ٣١٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٤٥ « المسألة : ٥٤ » ، وائتلاف النصرة ١٤٣ « المسألة : ٣

الحروف » وشرح التسهيل ٣ / ١٣٠ .

(٤) ينظر : رأيه في شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢ / ٦٦٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٥٦١ .

والمبرد<sup>(١)</sup> ، والزجاج<sup>(٢)</sup> ، وابن درستويه<sup>(٣)</sup> ، واختاره من المتأخرين ابنُ خروف<sup>(٤)</sup> ، وابن مالك<sup>(٥)</sup> ، وابنه بدر الدين<sup>(٦)</sup> ، وأبو البقاء العكبري<sup>(٧)</sup> ، والرضي<sup>(٨)</sup> ، وغيرهم<sup>(٩)</sup> ، وقال به بعض المحدثين<sup>(١٠)</sup> .

واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة سماعية من القرآن الكريم والحديث الشريف ومنظوم العرب ومثورهم؛ فمن القرآن بقوله - تعالى -: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [ التوبة : ١٠٨ ] ، وقوله - تعالى -: ﴿ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [ الجمعة : ٩ ] ، حيث دخلت « من » في الآية الأولى على : « أول يوم » ، وفي الثانية على : « يوم الجمعة » فدل ذلك على إفادتها ابتداء الغاية الزمانية .

واستدلوا من الحديث بحديث أنس : « فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة »<sup>(١١)</sup> حيث دخلت « من » على الجمعة ، وهو ظرف زمان .

(١) ينظر : المقتضب ٤ / ١٣٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٧٨ .

(٣) ينظر : الصفوة الصفية ١ / ٢٨٠ ، والتصريح ٣ / ٢٢ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٧٣ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٦ .

(٦) ينظر : شرح الألفية ٣٦٠ .

(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٤٣٠ .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٤ / ٢٦٤ .

(٩) مثل المرادي في الجنى الداني ٣٠٨ ، والسيوطي في البهجة المرضية ٢٥٨ ، والهمع

٤٦٠ / ٢ .

(١٠) مثل عباس حسن في النحو الوافي ٢ / ٤٥٩ ، وعبد الفتاح حموز في التأويل النحوي في

القرآن ١ / ٣٨٠ ، وجميل ظفر في النحو القرآني قواعد وشواهد ٤١٦ ، والغلاييني في

جامع الدروس العربية ٣ / ١٧٠ .

(١١) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٣٤٥ .



وبقوله - ﷺ - لفاطمة - رضي الله عنها - : « هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام » <sup>(١)</sup> حيث دخلت « من » على « ثلاثة أيام » وهي ظرف زمان .

واستدلوا بقول العرب <sup>(٢)</sup> : « من الآن إلى غد » حيث دخلت « من » على « الآن » ، وهو ظرف زمان .

وأما من الشعر فاستدلوا بقول النابغة <sup>(٣)</sup> :

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْزَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ      إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَا كُلَّ التَّجَارِبِ  
حيث دخلت « مِنْ » على « أَرْزَانِ » ، وهو ظرف زمان وبقول زهير <sup>(٤)</sup> :

لَمِنَ الدِّيَارِ بِقَنْةِ الحِجْرِ      أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ  
حيث دخلت « مِنْ » على « حَجَجٍ » وعلى « دَهْرٍ » وهما ظرفا زمان .

فدخول « من » على ظروف الزمان في الشواهد السابقة دالٌ على مجيئها لا ابتداء الغاية الزمانية .

ثانياً : ذهب أكثر البصريين <sup>(٥)</sup> إلى منع مجيء « مِنْ » لا ابتداء الغاية في

(١) ينظر : إعراب الحديث ص ١٣١ رقم ٥٦ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٤٥ .

(٣) ينظر : ديوانه ص ٢٠ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٣٢ ، والتصريح ٣ / ٢٣ .

(٤) شرح ديوان زهير ص ٨٦ ، والإنصاف ١ / ٣٤٥ ، والتصريح ٣ / ٦٦ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٤٥ ، وائتلاف النصره ١٤٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢١ ، والبحر

المحيط ٥ / ١٠٢ ، والدر المصون ٣ / ٥٠٣ .

الزمان محتجين بأن « مِنْ » وضعت في المكان نظير « مُذَّ » في الزمان ؛ فمن تدلُّ على ابتداء الغاية في المكان فقط نحو : « ما سرت من مكة » فيكون المعنى ما ابتدأت السير من هذا المكان ، وتقول : « ما رأيتهُ مُذَّ يوم الجمعة » فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة . وبما أنه لا يجوز أن تقول : « ما سرت مُذَّ مكة » فكذلك لا يجوز أن تقول : « ما رأيتهُ من يوم الجمعة »<sup>(١)</sup> .

ومن أشهر البصريين القائلين بالمنع الزجاجيُّ حيث قال : « اعلم أن مُنْذُ تخفض ما بعدها على كل حال . وهي في الزمان بمنزلة « مِنْ » في سائر الأسماء ، تقول : « ما رأيتهُ منذ يومين ، ومنذ خمسة أيام ، ومنذ اليوم ، ومنذ يومنا ، ومنذ العام ، ومنذ عامنا » تخفض ذلك كله : ما مضى وما لم يمض ، وما أنت فيه .

ولو استعملت « من » في هذا الباب مكان « منذ » فقلت : « ما رأيتهُ من يومين أو من شهرين ، كان ذلك قبيحاً »<sup>(٢)</sup> .

وأخذ بهذا الرأي أبو البركات الأنباري<sup>(٣)</sup> ، وعبد اللطيف الزبيدي<sup>(٤)</sup> وقد ردَّ أصحاب هذا المذهب أدلة الكوفيين حيث قالوا : أما قوله - تعالى - : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ فلا دليل لهم فيه ؛ لأن التقدير من تأسيس أول يوم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مكانه .

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٤٦ .

(٢) الجُمَل ١٣٩ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٤٠٥ .

(٤) ينظر : ائتلاف النصرة ١٤٣ .

وأما قوله - تعالى - : ﴿ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ فلا شاهد فيه ؛ لأن التقدير في يوم الجمعة ، وحروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض مطلقاً<sup>(١)</sup> .

وأما بيت زهير :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ  
فلا شاهد فيه ؛ لأن له رواية أخرى : « مُدَّ حِجَجٍ وَمُدَّ دَهْرٍ » ، ومع التسليم برواية : « من حجج ومن دهر » يكون التقدير : من مرّ حجج ومن مرّ دهر .

وأما بيت النابغة :

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانَ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرَّبْنَا كُلَّ التَّجَارِبِ  
فلا شاهد فيه - أيضاً - إذ تقديره : من مُضِيَّ يَوْمِ حَلِيمَةٍ<sup>(٢)</sup> .

وقد ضعف بعض النحاة هذه الردود والتقديرات يقول العكبري عند حديثه عن تقدير بعض البصريين لقوله - تعالى - : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ : « وهذا ضعيف هاهنا ؛ لأن التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون « من » لابتداء غايته »<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن عطية في حديثه عن الآية : « وَيَحْسُنْ عِنْدِي أَنْ يُسْتَعْنَى فِي

(١) هذا الرد في ائتلاف النصره ١٤٣ ، ولكن جمهور البصريين الذين ينتصر لهم لا يرون تناوب حروف الجر ينظر : الجنى الداني ٣٢٠ .

(٢) للاطلاع على هذه الردود ينظر : الإنصاف ١ / ٣٤٦ - ٣٤٨ ، ومغني اللبيب ١ / ٣١٩ ، وائتلاف النصره ١٤٣ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٤٣٠ .

هذه الآية عن تقدير ، وأن تكون « من » تجر لفظة أول لأنها بمعنى  
البداءة ، كأنه قال : من مبتدأ الأيام <sup>(١)</sup> .

وقال السهيلي : « وليس يحتاج في قوله - تعالى - : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾  
إلى إضمار كما قرره بعض النحاة « من تأسيس أول يوم » فراراً من دخول  
« من » على الزمان ، ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه : من وقت تأسيس  
أول يوم فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئاً . و « من » تدخل على الزمان  
وغيره <sup>(٢)</sup> .

أما سيبويه فقد أخذ بالرأيين في هذه المسألة ، فتارة يُصَرِّحُ بالجواز  
وأخرى بالمنع حيث يقول : « ومن ذلك قول العرب :

من لدُّ شَوْلًا فإلى إتلائها

نصب لأنه أراد زماناً ، والشول لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها  
الجر كقولك : من لدُّ صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكقولك : من لدُّ  
الحائط إلى مكان كذا <sup>(٣)</sup> .

فبهذه العبارة يميز أن تأتي « من » للزمان والمكان .

أما ما يشعر بالمنع فهو قوله : « وأما « من » فتكون لابتداء الغاية في  
الأماكن » ثم قال : « وأما « مذ » فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما  
كانت من فيما ذكرت لك ولا تدخل واحدة على صاحبها <sup>(٤)</sup> .

(١) المحرر الوجيز : ٨٨٢ ، وينظر : البحر المحيط ٥ / ١٠٢ .

(٢) الروض الأنف ٤ / ١٥٦ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، وينظر : تحصيل عين الذهب ١٨٥ شاهد رقم ٢٠٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

وكذلك فعل ابن هشام إذ أجاز إتيان « من » لابتداء الغاية الزمانية في أوضح المسالك حيث يقول: « والثالث [ يعني من معاني من ]: ابتداء الغاية المكانية باتفاق نحو: ﴿ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [ الإسراء: ١ ] والزمانية خلافاً لأكثر البصريين ، ولنا قوله تعالى : ﴿ مِّنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [ التوبة : ١٠٨ ] <sup>(١)</sup> .

ومنعه في مغني اللبيب إذ قال في حديثه عن معاني « من » : « أحدها : ابتداء الغاية ، وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه ، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان » <sup>(٢)</sup> .

وأما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر المسألة يبدو أنه يأخذ بالمذهبيين دون ترجيح أحدهما على الآخر ؛ حيث برز المذهب الكوفي في قوله : « أن من للزمان وغيره » ، وبرز المذهب البصري في التقديرين اللذين أوردهما : « القياس مذ أول يوم ، لأن مذ للزمان » وقوله : « وتقديره من بناء أول يوم » <sup>(٣)</sup> .

والذي ترجح لي في المسألة هو المذهب الكوفي المناهض بجواز وقوع « من لابتداء الغاية الزمانية ، وذلك للأسباب التالية :

١ - كثرة ورود ذلك في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وقول العرب نثراً وشعراً ، كثرة يضعف معها التقدير والتأويل .

(١) ينظر : ٣ / ٢١ .

(٢) ينظر : ١ / ٣١٨ .

(٣) غرائب التفسير ١ / ٤٦٦ .

٢ - ورود « من » لابتداء الغاية في مواطن أخرى كابتداء الغاية الشخصية<sup>(١)</sup> نحو قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ [ النمل : ٣٠ ] ، وابتداء الغاية في الأحداث كقولك : « افعل كذا من حضورك إلى انصرافك » أي من ابتداء حضورك ونحو : « أخذتُ منه درهماً ، وسمعت منه حديثاً ، أي هو أول الحديث ، وأول مخرج الدرهم »<sup>(٢)</sup> .

٣ - في القول بوقوع « من » لابتداء الغاية الزمانية بُعد عن التقدير والتأويل .

٤ - تقديرات البصريين - كما ردّ عليها النحاة - كانت ضعيفة .

(١) ينظر : النحو القرآني قواعد وشواهد ٤١٧ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٣٧ .

# الفصل الثاني

## التراكيب النحوية

ويشتمل على المسائل التالية :

- ١ - نون الوقاية والرفع بين الحذف والإثبات .
- ٢ - وقوع أسماء الإشارة أسماءً موصولة .
- ٣ - حذف الموصول الاسمي وإقامة الصلة مقامه .
- ٤ - إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هوله .
- ٥ - أولى العاملين بالعمل في التنازع .
- ٦ - عمل ما قبل " إلا " فيما بعدها .
- ٧ - واو الحال بين الحذف والإثبات .
- ٨ - وقوع الفعل الماضي المتصرف حالاً .
- ٩ - مجيء الحال من المضاف إليه .
- ١٠ - تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي .
- ١١ - مجيء التمييز معرفة .
- ١٢ - مجيء تمييز المائة جمعاً .
- ١٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
- ١٤ - وصف النكرة بالمعرفة ووصف المعرفة بالنكرة .
- ١٥ - إضافة الموصوف إلى صفته .
- ١٦ - النصب على المدح قبل تمام الكلام .
- ١٧ - العطف على معمولي عاملين .
- ١٨ - العطف على الضمير المتصل المرفوع .
- ١٩ - العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .
- ٢٠ - البديل من ضميري المتكلم والمخاطب .
- ٢١ - تقديم معمول ألقاظ الإغراء عليها .

### توطئة

لقد كان للكرماني اهتمام - في تفسيره - بالتركيب النحوية ، وكان له آراء حول كثير منها إما باختيار أو تضعيف أو انفرادات كانفراده في مسألة مجيء التمييز معرفة ، وقد جمعت تلك الآراء وعرضتها على القواعد النحوية متناولاً إياها بالوصف والتحليل وترجيح ما بدالي راجحاً وتفاصيل ذلك تبدو جلية في مسائل هذا الفصل .



**نون الوقاية والرفع بين الحذف والإثبات  
في قراءة من قرأ : " تحاجوني " بتخفيف النون**

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَّنِي ﴾ [ الأنعام : ٨٠ ] : « من حذف النون التي قبل الياء ، نحو : ليتي ، وليتي ، وليست النون التي تقع علامة للرفع لأنها لا تحذف في حال الرفع ، وإنما كسرت لتصح الياء ، فاستدلال القائل بالكسر باطل »<sup>(١)</sup> .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [ الزمر : ٦٤ ] : « وتخفيف النون من « تأمروني » قراءة نافع ، مثله : أني ، وكأني ، وأتجاجوني ، ....  
... يسوء الفاليات إذا فليني »<sup>(٢)</sup> .

نصر الكرمانى في الآية الأولى على أن المحذوفة هي النون التي قبل الياء وأن الباقية هي نون الرفع ، وبين أن سبب كسرها من أجل الياء ، وقاس عليها قراءة نافع في الآية الثانية .

أقول : في قوله - تعالى - : ﴿ تُحَاجُّونِي ﴾ و ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ من الآيتين السابقتين اجتمع لدينا نونان : نون رفع الأفعال الخمسة ، ونون الوقاية<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٦٩ .

(٢) نفسه : ٢ / ١٠٢٠ .

(٣) سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر الحاصل بسبب الياء وقيل لأنها تقي اللبس الحاصل بين أمر المذكر وأمر المؤنث في نحو : « أكرمي » و « أكرمني » ، وهذا رأي ابن مالك

وعند اجتماعهما يكون لهما ثلاث صور :

الأولى :

الإتيان بهما معاً دون إدغام كقوله - تعالى - : ﴿ أَتَعِدَانِيَّ ﴾  
وكقولك : « الرجال يكرموني » .

الثانية :

الإتيان بهما مدغمتين كقراءة<sup>(١)</sup> : « أتَاجُونِي » و « تَأْمُرُونِي » .

الثالثة :

حذف إحداهما كقراءة نافع وابن عامر<sup>(٢)</sup> : « أتَاجُونِي » و « تَأْمُرُونِي »  
بنون واحدة مكسورة ، وفي هذه الحالة « الثالثة » اختلف النحاة حول النون  
المحذوفة أهي نون الرفع أم نون الوقاية<sup>(٣)</sup> .

وكان خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة هي نون الرفع حيث قال : « وإذا  
كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت

= أو رده عنه المرادي في توضيح المقاصد المسالك ١ / ٣٧٧ . ولكن نسبه د. أحمد عبد الدائم  
في كتابه « قضايا وبحوث » ٢١ إلى د. أحمد كشك وجعله من اجتهاداته والأمر ليس كذلك ،  
إذ إن أحمد كشك مسبق بابن مالك كما أشرت .

(١) هذه قراءة الجمهور عدا أبي جعفر ونافع وابن عامر ينظر : المبسوط في القراءات العشر  
١٩٧ .

(٢) وقيل إن ابن عامر يقرأ « تأْمُرُونِي » بالفك « تأْمُرُونِي » ينظر : فتح القدير ٤ / ٦٧٥ .

(٣) ورد عن أبي عمرو بن العلاء أنه عدّ هذا الحذف لحناً ينظر : إعراب القرآن للنحاس

نون الرفع ... ، وقد حذفوها<sup>(١)</sup> فيما هو أشدُّ من ذا بلغنا أن بعض القراء قرأ : « أتُحاجوني » ، وكان يقرأ : « فبم تبشرون » وهي قراءة أهل المدينة<sup>(٢)</sup> .

ووافقه ابن السراج<sup>(٣)</sup> ، واختار هذا الرأي من المتأخرين ابن مالك<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup> ، وأخذ به من المحدثين عباس حسن<sup>(٦)</sup> واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي<sup>(٧)</sup> :

١ - أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون ، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه .

٢ - أن نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله - تعالى - : ﴿ إن الله يأمركم ﴾ [ البقرة : ٦٧ ] ، و ﴿ وما يشعركم ﴾ [ الأنعام : ١٠٩ ] وفي الاسم كقراءة : ﴿ ورسُلنا لديهم يكتبون ﴾ [ الزخرف : ٨٠ ]<sup>(٨)</sup> .

(١) يعني نون الرفع .

(٢) الكتاب ٣ / ٥١٩ - ٥٢٠ ، وسيبويه ذهب هذا المذهب لأنه يرى تلازم النون مع الياء ينظر : الكتاب ٢ / ٣٦٨ ، ٤ / ١٨٦ ، وهذا التلازم قاد د. أحمد عبد الدايم إلى الحكم بأن سيبويه يرى أن النون والياء ضمير نصب للمتكلم وسمّاه « ني » ينظر : قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض « ١٧ - ١٨ » .

(٣) ينظر : الأصول ٢ / ٢٠١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٥٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٨ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٠٠ .

(٦) ينظر : النحو الوافي ١ / ١٨٠ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٥٢ - ٥٣ ، والتصريح ١ / ٣٥٣ .

(٨) هذه قراءة أبي عمرو بالاختلاس ينظر : المبسوط في القراءات العشر ١٢٩ .

٣ - أن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها ، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم أو النصب ، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف .

٤ - أن نون الوقاية لو حذفت لاحتيج إلى كسر نون الرفع « المفتوحة » بعد الواو عند اتصالها بياء المتكلم نحو « يُطعمونَ » تصبح : « يطعموني » و « أنت تطعمين » تصبح « أنت تطعميني » .

أما إذا حذفت نون الرفع لم تحتج نون الوقاية إلى تغيير إذ هي في الأصل مكسورة ، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير .

ومثال حذفها مفردة في الرفع قول الراجز<sup>(١)</sup> :

أَبِيْتُ أَبِيَّ وَتَبِيَّتِي تَدُلُّكِي      وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذُّكِي  
فأصلها « تبيتين وتدلकिन » .

وقول أبي طالب<sup>(٢)</sup> :

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ      سَيَحْتَلِبُونَهَا لَاقِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ  
والأصل « سيحتلبونها » .

(١) ينظر : الخزانة ٨ / ٢٣٩ ، ولم ينسبه لأحد ، والدرر ١ / ١٦٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٣ ،

وينظر : الخصائص ١ / ٣٨٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٥٣ .

وكذلك قوله - تعالى - : في قراءة أبي عمرو من بعض طرقه<sup>(١)</sup> :  
﴿ قالوا ساحران تظاهرا ﴾ [ القصص : ٤٨ ] - بتشديد الظاء - على أنها  
فعل مضارع من الأفعال الخمسة أصله تتظاهران سكنت التاء ثم قلبت  
ظاء لتناسب ما بعدها ثم أدغمت فيها فصارت « تظاهران » وحذفت نون  
الرفع مع عدم دخول ناصب أو جازم .

ومنه قوله ﷺ : « والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا  
ولا تؤمنوا حتى تحابوا »<sup>(٢)</sup> .

و « لا » في « لا تدخلوا » و « لا تؤمنوا » نافية وليست ناهية ومع هذا  
حذفت نون الرفع ، فدلّ حذفها بلا سبب على أنها المحذوفة عند التقائها  
بنون الوقاية .

ثانياً : ذهب المبرد<sup>(٣)</sup> ، والأخفش<sup>(٤)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٥)</sup> وأبو محمد  
المرزبان السيرافي<sup>(٦)</sup> وابن جني<sup>(٧)</sup> إلى أن المحذوفة هي نون الوقاية ووافقهم  
في ذلك مكّي القيسي<sup>(٨)</sup> والجزولي<sup>(٩)</sup> ، وأخذ به بعض المحدثين<sup>(١٠)</sup> .

(١) هذا قول ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٥٣ ، وفي البحر المحيط : ٧ / ١١٨ « وقرأ  
محبوب عن الحسن بن الحارث الذماري وأبو حيوة وأبو خلود اليزيدي « تظاهرا » بالتاء  
وتشديد الظاء » .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ١ / ٧٤ .

(٣) ينظر رأيه في : الارتشاف ٢ / ٨٤٥ ، ولم أجده فيما وقع بين يدي من مصنفات المبرد .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٤٣ .

(٥) ينظر : الحجة ٣ / ١٧٧ .

(٦) ينظر : شرح أبيات سيويه ٢ / ٢٠٢ .

(٧) ينظر : رأيه في الارتشاف ٢ / ٨٤٥ .

(٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٤ .

(٩) ينظر : الشرح الكبير ٢ / ٦٤٣ .

(١٠) ينظر : النحو القرآني قواعد وشواهد ٢٤ .

واستدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة التالية :

١ - أن نون الوقاية هي التي حصل بها التكرار والاستثقال ، فكانت أولى بالحذف .

٢ - أن نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى .

٣ - أن نون الرفع لعامل ، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه .

٤ - أن نون الوقاية قد عهد حذفها عند التقائها بنون النسوة ، وذلك كما في قول عمر بن معد يكرب<sup>(١)</sup> :

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً      يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

قال الأخفش في حديثه عن هذا البيت : « فحذف النون الآخرة لأنها النون التي تزداد لترك ما قبلها على حاله وليست باسم ، فأما الأولى فلا يجوز طرحها فإنها الاسم المضمَر »<sup>(٢)</sup> .

وقد ردُّوا شواهد القائلين بأن المحذوفة هي نون الرفع ، على أن النون حذفت للضرورة كما تحذف الضمة ، أو على النصب بإضمار « أن » في غير الجواب<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٢٠٢ ، وهو في الكتاب ٣ / ٥٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٤٤٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٤٣ ، وللإطلاع على هذه الأدلة ينظر : التصريح ١ / ٣٤٥ ، والدر المصون ٣ / ١٠٩ - ١١٠ .

(٣) ينظر : الخصائص ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ .

أمّا الكرمانى فمما نقلته عنه فى صدر المسألة نراه يختار القول القائل بأنّ المحذوفة هى نون الوقاية موافقاً بذلك المبرد والأخفش ومن نحا منحاهما ، وهذا هو الذى ترجح لى ؛ لأن الإعراب حكمٌ ويبنى عليه المعنى ، وأمّا نون الوقاية فهى عارضة اجتلبت لسبب وقد اختلفى هذا السبب لحيلولة نون الرفع بين الياء وآخر الفعل .

### وقوع ألفاظ الإشارة أسماء موصولة

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] : « موصول <sup>(١)</sup> ، وتقتلون صلته ، وقيل : أنتم مبتداً ، وهؤلاء توكيد وتخصيص ، « تقتلون » خبره ، وقيل : أنتم مبتداً ، و« هؤلاء » خبره ، و« تقتلون » حال لـ « هؤلاء » لازم لزوم النعت للمبهم <sup>(٢)</sup> .

فالكرماني ينص على أن « هؤلاء » موصول و« تقتلون » صلته ، ثم أورد قولين آخرين لم يعلق عليهما بقبول أو رد ، وهما :

١ - أن تعرب « أنتم » مبتداً ، و« هؤلاء » خبره ، والجملّة الفعلية « تقتلون » حال .

٢ - أن تعرب « أنتم » مبتداً ، و« هؤلاء » توكيد له وتخصيص ، والجملّة الفعلية « تقتلون » خبره .

ومجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة محل خلاف بين النحاة ؛ فذهب الكوفيون <sup>(٣)</sup> إلى أن ألفاظ الإشارة يمكن أن تقع أسماء موصولة بلا شروط .

يقول الفراء في تفسير قوله - عز وجل - : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى ﴾ [ طه : ١٧ ] .

(١) يريد ( أنتم ) .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٥٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٢٢٣ المسألة ( ١٠٣ ) ، وائتلاف النصرة ٨١ المسألة ( ٨٢ ) ، وأمالى

ابن الشجري ٢ / ٤٤٣ .



« وقوله : « بيمينك » في مذهب صلة لتلك ؛ لأن تلك وهذه توصلان  
كما توصل الذي »<sup>(١)</sup> .

ووافقهم الزجاج<sup>(٢)</sup> والزمخشري<sup>(٣)</sup> وابن عطية<sup>(٤)</sup> وابن أبي الربيع<sup>(٥)</sup> .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسمع ؛ فمن القرآن الكريم  
استشهدوا بقوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ  
أَنْفُسَكُمْ ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] ، والتقدير ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ؛  
ف« أنتم » مبتدأ ، و« هؤلاء » خبره ، وهو موصول ، و« تقتلون » صلته .  
وبقوله - تعالى - : ﴿ هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾  
[ النساء : ١٠٩ ] ، والتقدير ها أنتم الذين جادلتم ؛ ف« أنتم » مبتدأ  
و« هؤلاء » موصول خبر ، و« جادلتم » صلته . وبقوله - عز وجل - :  
﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينِكَ يَمْؤُسَى ﴾ [ طه : ١٧ ] ، والتقدير : ما التي  
بيمينك ؟ ف« ما » مبتدأ ، و« تلك » موصول خبر ، و« بيمينك » صلته .

وأما من الشعر فاستشهدوا بقول يزيد بن مفرغ<sup>(٦)</sup> :

(١) معاني القرآن : ٢ / ١٧٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٧ و ٣ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، وأمالي ابن الشجري  
٢ / ٤٤٢ .

(٣) ينظر : الكشاف ٨٥ ، ٢٥٩ ، ٦٥٣ .

(٤) ينظر : المحرز الوجيز ١٢٤٨ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٢٠ ، والدر المصون ٥ / ١٣ .

(٥) ينظر : الكافي في الإفصاح ٢ / ٤٩٩ .

(٦) ديوانه ١٧٠ ، والبيت منسوب إليه في أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٤٣ ، والتصريح

١ / ٤٥٢ ، ٤ / ١٧١ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٨ ، ٢ / ١٧٧ ،

ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢٨٨ .

عَدَسٌ مَا يُعْبَادُ عَلَيْكَ إِمَارَةً نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ  
أي والذي تحمليه طليق .

وخالفهم في ذلك جمهور البصريين<sup>(١)</sup> حيث ذهبوا إلى أنه لا يكون من أفعال الإشارة موصولاً إلا « ذا » بثلاثة شروط :

١ - أن يسبقها « ما » الاستفهامية باتفاق الجمهور أو « مَنْ » على الأصح<sup>(٢)</sup> .

٢ - أن لا تكون للإشارة ؛ فلا تصلح أن تكون اسماً موصولاً ؛ لعدم وجود صلة بعدها بسبب دخولها على المفرد ، فلا يجوز نحو « ماذا التواني ؟ ومن ذا الحاضر ؟ » .

٣ - أن لا تكون ملغاة إلغاءً حكماً بأن تستقل ؛ فلا تتركب مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين فيصبحان كلمة واحدة ، أو إلغاءً حقيقياً بأن تكون زائدة يجوز حذفها وإبقاؤها<sup>(٣)</sup> .

واختار هذا الرأي من المتأخرين ابن مالك<sup>(٤)</sup> وابنه بدر الدين<sup>(٥)</sup> وابن معط<sup>(٦)</sup> والنيلى<sup>(٧)</sup> وأبو البقاء العكبرى<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٢٢٣ ( المسألة ١٠٣ ) ، وائتلاف النصره ٨١ ( المسألة ٨٢ ) ،

وينظر : التخمير ٢ / ٢٢ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١٠١٠ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان ١ / ٢٥٦ .

(٣) ينظر : التصريح ١ / ٤٤٩ ، والنحو الوافي ١ / ٣٦٠ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٩٦ - ١٩٧ .

(٥) ينظر : شرح الألفية : ٩٠ .

(٦) ينظر : الصفوة الصفية ١ / ٣٦٨ .

(٧) السابق .

(٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٧١ .

وأبو حيان<sup>(١)</sup> وابن هشام<sup>(٢)</sup> ، والشيخ خالد الأزهري<sup>(٣)</sup> وغيرهم<sup>(٤)</sup> .

واستشهدوا بقول لييد<sup>(٥)</sup> :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ      أَنْحَبَ فَيُقْضَى أَمْرٌ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

حيث رفع « نحب » على البدلية من « ما » الواقعة مبتدأ ؛ لأنها مستقلة عن « ذا » ولو ركبت معها فأصبحت اسماً واحداً لكانت البدلية على النصب ؛ لأنه حينئذ يصبح اسم استفهام في محل نصب مفعول به مقدم .

وبقول عمر بن أبي ربيعة<sup>(٦)</sup> :

مَنْ ذَا نُوَصِّلُ إِنْ صَرَمْتَ حِبَالَنَا      أَوْ مَنْ نَحْدُثُ بَعْدَكَ الْأَسْرَارَا

فـ « ما » أو « من » - في البيتين السابقين - اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول بمعنى الذي خبر ، والجملة الفعلية « يحاول » أو « نواصل » لا محل لها صلة الموصول .

(١) ينظر : البحر المحيط ١ / ٤٥٩ ، ٦ / ٢٢٠ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) ينظر : التصريح ١ / ٤٤٨ .

(٤) مثل مكى القيسي في : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٦٢ ، وأبو البركات الأنباري ، في : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٠٣ ، ٢ / ١٤٠ ، والرضي في شرح الرضي على الكافية ٣ / ٦٤ - ٦٥ ، والسمن الحلبي ، في : الدر المصون ١ / ٢٨٤ ، وابن عقيل في : شرح ابن عقيل ١ / ١٣٢ .

(٥) شرح ديوان لييد ٢٥٤ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية ٣ / ٦٥ .

(٦) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ١٢٩ ، وفيه رواية أخرى لا تخرجه عن الاسشهاد وهي :

مَنْ ذَا يُوَصِّلُ إِنْ صَرَمْتَ حِبَالَنَا      أَمْ مَنْ نَحْدُثُ بَعْدَكَ الْأَسْرَارَا

وهو منسوب له في الكتاب ٢ / ٤١٧ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٥١٨ .

وقد رد هؤلاء أدلة الكوفيين فقالوا : أما قوله - تعالى - : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ فلا شاهد فيه ؛ لأن « هؤلاء » له عدة توجهات غير الموصولية ، وهي :

- ١ - أن يكون منصوباً على الاختصاص والتقدير « أعني هؤلاء » ومال إلى هذا ابن كيسان ، وضعفه السمين الحلبي ؛ لأن الاختصاص لا يكون بالنكرات ولا أسماء الإشارة<sup>(١)</sup> .
  - ٢ - أن يكون « هؤلاء » تأكيداً لـ « أنتم » والخبر « تقتلون » .
  - ٣ - أن يكون « أنتم » مبتدأ و « هؤلاء » خبره و « تقتلون » حال ، وقد اختاره السمين الحلبي<sup>(٢)</sup> .
  - ٤ - أن يكون « هؤلاء » منادى لأداة محذوفة ، وفي هذا التوجيه خلاف . وثمة عدة تخريجات لهذا الجزء من الآية أوصلها السمين الحلبي إلى سبعة أقوال<sup>(٣)</sup> .
- وكذلك تأولوا آية النساء بالتأويلات نفسها إلا أنهم في التخريج الثالث الذي ذكرته سابقاً في آية البقرة اشترط بعضهم تقدير « قد » قبل الفعل الماضي « جادل » ليكون حالاً<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : الدر المصون ١ / ٢٨٤ .

(٢) السابق ١ / ٢٨٣ .

(٣) السابق ١ / ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠٨ .

وأما قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ ﴾ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « تلك » معناها الإشارة ، وليست بمعنى التي . والتقدير : أي شيء هذه بيمينك .

وأما قول الشاعر :

عَدَسٌ مَا لَعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ      نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

فلا شاهد فيه من وجهين :

أولاً : لأن « تحملين » في موضع حال ، والتقدير : وهذا محمولاً طليق .

وثانياً : أن يكون الاسم الموصول قد حذف ضرورة ، والتقدير : وهذا الذي تحملين طليق ، وحذف الموصول جائز في الضرورة ، كقول الكميت<sup>(١)</sup> :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمُرُورَانَ وَالْحَصَى      لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

والتقدير : من أثرى ومن أقر ، فحذف الموصول للضرورة .

واحتج البصريون ومن وافقهم بأن في رأيهم تمسكاً بالأصل واستصحاب الحال ؛ فأسماء الإشارة معناها أن تكون دالة على الإشارة ، وليست الأسماء الموصولة كذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) شعر الكميت بن زيد / ١ / ١٦٣ ، وهو منسوب له في لسان العرب ٣ / ٢٠٥

(سجد) ٧ / ٦٨ (قبص) ، ١٤ / ١١١ (ثرا) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٢٢٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٢٢٤ .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه فى صدر هذه المسألة يتضح أنه يأخذ بالمذهب الكوفى المميز مجيء أسماء الإشارة أسماء موصولة ، حيث قال : « موصول [ يعنى هؤلاء ] ، وتقتلون صلته »<sup>(١)</sup> .

والذى ترجح لى فى هذه المسألة هو المذهب البصرى المانع وقوع ألفاظ الإشارة أسماء موصولة خلافاً للكوفيين ومن وافقهم كالكرمانى ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أسماء الإشارة فى الأصل دالة على الإشارة والأسماء الموصولة ليست كذلك .

٢ - أسماء الإشارة ليس فيها افتقار إلى صلة بخلاف الموصولات .

٣ - أدلة الكوفيين جميعها تمكن البصريون من تأويلها تأويلات تستقيم مع المعنى ويقبلها العقل .

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٥٥ .

### حذف الموصول الاسمي وإقامة الصلة مقامه

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ﴾ [ النساء : ٤٦ ] : « أي قوم يحرفون فحذف الموصوف ، وفيه كلام .

الغريب : متعلق بقوله « نصيراً » ، كقوله : ﴿ فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ ﴾ [ غافر : ٢٩ ] ومن الغريب : إنه صفة للذين أوتوا نصيباً من الكتاب .

العجيب : قال الفراء<sup>(١)</sup> : من الذين هادوا من يحرفون ؛ لأنه لا يجوز حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه<sup>(٢)</sup> .

نصّ الكرمانى فيما مضى على عدم جواز حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه ، ولذا فإنه نعت رأي الفراء بأنه عجيب .

وهذه المسألة من المسائل التي تباينت حولها آراء النحاة على النحو التالي :

أولاً : ذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> ، والأخفش<sup>(٤)</sup> إلى جواز حذف الموصول الاسمي وإقامة الصلة مقامه ، ووافقهم ابن مالك ، ونسب هذا الرأي إلى البغداديين<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٧١ .

(٢) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، ومغني اللبيب ٢ / ٦٢٥ ، والمساعد ١ / ١٧٨ .

(٤) ينظر : نفس المراجع السابقة .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٤٥ ، والمساعد ١ / ١٧٨ .

وقد استدل علماء هذا المذهب بالسمع والقياس ؛ فمن السماع استدلووا بقوله - تعالى - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [ الفرقان : ٢٠ ] ، والتقدير : « إلا من إنهم » فحذف الموصول « من » وأقيمت الصلة مقامه . وبقوله - تعالى - : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [ العنكبوت : ٢٢ ] قال الفراء : « المعنى - والله أعلم - ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا من في السماء بمعجز » <sup>(١)</sup> فمن تقدير الفراء السابق يتضح أن الاسم الموصول « من » حذف وأقيمت الصلة « في السماء » مقامه . واستدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [ العنكبوت : ٤٦ ] أي : بالذي أنزل إلينا وبالذي أنزل إليكم ، فحذف الموصول « الذي » وأقيمت الصلة « أنزل إليكم » مقامه . واستدلوا بغير هذه الآيات <sup>(٢)</sup> .

ومن الشعر استدلووا بقول حسان <sup>(٣)</sup> :

أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

أي : ومن يمدحه وينصره ؛ فحذف الموصول « من » وأقيمت الصلة

مقامه .

وبقوله <sup>(٤)</sup> :

فَوَاللَّهِ مَا نَلْتَمُ وَلَا نَيْلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مُتَقَارِبٍ

(١) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣١٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١٠٤٥ .

(٣) شرح ديوان حسان ص ٦٤ ، والمقتضب ٢ / ١٣٧ .

(٤) ليس في ديوان حسان بشرح البرقوقي ، ونسب له في شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، ولعبد الله

ابن رواحة في الدرر اللوامع ١ / ٢٩٦ .



وبقول بعض الطائين<sup>(١)</sup> :

مَا الَّذِي دَأْبُهُ اخْتِيَاظٌ وَحَزْمٌ      وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

أي : والذي هو اهواه أطاع .

وأما من حيث القياس فقد قاسوا الموصول الاسمي على « أن » الموصولة . قال ابن مالك : « فالقياس على « أن » فإن حذفها مكثف بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه »<sup>(٢)</sup> .

وقاسوه - أيضاً - على المضاف ؛ حيث جعلوا الموصول كالمضاف وصلته كالمضاف إليه . قال ابن مالك : « وحذف المضاف إذا علم جائز فكذلك ما أشبهه »<sup>(٣)</sup> .

يقصد الموصول الاسمي .

ثانياً : ذهب المبرد<sup>(٤)</sup> ، والزرجاج<sup>(٥)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup> إلى عدم جواز حذف الموصول الاسمي وإقامة الصلة مقامه .

ووافقهم مكي القيسي<sup>(٧)</sup> ، وابن الشجري<sup>(٨)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٩)</sup> ،

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .

(٢) السابق ١ / ٢٣٥ .

(٣) السابق ١ / ٢٣٥ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢ / ١٣٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨٠ .

(٦) ينظر : الأبيات المشككة ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٥٥٢ .

(٨) ينظر : الأمالي ٣ / ١٠٠ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٦١ .

وعزي هذا المذهب إلى البصريين<sup>(١)</sup> واستخدم أصحاب هذا المذهب القياس للاستدلال لمذهبهم حيث قالوا : إن الصلة تأتي لتخصيص وإيضاح الموصول فكيف يحذف الموضَّح ويبقى إيضاحه ، وقاسوه على المؤكِّدات المعنوية يقول أبو علي الفارسي : « ونظيره أجمعون في التأكيد لا يجوز أن تُذكر ويحذف المؤكِّد »<sup>(٢)</sup> .

وقد ردّوا الاستدلال بأدلة الكوفيين إما بتخريجها على أن المحذوف موصوف ، أو بتقديرها تقديرات أخرى تخرجها من باب الموصول<sup>(٣)</sup> .

أما الكرمانى فمما نقلته في صدر المسألة يتبيّن أنه يأخذ بالمذهب البصري المانع حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه .

والذي ترجح لي في هذه المسألة هو جواز حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه ، وذلك لكثرة شواهد الكوفيين كثرةً يصعب معها التأويل .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٤٥ ، والمساعد ١ / ١٧٨ .

(٢) الأبيات المشكّلة ٤٦٧ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٢ / ٣٧١ ، ٢ / ٥٠٣ ، ٥ / ٢٤٨ .

### إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له

قال الكرماني في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [ النساء : ١٤ ] : « قوله : « خالداً فيها » حال مقدر ، وكذلك « خالدين » .

العجيب : قول من قال : « خالداً فيها » صفة لقوله : ﴿ نَارًا ﴾ لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له أبرز ضميره فيقتضي الآية نارا خالداً فيها هو <sup>(١)</sup> .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرٍ إِنَّهُ ﴾ [ الأحزاب : ٥٣ ] : ﴿ غَيْرَ نَظِيرٍ ﴾ نصبه على الحال ، وذو الحال الضمير في « لكم » ... ، وقراءة ابن أبي عبله <sup>(٢)</sup> بالجر ، بعيد ، لأنه يستدعي إبراز الضمير فيقال : أنتم ، ولم يبرز في الآية <sup>(٣)</sup> .

نصّ الكرماني في تفسير الآيتين السابقتين على أنّ الوصف إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، مما حدا به إلى تضعيف قراءة ابن أبي عبله ووصفها بالبعد .

ومسألة إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له من المسائل المختلف فيها بين نحاة البصرة والكوفة ، وقد أفرد أصحاب الخلاف مسائل لذلك على النحو التالي :

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٧ / ٢٣٧ ، وفتح القدير ٤ / ٤٢٢ .

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٩٢١ .

أولاً : ذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> إلى أنّ إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له لا يجب مطلقاً بل يجب إذا خيف اللبس نحو : « زيد عمرو ضاربه » فهنا يجب إبراز الضمير ليتعيّن أنّ زيداً هو الضارب فيقال : « زيد عمرو ضاربه هو » . أمّا إذا أمن اللبسُ فلا يجب إبراز الضمير نحو قولك : « زيد هند ضاربها » فمعلوم أن الضارب هو « زيد » ، فهنا لا يوجب الكوفيون إبراز الضمير لأمن اللبس .

ووافقهم في مذهبهم ابن مالك حيث قال في شرح التسهيل : « والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه ليجري الباب على سنن واحد . وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس ، وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب »<sup>(٢)</sup> .

وأخذ بهذا المذهب ابن الناظم<sup>(٣)</sup> ، والرضي<sup>(٤)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> ، وقال به من المحدثين عباس حسن<sup>(٦)</sup> .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسّماع والقياس ، أمّا من حيث السّماع فاستدلوا بقراءة ابن أبي عبلة : ﴿ إلى طعام غير ناظرين إناه ﴾ - بجر غير - حيث جرى الوصف « غير ناظرين » على غير من هو له

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٦١ (المسألة : ٨) ، والتبيين ٢٥٩ (المسألة : ٣٥) ، وائتلاف النصره : ٣٢ .

(٢) ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٣) ينظر : شرح الألفية ١١٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٤٣٦ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٢ / ٣٢٨ .

(٦) ينظر : النحو الوافي ١ / ٤٦٥ .

« الطعام » ، ومع هذا لم يبرز الضمير ولو أبرزه لقال : « غير ناظرين إناه أنتم » .

وبقول الأعشى<sup>(١)</sup> :

وإن امرأ أسرى إليك ودونهُ      من الأرض موماةً وبيداءً سَمَلَقُ  
لمحقوقةً أن تستجيبى دعاءه      وأن تعلمي أن المعان موققُ

فالوصف « لمحقوقة » جرى على غير من هو له ولم يبرز الضمير ولو أبرزه لقال : « لمحقوقة أنت » .

وبقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت      بكنه ذلك عدنان وقحطانُ

فالوصف « بانوها » جرى على غير من هو له ؛ إذ هو في الحقيقة وصف لـ « قومي » وليس لـ « ذرا المجد » ، ومع هذا لم يبرز الضمير ولو أبرزه لقال : « بانوها هم » .

وبقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

ترى أرباقهم متقلديها      كما صدئ الحديد على الكمأة

فالوصف « متقلديها » جرى على غير من هو له ؛ إذ هو في الأصل وصف لقوم الشاعر وليس للأرباق ، ومع هذا لم يبرز الضمير ولو أبرزه لقال : « متقلديها هم » .

(١) ينظر : ديوانه ٢٧٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٥ ، والإنصاف ١ / ٦١ ، والتبيين ٢٦١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٢ ، ٤٣٦ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٧٦ ، والتصريح ١ / ٥٢٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفرء ٢ / ٢٧٧ ، والإنصاف ١ / ٦٢ .

وأما القياس فمن وجهين :

١ - أن الوصف مشابهة للفعل في عمله ، والفعل لا يجب فيه إبراز الضمير سواء جرى على من هو له أم على غيره ، فكذلك ما أشبهه .

٢ - أن الوصف نفسه إذا جرى على صاحبه لم يجب فيه إبراز الضمير ، فكذلك هنا عند أمن اللبس<sup>(١)</sup> .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(٢)</sup> إلى أن إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له واجب مطلقاً سواءً خيف اللبس أم أمن وعلى رأسهم إمامهم سيويه<sup>(٣)</sup> ، والمبرد الذي قال : « وإن جرى [ يعني اسم الفاعل ] لمن ليس هو له خبراً أو نعتاً أو حالاً أو صلة لم يكن بد من إظهار الفاعل »<sup>(٤)</sup> وقال في موطن آخر : « فإن قلت : زيدٌ هند ضاربها قلت « هو » »<sup>(٥)</sup> .

ووافقهم فيما ذهبوا إليه أبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup> ، وابن جني<sup>(٧)</sup> ، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٨)</sup> ، والزخشي<sup>(٩)</sup> ، وابن الشجري<sup>(١٠)</sup> ،

(١) للاطلاع على أدلة الكوفيين ينظر : الإنصاف ٦١ - ٦٢ ، والتبيين ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٦١ ، وائتلاف النصره ٣٢ ، والتصريح ٢ / ٥٢٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٥٣ .

(٤) المقتضب ٣ / ٩٣ .

(٥) السابق ٣ / ٢٦٢ .

(٦) ينظر : الإيضاح ص ٨٣ - ٨٤ .

(٧) ينظر : الخصائص ١ / ٢١٣ .

(٨) ينظر : المقتصد ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٩) ينظر : الكشف ٢٢٦ .

(١٠) ينظر : الأمالي ٢ / ٥٢ .

وأبو البقاء العكبري<sup>(١)</sup> ، وابن أبي الربيع<sup>(٢)</sup> ، وابن هشام<sup>(٣)</sup> ،  
وغيرهم<sup>(٤)</sup> .

واحتج البصريون ومن وافقهم بالقياس فقط ؛ فقالوا لنا فيه طريقان :

١ - أن الوصف فرعٌ عن الفعل في العمل وتحمل الضمير ، وبانضمام  
هذه الفرعية إلى جريانه على غير من هو له أصبح الوصف فرعاً من  
ناحيتين ، وبما أن الفرع يقصرُ عن الأصل وجب أن يبرز الضمير ليظهر أثرُ  
القصور ، ويمتاز الفرع عن الأصل .

٢ - أن ترك إبراز الضمير يُفضي إلى اللبس في بعض المواضع ، وهذا  
اللبس يزول بإبراز الضمير ثم يطرد فيما لا يلبس حتى يجري الباب على  
سنن واحد<sup>(٥)</sup> .

٣ - أن الضمير يستتر في الوصف ، ويظهر في الفعل فنحو : « الزيدان  
يضربان » برز الضمير « ألف الاثنين » مع الفعل ، أمّا قولك : « الزيدان  
ضاربان » فقد استتر الضمير « فاعل ضاربان » ، فجعل إبراز الضمير في  
الوصف إذا جرى على غير من هو له مطلقاً عوضاً عن كونه واستتاره في  
مواضع ظهر فيها الضمير في الفعل<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٧٣ ، والتبيين ٢٥٩ .

(٢) ينظر : البسيط في شرح الجمل ١ / ٥٥٠ ، والكافي في الإفصاح ٢ / ٣٩٨ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٧٦ .

(٤) مثل أبي بكر الشنتريني في : تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٤٩ ، والأشموني في

حاشية الصبان ١ / ٣١٦ .

(٥) ينظر : التبيين على مذاهب التحوين ٢٦٠ .

(٦) ينظر : الكافي في الإفصاح ٢ / ٣٩٩ .

وقد ردُّوا الاستشهاد بأدلة الكوفيين على التحو التالي :

أما قراءة ابن أبي عبلة : ﴿ إلى طعام غير ناظرين إناه ﴾ - بجر غير - فهي قراءة بعيدة عن الصَّحَّة ، وإنما جَوَّزها من هو على مذهب الكوفيين ، فلا تكون حجة على مخالفيهم<sup>(١)</sup> .

وأما قول الأعشى :

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعَلِّمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقٌ

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه محمول على الاتساع والحذف ، والتقدير فيه : لمحقوقة بك أن تستجبي دعاءه ، وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد بطل الاحتجاج به<sup>(٢)</sup> ، وقدَّره العكبري : لمحقوقة استجابته ، والهاء في « دعاءه » عائد عليه<sup>(٣)</sup> .

وأما قول الشاعر :

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكِ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

فلا حجة لهم فيه ؛ « لاحتمال أن يكون ( ذرا المجد ) منصوباً بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور ، والتقدير : بانون ذرا المجد بانوها »<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : التبيين ٢٦١ ، هكذا قال العكبري ، وينبغي أن تُحترم القراءة وتقبل ، ولا يصل الخلاف النحوي إلى الطعن في القراءات بهذا الشكل .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٣ - ٦٤ .

(٣) ينظر : التبيين ٢٦٢ .

(٤) التصريح ١ / ٥٢٥ .



وأما قول الشاعر :

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَّقَلِّدِيهَا      كَمَا صَدَىَّ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

فلا شاهد فيه ؛ « لأن التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم ، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه »<sup>(١)</sup> .

وقد ردّ ابن مالك هذه التقديرات ، ووصفها بالتكلف مع وصف أهلها بالمتعصبين<sup>(٢)</sup> .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يتبين أنه ينحو منحى البصريين فيها ، حيث صرح بإبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له .

والذي ترجح لي في المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم خلافاً للكرمانى والبصريين من وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له إن خيف اللبس وعدم وجوبه إن أمن ، وذلك لأن السماع يؤيده من قرآن وشعر ، أما البصريون فليس لهم إلا القياس ، ثم لا داعي لإثقال الجملة بالضمير عند أمن اللبس .

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٨ .

### أولى العاملين بالعمل في التنازع

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ ءَاتُونِيْ اُفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ [ الكهف : ٩٦ ] : و « قطرا » منصوب بـ « أفرغ »<sup>(١)</sup> .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ هَآؤُمْ اَقْرَءُوا كِتَابِيَّةً ﴾ [ الحاقة : ١٩ ] :

« أي خذوا ، والمفعول محذوف ، أي كتابي ، لأن الثاني يدل عليه ، وهو منصوب بـ « اقرأوا »<sup>(٢)</sup> .

لكل عامل في لغتنا معمول يتأثر به إلا أنه قد يكون لدينا - أحياناً - وفرة في العوامل ونقص في المعمولات ؛ فيتجاذب المعمول الواحد عاملان أو أكثر ، وهو ما يسمى بالإعمال أو التنازع .

فإن تجاذبه عاملان فقد اختلف النحاة في أيهما أولى بالعمل ، وكان لهم ثلاثة مواقف :

أولاً : ذهب الفراء إلى أنه إن كان تأثيرهما في المعمول واحداً أي إن كان المعمول يصلح أن يكون فاعلاً لكل واحد منهما فالعاملان يعملان فيه معاً فنحو : « قام وقعد زيد » زيد مرفوع بالفعلين ، أورد ذلك ابن مالك<sup>(٣)</sup> ولم يستبعده بل مثل له بقوله : « زيد وعمرو منطلقان » ، ورده

(١) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٦٨٠ .

(٢) نفسه ٢ / ١٢٤٦ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٦٦ .

ابن عقيل مفرقاً بين نحو : « قام وقعد زيد » وبين « زيد وعمرو منطلقان » بأن ثمة استقلال كل من الفعلين بالنسبة إلى زيد ، وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى « منطلقان » حيث لا يصح زيد منطلقان ، ويصح قام زيد<sup>(١)</sup> .

والذي أورده ابن مالك عن الفراء يبدو خاصاً بكون المعمول فاعلاً ، أما إن كان مفعولاً ، فإن الفراء يرى إعمال الأول<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : ذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> إلى أن الفعل الأول أولى بالعمل مستدلين بالسمع والقياس ، فمن السماع استدلوا بقول امرئ القيس<sup>(٤)</sup> :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ      كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

حيث أعمل الأول « كفاني » ولذا رفع « قليل » فاعلاً له ، ولو أعمل الثاني « أطلب » لنصب « قليل » على المفعولية .

وبقول مرّار الأسدي<sup>(٥)</sup> :

وَقَدْ نَقْنَى بِهَا وَنَرَى عَصُورًا      بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِذَالَا

(١) ينظر : المساعد / ١ / ٤٥٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن / ٢ / ١٦٠ ، وإعراب القرآن للنحاس / ٢ / ٤٧٤ .

(٣) ينظر : الإنصاف / ١ / ٨٧ ( المسألة : ١٣ ) والتبيين ٢٥٢ ( م : ٣٤ ) والبدیع في علم

العربية / ١ / ١١١ .

(٤) ديوانه ١٢٩ ، والكتاب / ١ / ٧٩ ، وشرح أبيات سيويه / ١ / ١٦٩ ، والإنصاف

/ ١ / ٨٧ .

(٥) ديوانه ٤٧٦٠ ، والكتاب / ١ / ٧٨ ، وشرح أبيات سيويه / ١ / ٣٤٢ ، وفي الإنصاف

/ ١ / ٨٨ ، وقال رجل من بني أسد .

فأعمل الأول « نرى » ولذا نصب « الخرد » ولو أعمل الثاني لقال :  
« تقتادنا الخردُ » - بالرفع - .

وبقول الآخر<sup>(١)</sup> :

وَمَا أَنْ تَحْمَلْ آلُ لِيَلِي سَمِعْتَ بَيْنَهُمْ نَعْبَ الْغُرَابَا

فأعمل الأول « سمعت » ولذا نصب « الغراب » ولو أعمل الثاني  
« نعب » لوجب الرفع .

وأما من حيث القياس فاستدلوا بما يلي :

١ - أن الفعل الأول سابق الثاني ، وهو صالح للعمل كالثاني إلا أنه  
لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به ودلّوا على قوة  
الابتداء ومراعاتها بعدم جواز إلغاء « ظن » إذا بدئ بها بخلاف وقوعها  
متوسطة أو متأخرة .

٢ - أن إعمال الثاني يلزم منه الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز في  
كلام العرب<sup>(٢)</sup> .

٣ - أن إعمال السابق موافق لما أجمع عليه في اجتماع القسم والشرط ،  
فإن جواب السابق مغنٍ عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من  
المتنازعين مغنياً عن عمل الثاني<sup>(٣)</sup> .

(١) لم أقف على قائله وهو في الإنصاف ١ / ٨٩ ، والتبيين ٢٥٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٨٧ - ٩٠ ، والتبيين ٢٥٥ - ٢٥٧ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٦٩ .

ثالثاً : ذهب البصريون<sup>(١)</sup> إلى أن العامل الثاني هو أولى العاملين بالعمل وعلى رأسهم سيبويه حيث قال : « فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يُعَلَّم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يُعْمَلُ في اسم واحد نصب ورفع ، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ولأنه لا ينقض معنى »<sup>(٢)</sup> .

وأخذ بهذا الرأي الزجاجي<sup>(٣)</sup> وأبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup> والصيمري<sup>(٥)</sup> وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٦)</sup> ، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup> ، وابن مالك<sup>(٨)</sup> ، والمرادي<sup>(٩)</sup> ، وأبو حيان<sup>(١٠)</sup> . واستدلوا بالسمع والقياس ، فمن السماع بقوله - تعالى - : ﴿ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [ الكهف : ٩٦ ] حيث أعمل الثاني « أفرغ » ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير في الثاني وقال : « أفرغه » . وبقوله - تعالى - : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾ [ الحاقة : ١٩ ] حيث أعمل الثاني « اقرأوا » ولو أعمل الأول اسم الفعل « هاؤم » لأظهر الضمير في الثاني وقال : « اقرأوه » .

(١) ينظر : الإنصاف / ١ / ١٨٧ ، التبيين ٢٥٥ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٦٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٧٣ - ٧٤ .

(٣) ينظر : الجمل ١١٣ .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ١٠٨ .

(٥) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٨ .

(٦) ينظر : المقتصد ١ / ٣٣٦ .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٦٦ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٤٤ .

(٩) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٦٣٦ .

(١٠) ينظر : البحر المحيط ٦ / ١٥٥ .

واستدلوا بحديث<sup>(١)</sup> : « ونخلع ونترك من يفجرك » فأعمل الثاني « نترك » ولو أعمل الأول « نخلع » لأظهر الضمير في الثاني وقال « ونخلع ونتركه » .

ومن الشعر استدلوا بقول الفرزدق<sup>(٢)</sup> :

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ  
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

فأعمل الثاني « سبني » ولذا رفع به « بنو عبد شمس » فاعلاً ، ولو أعمل الأول لقال : « سببت وسبوني بني عبد شمس » بنصب « بني » على المفعولية وإظهار ضمير فاعلاً في « سبني » .

وبقول طفيل الغنوي<sup>(٣)</sup> :

وَكُمْتَا مَدْمَاءً كَأَنَّ مُتُونَهَا  
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعْرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبِ

فأعمل الثاني « استشعرت » ولذا نصب « لون » على المفعولية ، ولو أعمل الأول لقال : « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » بإبراز الضمير في الفعل الثاني ورفع « لون » على أنه فاعل لـ « جرى » .

وبقول وعلة الجرمي<sup>(٤)</sup> :

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٧٤ .

(٢) ديوانه ٨٤٤ ، والكتاب ١ / ٧٦ ، والإيضاح ١٠٩ ، وشرح أبيات سيويه ٢٥٠ ، والإنصاف ١ / ٩٠ .

(٣) ديوانه ٢٣ ، والكتاب ١ / ٧٧ ، وشرح أبيات سيويه ٢٤٦ ، والإنصاف ١ / ٩١ .

(٤) ينظر : شرح أبيات سيويه ٢٨٣ / ١ ، وفي الكتاب ١ / ٧٧ : « قال رجل من باهلة » وكذلك في الإنصاف ١ / ٩١ .

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةً تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ

فأعمل الثاني « تغنى » ولذا رفع به « سيفانه » ولو أعمل الأول « أرى » لنصبها .

وأما القياس فاستدلوا بما يلي :

أن العامل الثاني أقرب إلى المعمول من الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقص معنى فكان إعماله أولى مراعاة لجواره وقربه ، والعرب تجعل للقرب والجوار أثراً ، ولذلك قالوا : « خَشَّنتُ بِصَدْرِهِ وَصَدْرُ زَيْدٍ » بجر صدر وذلك بإعمال الباء - مع أنها زائدة - لقربها من المعمول .

وأكثر من هذا دلالة على مراعاتهم للقرب والجوار قولهم : « هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ » بجر « خرب » مع أنه صفة لـ « جحر » المرفوع ، وليس بصفة لـ « ضبٌّ » المجرور ، والذي حملهم على هذا هو القرب والمجاورة<sup>(١)</sup> .

وقد أضاف ابن مالك أدلةً قياسيةً أخرى :

١ - مما يدل على إعمال الأقرب إذا كان ثانياً التزام إعماله إذا كان ثالثاً ، ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

جَمِيءٌ ثَمَّ حَالِفٌ وَثِقٌ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لَمَنْ أَجَارُوا ذَوُّوا عِزًّا بِلَا هُونٍ

حيث أعمل الثالث « ثق » ولذا عداه بالباء .

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٩٠ - ٩٣ ، والتبيين ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) لم أقف على قائله وهو في شرح التسهيل ٢ / ١٦٨ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٤٩ .

٢ - أن في إعمال الثاني تخلصاً من ثلاثة أمور منفرة يستلزمها إعمال الأول :

أحدها : كثرة الضمير كما في مسألة « صليت ورحمتهم وباركت عليهم » .

وثانيها : توالي حروف الجر نحو « نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير » .

وثالثها : الفصل بين العامل والمعمول والعطف على العامل قبل ذكر معموله .

٣ - أن في إعمال الثاني تخلصاً من الإخلال بحق ذي حق ، وذلك أن لكل واحد من العاملين قسطاً من عناية المتكلم فإذا قُدِّم أحدهما وأعمل الآخر فقد عُدِلَ بينهما ؛ لأن التقديم اعتناء والإعمال اعتناء . وإذا أعمل المتقدم لم يبق للمؤخر قسط من العناية فكان إعمال الثاني تخلصاً من هذا الجور للمؤخر<sup>(١)</sup> .

وقد رد أصحاب هذا المذهب أدلة الكوفيين سماعيها وقياسيها ، حيث قالوا : أما قول امرئ القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فإنما أعمل الأول مراعاة للمعنى ، وذلك أن غرضه تعظيم شأنه وبيان همته ، وأن سعيه لو كان لأمر ناقص لكان يكفيه القليل من المال ، ولو أعمل الثاني لانعكس المعنى ولذلك قال بعده :

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ .



وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي<sup>(١)</sup>

بل إن ابن يعيش<sup>(٢)</sup> أخرج هذا البيت من باب التنازع لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من العاملين موجهاً إلى ما وجه إليه الآخر ، وليس الأمر هنا كذلك ؛ لأن الفعل الأول « كفاني » موجه إلى القليل من المال ، والفعل الثاني « أطلب » موجه إلى الملك .

وأما قول مرّار الأسدي :

وَقَدْ نَغَى بِهَا وَنَرَى عَصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَنَا الْخُرْدَ الْخِذَالًا

وقول الآخر :

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعَتْ بَيْنَهُمْ نَعْبَ الْفُرَابَا

فإنما أعمل فيهما الفعل الأول مراعاة للقافية فقافيتاهما منصوبتان<sup>(٣)</sup> .

ومع هذا فلا حجة أصلاً في الشعر ؛ لأن الخلاف قائم في الأوليّة لا في عدم الجواز ، ولا يدل الشعر على أكثر من الجواز .

وقد رد البصريون قياس الكوفيين فقالوا : أما قول الكوفيين إنّ الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به قلنا : هم إن كانوا يعنون بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر وقد مضى التدليل على هذا<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٩٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١ / ٧٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٩٤ .

(٤) ينظر : التبيين ٢٥٧ .

وأما قولهم : إن إعمال الثاني يفضي إلى الإضمار قبل الذكر ، قلنا : ذلك جائز إذا كان في الكلام ما يفسره كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [ ص : ٣٢ ] يعني الشمس ولم يجر لها ذكر ، وكذلك ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [ الرحمن : ٢٦ ] يعني الأرض ولم يسبق ذكرها وهاهنا يفسر المضمّر ما بعده<sup>(١)</sup> .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يتبين أنه يأخذ بالمذهب البصري فيها ؛ حيث جعل الإعمال للعامل الثاني في كلتا الآيتين ، فـ « قطراً » عنده منصوب بـ « أفرغ » ، في آية الكهف ، و « كتابيه » منصوب بـ « اقرأوا » في آية الحاقة ، بل قدّر مفعولاً للعامل الأول « هاؤم » وقال : « لأن الثاني يدل عليه »<sup>(٢)</sup> .

والذي ترجح لي في هذه المسألة أولية إعمال الثاني وفاقاً للكرمانى والبصريين قبله ، وذلك لما يلي :

١ - أن في القول بإعمال الثاني موافقة لأكثر ما جاء به السماع ، فقد جاء به القرآن والحديث والشعر ، أما إعمال الأول فهو قليل - كما ذكر سيبويه<sup>(٣)</sup> - وهو مع قلته لا يكاد يكون موجوداً إلا في الشعر كما ذكر ابن مالك<sup>(٤)</sup> .

٢ - أثر الجوار والقرب كبير ومُراعى لدى العرب ، وقد وضحت ذلك بأمثلة عديدة .

٣ - تمكن البصريون من رد أدلة الكوفيين - سماعيها وقياسها - بردود موافقة لطبيعة هذه المسألة .

(١) ينظر : الإنصاف / ١ / ٩٤ ، والتبيين ٢٥٧ .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ١٢٤٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٧٩ ، وهذا ما فهمه منه ابن مالك .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٦٧ .

### عمل ما قبل "إلا" فيما بعدها

قال الكرماني في تفسيره قوله - تعالى - ﴿ وَمَا نَرٰنَكَ اَتَّبَعَكَ اِلَّا الَّذِيْنَ هُمْ اَرَادُوْا لَنَا بِاَدِي الرَّايِ ﴾ [ هود : ٢٧ ] : « قوله : ﴿ بَادِي الرَّايِ ﴾ أول الرأي ، فيمن يهمز<sup>(١)</sup> ، وظاهر الرأي ، فيمن لم يهمز ، ونصبه على الظرف ، والمعنى : اتبعوك أول رأيهم ، وظاهر رأيهم من غير تفكر وتأمل وهم يرجعون عنك عند التدبر والتفكر ، والعامل في الظرف اتبعك ، وجاز أن يعمل في الظرف ، وإن وقع بعد إلا ، ولم يمتنع كما يمتنع ما أعطيت إلا زيدا ثوباً ، لأن الظرف يعمل فيه معنى الفعل ، وإن بعد ، وقيل : تقديره : ما نراك بادي رأينا فيكون نصباً على المصدر ، كما تقول : ضربته أول الضرب ، وهذا بعيد ، لا يجوز ما ضربت أحداً إلا زيدا ضرباً شديداً لأن ما بعد إلا لا يعمل فيه ما قبله ، ولا هو يعمل فيما قبل إلا<sup>(٢)</sup> .

وقال في تفسير قوله - تعالى - ﴿ وَمَا اَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ اِلَّا رِجَالًا نُّوحِيْ اِيْلَيْهِمْ فَسَلُّوْا اَهْلَ الدِّكْرِ اِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُوْنَ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ [ النحل : ٤٣ - ٤٤ ] : « قوله : ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ قيل : متصل بقوله : « نوحى إليهم » ، ومعنى نوحى إليهم ، نرسل إليهم بالبينات والزبر .

(١) قراءة الهمز : ﴿ بادئ الرأي ﴾ من بدأ يبدأ هي قراءة أبي عمرو ونصير عن الكسائي كما في المبسوط في القراءات العشر ٢٣٨ ، وأضاف أبو حيان في البحر المحيط ٥ / ٢١٥ عيسى الثقفى .

(٢) غرائب التفسير ١ / ٥٠٣ .

الغريب : هو متصل بقوله : « وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالاً » ، وهذا ضعيف ، لأن ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده <sup>(١)</sup> .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۖ ﴿٦١﴾ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا ﴾ [ الأحزاب : ٦٠ - ٦١ ] : « قوله : ﴿ مَلْعُونِينَ ﴾ ذهب الزجاج <sup>(٢)</sup> وعلي بن عيسى في جماعة : أنه نصب على الحال من الضمير في قوله : لا يجاورونك وفي هذا نظر لأن ما قبل « إلا » لا يعمل فيما بعده <sup>(٣)</sup> .

نصَّ الكرمانِيُّ - فيما مضى - على أن ما قبل « إلا » لا يعمل فيما بعدها ، ولم يجزه إلا في الآية الأولى [ هود : ٢٧ ] إن كان « بادي » ظرفاً معللاً أن الظرف يعمل فيه معنى الفعل ، ومنعه إن كان مصدرأ وصرح في تفسيره للآيات السابقات بمنع عمل ما قبل إلا فيما بعدها .

وقد اختلف الثُّحَاة في هذه المسألة على النحو التالي :

أولاً : ذهب الكسائي <sup>(٤)</sup> إلى جواز عمل ما قبل « إلا » فيما بعدها مطلقاً ، ووافقه الأخفش <sup>(٥)</sup> إذا كان الواقع بعد إلا ظرفاً نحو : « ما جلس إلا محمد عندك » ، أو مجروراً نحو : « ما مرّ إلا خالد بك » أو حالاً نحو : « ما جاء إلا زيداً راكباً » .

(١) غرائب التفسير ١ / ٦٠٥ - ٦٠٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٣٦ .

(٣) غرائب التفسير ٢ / ٩٢٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٤ ، والمساعد ١ / ٥٨٣ ، وشفاء العليل ١ / ٥٠٩ .

(٥) ينظر : الهمع ٢ / ٢٧٣ .

ونحاً أبو البقاء العكبري<sup>(١)</sup> منحى الأخص في الظرف والحال .

ووافقهما في الظروف كثيرٌ من النحاة والمفسرين مثل ابن عطية<sup>(٢)</sup> ،  
وأبي حيان<sup>(٣)</sup> ، والألوسي<sup>(٤)</sup> معللين أن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في  
غيرها .

وأجاز ابن الأنباري عمل ما قبل « إلا » فيما بعدها إذا كان  
مرفوعاً « وفرّق بينه وبين غيره بأن قال : الدليل يقتضي ألا يتأخر  
مرفوع ولا غيره ؛ لأن مسائل الاستثناء المفرغ فيها العامل لما بعد  
« إلا » حقيقة بأن تحتم بالمستثنى فإن كان الواقع بعده مرفوعاً نوي تقديمه  
واتصاله برافعه لأنه كجزء منه وتأخره لفظاً لا يمنع أن ينوى تقديمه فإنه  
الأصل »<sup>(٥)</sup> .

وقد استدل أصحاب المذهب بما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ  
فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٢﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾  
[ النحل : ٤٣ - ٤٤ ] ، حيث تعلق الجار والمجرور « بالبينات » بالفعل  
« أرسلنا » فدلّ أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها .

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١ ، ٨٣٤ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٩٤٠ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٥ / ٢١٥ .

(٤) ينظر : روح المعاني ٦ / ٣٨ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٥ .

٢ - قول قيس بن الملوّح<sup>(١)</sup> :

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ      فَمَا زَادَنِي إِلَّا غَرَامًا كَلَامُهَا

حيث عمل الفعل « زادني » الواقع قبل « إلا » الرفع في الفاعل  
« كلامها » الواقع بعد « إلا » .

٣ - قول الأحوص الرياحي<sup>(٢)</sup> :

مَشَانِيمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا

حيث عمل اسم الفاعل « ناعب » الواقع قبل « إلا » الرفع في الفاعل  
« غرابها » الواقع بعد « إلا » .

٤ - قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وَمَا كَفَّ إِلَّا مَا جِدَّ ضَيْرٌ بِأَسٍ      أَمَانِيهِ مِنْهُ أُتِيحَتْ بِلَا مَنْ

حيث عمل الفعل « كفّ » الواقع قبل « إلا » النصب في المفعول  
« ضير » الواقع بعدها .

ثانياً : ذهب ابن مالك إلى أنه لا يعمل ما قبل « إلا » فيما بعدها إلا  
أن يكون مستثنى فرغ له العامل نحو : ما قام إلا زيد ، أو مستثنى منه نحو :  
ما قام إلا زيدا أحد ، أو تابعا للمستثنى منه نحو : ما مررت بأحد إلا زيدا  
خير من عمرو<sup>(٤)</sup> .

(١) ديوانه ص ٢٥٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٢٨ ، والتصريح ٢ / ٢٩١ ، ورواية البيت  
في الديوان :

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ      فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ١٦٥ ، ٣٠٦ ، والإنصاف ١ / ١٨٠ (مسألة : ٢٣) ، وشرح أبيات  
سيبويه ٢ / ١١٢ وروايته : « خطاطيف » بدلاً من « مشائيم » و « ناعباً » بالنصب .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٥ ، والجمع ٢ / ٢٧٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٤ .

ووافقه أبو حيان<sup>(١)</sup> ، وابن عقيل<sup>(٢)</sup> ، والشيخ خالد الأزهرى<sup>(٣)</sup> ،  
والسيوطي<sup>(٤)</sup> .

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يلي :

١ - أن الاستثناء في حكم الجملة المستأنفة فإذا قلت : جاء القوم إلا  
زيداً فكأنك قلت : جاء القوم ما فيهم زيدٌ ، فمقتضى هذا ألا يعمل ما  
قبل « إلا » فيما بعدها ولا ما بعدها فيما قبلها على الإطلاق<sup>(٥)</sup> .

٢ - أن « إلا » كسائر الحروف لا يصل الفعل بواسطتها إلى اسمين إنما  
يصل إلى اسم واحد . قال مكى القيسي : « فلو قلت في الكلام ما أعطيت  
أحدًا إلا زيداً درهماً ، فأوقعت اسمين مفعولين بعد إلا لم يجوز لأن الفعل  
لا يصل بإلا إلى اسمين إنما يصل إلى اسم واحد كسائر الحروف »<sup>(٦)</sup> .

وقد تأولوا شواهد المجيزين بأن يُقدَّر لها عامل بعد « إلا » ؛ فقوله  
- تعالى - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَسَأَلُوا أَهْلَ  
الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ قالوا : إن بالبينات  
متعلق بفعل مقدر ، والتقدير : أرسلناهم بالبينات وقول الشاعر :

وَمَا كَفَّ إِلَّا مَا جِدَّ ضَيْرَ بَائِسٍ      أَمَانِيهِ مِنْهُ أُتِيحَتْ بِلَا مَنْ

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٢ .

(٢) ينظر : المساعد ١ / ٤٠٦ ، ٥٨٣ .

(٣) ينظر : التصريح ٢ / ٢٩٢ .

(٤) ينظر : الهمع ٢ / ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٤ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٦٠ .

قالوا : إن « ضير » منصوب بفعل مقدر ، والتقدير : إلا ما جدّ كفّ  
ضير بائس .

وهكذا قدّ روا في جميع الشواهد عاملاً بعد « إلا » من جنس المذكور  
قبلها<sup>(١)</sup> .

أما الكرمانى<sup>٣</sup> فمما نقلته عنه في صدر المسألة نراه يميز أن يعمل ما قبل  
إلا فيما بعدها إن كان ظرفاً ويمنعه فيما عداه ، ولذا نراه يصرح بأن ما قبل  
« إلا » لا يعمل فيما بعدها .

والذي ترجح لي في المسألة هو جواز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها  
خلافاً للكرمانى والمانعين غيره ، وذلك لكثرة شواهد المميزين كثرة يصعب  
معها التقدير ، ثم إن تقدير المانعين لا يعدو أن يقدروا عاملاً بعد « إلا »  
من جنس المذكور ، فالمذكور أولى من المقدر .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٥ .



### واو الحال بين الحذف والإثبات

قال الكرماني في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيِّنَاتٍ أَوْهَمَ قَائِلُونَ ﴾ [ الأعراف : ٤ ] : « قوله ﴿ أَوْهَمَ قَائِلُونَ ﴾ الجمهور على أنه حال . قال الفراء<sup>(١)</sup> : الأصل ، أو وهم قائلون ، فحذف الواو ، وأنكره الزجاج ، وقال : العائد من الجملة قام مقام الواو فلم يحتاج إليه . وأنا أذكر فصلاً يكون حكماً بين الشيخين : اعلم أن الحال إذا كانت جملة من مبتدأ وخبر ، فالغالب عليها الواو ، فإن كان في الجملة عائد يعود إلى ذي الحال حسن الحذف وحسن الإثبات ، فإن كان مبتدأ الجملة ضمير ذي الحال لم يكن بُدً من الواو ، نحو : جاءني زيد وهو ضاحك ، وضربت عمراً وهو قائم ، لو قلت : جاءني هو ضاحك وضربت عمراً هو قائم لم يصح ، ثم نرجع إلى الآية فننظر أن العائد من قوله سبحانه : ﴿ أَوْهَمَ قَائِلُونَ ﴾ كيف هو ، فنظرنا والعائد إلى ذي الحال هو مبتدأ الجملة التي وقعت حالاً ، لأن تقدير الآية ، وكم من أهل قرية أهلكتناهم فجاءهم بأسنا بيئاتاً أوهم قائلون ، فصح أن الفراء أصاب وعذره من حذف الواو والاستقبال<sup>(٢)</sup> بين « أو » و « الواو »<sup>(٣)</sup> .

يقع الحال مفرداً كقولك : « جاء محمد مسرعاً » ، ويقع جملة فعلية كقولك : « جاء محمد يقود السيارة » ، ويقع جملة اسمية كقولك : « جاء

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٧٢ .

(٢) هكذا في الكتاب وأظنه تصحيحاً صوابه - والله أعلم - : « وعذره من حذف الواو هو الاستثقال من الجمع بين أو والواو » .

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٩٦ .

محمد وهو مسرع» ؛ وهو عندما يكون جملة لا بد له من رابط إما الواو أو الضمير أو كلاهما معاً « وإنما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فإنه اكتفي فيها بالضمير ؛ لأن الحال يجيء فضلاً بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط ، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ، أعني الواو التي أصلها الجمع لتؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على الاستقلال »<sup>(١)</sup> .

ومثال ما اجتمع فيه الواو والضمير قوله - تعالى - : ﴿ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ [ البقرة : ٢٤٣ ] ، ومثال ما انفرد فيه الضمير قوله - تعالى - : ﴿ أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [ البقرة : ٣٦ ] ، أي : متعادين . ومثال ما انفرد فيه الواو قولك : « خرج محمد والشمس ساطعة » .

وثمة مواطن يجب فيها ذكر الواو نص عليها النحاة ، ومواطن أخرى يمتنع فيها<sup>(٢)</sup> ، ومن هذه المواطن التي قال النحاة إنه ممتنع فيها إذا كان الحال جملة اسمية معطوفة على حال كراهة اجتماع حرفي عطف نحو قوله - تعالى - : ﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنَانٍ بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [ الأعراف : ٤ ] وهذا قول كثير من النحاة كالزجاج إذ قال في معرض حديثه عن هذه الآية : « قال بعض النحويين : المعنى وهم قائلون ، والواو فيما ذكر محذوفة وهذا لا يحتاج إلى ضمير الواو ، ولو قلت : جاءني زيد راجلاً أو وهو فارس ، أو جاءني زيد هو فارس لم تحتج إلى واو ، لأن الذكر قد عاد إلى الأول »<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤١ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٢٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣١٧ .

ووافقه أبو حيان<sup>(١)</sup> ، والمرادي<sup>(٢)</sup> ، وابن هشام<sup>(٣)</sup> ، والشيخ خالد الأزهري<sup>(٤)</sup> ، والسيوطي<sup>(٥)</sup> ، والأشموني<sup>(٦)</sup> ، وقال به من المحدثين عباس حسن<sup>(٧)</sup> .

وخالفهم الفراء حيث يرى عدم امتناع ذكر الواو في هذه الحالة إذ قال : « وقوله : ﴿ أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴾ واو مضمرة . المعنى : فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون فاستثقلوا نسقاً على نسق ، ولو قيل لكان جائزاً ؛ كما تقول في الكلام : أتيتني والياً ، أو وأنا معزول ، وإن قلت أو أنا معزول ، فأنت مضمرة الواو »<sup>(٨)</sup> .

وتبع الفراء - فيما ذهب إليه - الزمخشري<sup>(٩)</sup> والصاوي<sup>(١٠)</sup> .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر المسألة نراه يتبع الفراء ويرجح رأيه على رأي الزجاج إلا أنه أتى بتعليل لم يقل به الفراء ، بل لم أجده - فيما تنهى إلى - عند سابقه ؛ فقد يكون من تفرّداته ، وهذا التعليل هو : أنّ السبب في وجوب ذكر الواو في مثل هذه الآية هو أنّ مبتدأ الجملة

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٦٠٦ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٦٩ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٧٢٠ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٣٠٩ .

(٤) ينظر : التصريح ٢ / ٦٧٥ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٢٥ .

(٦) ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٢٧٩ .

(٧) ينظر : النحو الوافي ٢ / ٣٩٦ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٧٢ .

(٩) ينظر : الكشف ٣٥٦ .

(١٠) ينظر : حاشيته على تفسير الجلالين ٢ / ٢٤٧ .

الحالّة كان ضمير صاحب الحال ، وقد نقل الرضي<sup>(١)</sup> هذا التعليل عن القاسم الأندلسي ، وبما أنّ الأندلسي متأخر عن الكرمانني ، فربما يكون قد أخذه عنه<sup>(٢)</sup> .

والذي ترجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الزجاج ومن وافقه من امتناع ذكر الواو في مثل هذا الموطن ؛ حتى لا يجتمع مثيلان .

---

(١) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٤١ .

(٢) فالأندلسي ولد عام ٥٧٥ هـ - كما في بغية الوعاة ( ٢ / ٢٥٠ ) - وهذا بعد وفاة الكرمانني ، ولا غرابة في أن يكون قد أخذ من الكرمانني إذ إن كتاب ( غرائب التفسير وعجائب التأويل ) كان متداولاً في الأندلس حيث أخذ عنه ابن مالك في شرح التسهيل وأبو حيان في البحر في عدة مواضع ، وسأبين ذلك لاحقاً ينظر : ص ٢٤٥ - ٢٤٦ من هذه الرسالة .

### وقوع الفعل الماضي المتصرف المثبت حالاً

قال الكرمانى فى تفسير قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران : ٥٩] «الهاء تعود إلى آدم ، وهو<sup>(١)</sup> استئناف وليس بوصف لآدم لأن الجملة نكرة ، فلا تقع وصفاً عن المعرفة ، وليس بحال ، لأن الماضي لا يقع حالاً إلا مع قد»<sup>(٢)</sup> .

وقال فى تفسير قوله - تعالى - : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء : ٩٠] ، « محله نصب على الحال ، و « قد » مقدرة معه ، تقويته قراءة يعقوب<sup>(٣)</sup> ، وقيل : بدل من جاءوكم ، وقيل : محله نصب لنكرة محذوفة ، أي جاءكم قوماً حصرت صدورهم »<sup>(٤)</sup> .

أعرب الكرمانى جملة « خلقه » - فى الآية الأولى - على الاستئناف ، ونفى أن تكون صفة معللاً أن الجملة نكرة و « آدم » معرفة فلا يجوز أن تقع النكرة صفة للمعرفة ، ونفى - أيضاً - أن تكون حالاً ؛ لأن الماضي لا يقع حالاً إلا مع « قد » .

وفى الآية الثانية أعرب جملة « حصرت صدورهم » حالاً ثم قدر معها « قد » مستنداً فى ذلك إلى قراءة يعقوب الحضرمي : ﴿حصرة

(١) أراد بالضمير « هو » جملة « خلقه » .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٣) قراءته : « حصرة صدورهم » ينظر : المبسوط فى القراءات العشر ١٨٠ ، ونسبها أبو حيان إلى قتادة والحسن البصرى ينظر : البحر المحيط ٣ / ٣٣٠ .

(٤) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٣٠٢ .

صدورهم ﴿ ، ثم أورد إعرابين آخرين ، وسكت عن التعليق عليهما ،  
وهما :

١ - أن تكون جملة « حصرت » بدلاً من جملة « جاءوكم » .

٢ - أن تكون صفة لنكرة محذوفة ، وهذه النكرة حال والتقدير :  
« جاءوكم قوماً حصرت صدورهم » .

ومما سبق يتبين أن الكرمانى يشترط « قد » قبل الماضى ليكون حالاً  
بدليل تصريحه بذلك فى تفسير الآية الأولى ، وتقديره لها فى تفسير الآية  
الثانية .

وللنحاة فى وقوع الفعل الماضى المتصرف المثبت حالاً مذهبان :

أولاً : ذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> عدا الفراء<sup>(٢)</sup> إلى جواز وقوع الفعل الماضى  
المتصرف المثبت حالاً بدون « قد » ، ووافقهم أبو الحسن الأخفش<sup>(٣)</sup> من  
البصريين ، وتابعهم من المتأخرين : ابن خروف<sup>(٤)</sup> ، وابن مالك<sup>(٥)</sup> ، وأبو  
حيان<sup>(٦)</sup> والمرادى<sup>(٧)</sup> ، والسمن الحلبى<sup>(٨)</sup> ، وابن هشام<sup>(٩)</sup> ، وابن عقيل<sup>(١٠)</sup> ،

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٣٣ ( المسألة ٣٢ ) ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين  
والكوفيين ٣٨٦ ( المسألة ٦٣ ) ، وائتلاف النصرة ١٢٤ ، وشرح الرضى على الكافية  
٤٥ / ٢ .

(٢) ينظر : معانى القرآن ١ / ٢٤ ، ١ / ٢١٩ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٣٣ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٦١٠ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجى ١ / ٣٨٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٦١ .

(٧) ينظر : الجنى الدانى ٢٥٦ .

(٨) ينظر : الدر المصون ٢ / ٤١١ .

(٩) ينظر : مغنى اللبيب ١ / ١٧٣ .

(١٠) ينظر : المساعد ٢ / ٤٧ .

والأشموني<sup>(١)</sup> ، وعزي هذا المذهب إلى الجمهور<sup>(٢)</sup> ، وأخذ به من المحدثين عبد الفتاح حموز<sup>(٣)</sup> .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسمع والقياس ؛ أما السمع فاستدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٨ ] فقوله : « وكنتم » الواو حالية ، والجملة في محل نصب حال ، وهي مصدرية بفعل ماضٍ مثبت متصرف لم يسبق بـ « قد » ، وبقوله - عز وجل - : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [ النساء : ٩٠ ] فـ « حصرت » جملة ماضوية وقعت حالاً ولم تسبق بـ « قد » .

واستدلوا من الشعر بقول أبي صخر الهذلي<sup>(٤)</sup> :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِرَّةٌ      كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِاللَّهِ الْقَطْرُ

فجملة « بلله » في موضع نصب حال ، وهي مبدوءة بفعل ماضٍ لم يتقدمه « قد » وأما القياس فمن وجهين<sup>(٥)</sup> :

أحدهما : أن كل ما جاز أن يقع صفة لنكرة نحو « جاء رجلٌ ضاحكٌ » جاز أن يقع حالاً من المعرفة نحو : « جاء زيدٌ ضاحكاً » ، ولأن الفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت برجل كتب فينبغي أن يقع حالاً من المعرفة نحو : مررت بزيد كتب .

(١) ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٢٨٤ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٦١٠ ، والمساعد ٢ / ٤٧ .

(٣) ينظر : التأويل النحوي في القرآن ١ / ٨١٤ ، ٢ / ٩٤٨ .

(٤) ينظر : الأغاني ٢٤ / ١٠٩ ، والإنصاف ١ / ٢٣٣ ، والتصريح ٢ / ٤٩٦ .

(٥) ينظر أدلة الكوفيين في : الإنصاف ١ / ٢٣٣ وما بعدها ، والتبيين ٣٨٧ .

وثانيهما : أن الماضي والمضارع يقع كل منهما موقع الآخر ؛ فمن وقوع الماضي موقع المضارع قوله - تعالى - : ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [ النمل : ٨٧ ] حيث قال : « ففزع » بصيغة الماضي ، وهو لم يقع إلا أنه أقام الماضي مقام المضارع . ومن وقوع المضارع موقع الماضي قوله - عز وجل - : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾ [ القصص : ١٥ ] فمن المعلوم أن القصة أصبحت من الماضي إلا أنه أقام المضارع مقام الماضي ؛ فإذا كانا كذلك في التناوب ، وجاز المضارع أن يقع حالاً فالماضي جائز كذلك .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(١)</sup> - عدا الأخفش<sup>(٢)</sup> - والفراء<sup>(٣)</sup> من الكوفيين إلى أنه لا يجوز أن يقع الماضي المتصرف المثبت حالاً إلا أن تكون معه « قد » ظاهرة أو مقدره . ومن أبرز البصريين المنادين بهذا الرأي : المبرد<sup>(٤)</sup> ، والزجاج<sup>(٥)</sup> ، وابن السراج الذي يقول : « فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل « قد » على الماضي فيصلح حينئذ أن يكون حالاً ، تقول : رأيت زيدا قد ركب ، أي : راكباً ، إلا أنك إنما تأتي « بقد » في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعاً ، فتأتي بـ « قد » ليعلم أنه قد ابتداء بالفعل ومر منه جزء ، والحال معلوم منها أنها تتناول ، وإنما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر ، فأغنى عنه ، ولولا ذلك لم يجز فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٣٣ ، وائتلاف النصرة ١٢٤ ، مغني اللبيب ١ / ١٧٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١٠ / ٤٥٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٤ ، ١ / ٢١٩ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٠٧ ، ٢ / ٨٩ .



موقع الحال ، فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه « قد » إما ظاهرة وإما مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً » (١) .

ووافقهم النحاس<sup>(٢)</sup> ، ومكي القيسي<sup>(٣)</sup> ، والزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وابن الشجري<sup>(٥)</sup> ، وأبو بركات الأنباري<sup>(٦)</sup> ، وأبو البقاء العكبري<sup>(٧)</sup> ، وصدر الأفاضل الخوارزمي<sup>(٨)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٩)</sup> ، وابن الحاجب<sup>(١٠)</sup> ، والرضي<sup>(١١)</sup> ، والنيلي<sup>(١٢)</sup> ، والسيوطي<sup>(١٣)</sup> ، وغيرهم<sup>(١٤)</sup> .

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن الحال كان موجوداً وقت الإخبار أو محكياً ؛ فالموجود وقت الإخبار نحو : هذا زيدٌ ركباً والمحكي نحو : جاء زيد ركباً ، فالجيء ماضٍ و « ركباً » حكاية حاله وقت المجيء .

- 
- (١) ينظر : الأصول في النحو / ١ / ٢١٦ .  
(٢) ينظر : إعراب القرآن / ١ / ٢٠٦ .  
(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٢٠٥ .  
(٤) ينظر : المفصل ٩٨ .  
(٥) ينظر : الأماي / ٣ / ١٢ - ١٣ .  
(٦) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن / ١ / ٢٠٦ ، ٢٦٣ .  
(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن / ١ / ٢٦٢ ، والتبيين ٣٨٦ - ٣٩٠ .  
(٨) ينظر : التخمير / ١ / ٤٤٠ .  
(٩) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٦٥ - ٦٧ .  
(١٠) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٥ .  
(١١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٥ .  
(١٢) ينظر : الصفوة الصفية / ١ / ٤٨٧ .  
(١٣) ينظر : همع الهوامع / ٢ / ٣٢٥ - ٣٢٦ .  
(١٤) مثل ابن عصفور والأبدي والجزولي في : الارتشاف / ٣ / ١٦١٠ ، والهمع / ٢ / ٣٢٥ ، ومثل أبي السعود في تفسيره / ٢ / ٢١٤ .

والماضي ليس هذا ولا ذاك فهو منقضى منقطع ، وبما أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول فالماضي لا يصح أن يكون هيئة نظراً لانقطاعه وانقضائه ، ولذا اشترط « قد » ظاهرة أو مقدرة لأنها تقرب الماضي من الحال ، ولأن فيها إشعاراً بأن الفعل قد ابتدأ<sup>(١)</sup> .

وقد ردوا أدلة الكوفيين على النحو التالي :

- أما قوله - تعالى - : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ فقالوا لا شاهد فيه ؛ لأن « قد » مقدرة<sup>(٢)</sup> ، أو لأن الواو لم تدخل على « كنتم أمواتاً » وحده ، ولكن على جملة قوله : « كنتم أمواتاً » إلى « ترجعون » كأنه قيل كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم<sup>(٣)</sup> .

- وأما قوله - تعالى - : ﴿ أَوْ جَاءَوكُمْ حَصْرَتٌ ﴾ فلا حجة فيها ، وذلك من عدة أوجه :

١ - أن المقصود بقوله - تعالى - : ﴿ حَصْرَتٌ صُدُّورُهُمْ ﴾ الدعاء<sup>(٤)</sup> ، فهي - عندئذ - اعتراضية وليست حالية .

٢ - أن تكون وصفاً لنكرة محذوفة ، والتقدير : أوجاءكم قوماً حصرت صدورهم ؛ ف « قوماً » هو الحال و « حصرت » نعت لها .

٣ - أن « قد » مقدرة ، والتقدير : « قد حصرت » .

(١) ينظر : الأصول في النحو / ١ / ٢١٦ ، والتبيين ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء / ١ / ٢٤ ، والدر المصون / ١ / ١٧٠ ، وفتح القدير / ١ / ٩٤ .

(٣) ينظر : الكشاف ٦٩ .

(٤) وهو قول المبرد في المقتضب / ١ / ١٢٤ .

٤ - أن تكون بدلاً من قوله - تعالى - : ﴿ جَاءُوكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .

- وأما قول الهذلي :

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

فالاستشهاد به مردود أيضاً ؛ لأن « قد » مقدرة فتزلت منزلة الملفوظ

بها<sup>(٢)</sup> .

وقد ردّ البصريون - كذلك - أدلة الكوفيين القياسية ؛ فأما قولهم : إن كل ما جاز أن يقع صفة للنكرة جاز أن يقع حالاً من المعرفة فقد رده ابن يعيش ، وحكم عليه بالفساد فقال : « والأمر فيه بالعكس فإن كل ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة ، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالاً »<sup>(٣)</sup> .

وأما قولهم : إن الماضي والمضارع يقع كل واحد منهما موقع الآخر فمردود ؛ لأنه خلاف الأصل ، وهذا التناوب إنما يجوز في بعض المواضع ، وهو جائز لاشتراكهما في الفعلية وأما الحال فبإبه أن يكون اسماً ، وإيقاع الفعل موقع الاسم أبعد من إيقاع الفعل موقع الفعل .

وأما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يتضح أنه يوافق البصريين ومن نحا منحاهم ، وهذا واضح من أمرين :

(١) ينظر : التبيين ١ / ٣٨٩ ، والدر المصون ٢ / ٤١١ فقد أورد لها سبعة أوجه إعرابية .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٣٨ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٦٧ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٩٧ .

أحدهما : تصريحه بعدم مجيء الماضي حالاً إلا مع « قد » حيث قال :  
« وليس مجال ، لأن الماضي لا يقع حالاً إلا مع قد »<sup>(١)</sup> .

وثانيهما : تقديره « قد » في قوله تعالى : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ عندما  
أعربها حالاً<sup>(٢)</sup> .

والذي ترجّح لي في هذه المسألة هو جواز وقوع الماضي المتصرف  
المثبت حالاً بدون « قد » خلافاً للكرماني والبصريين ، وذلك لكثرة ما ورد  
به السماع كثرة مفرطة إذ أحصى عبد الفتاح حمّوز مواضع استعمالها في  
القرآن الكريم فوجدها تبلغ ( ١٦١ ) آية<sup>(٣)</sup> فضلاً عما جاء في الشعر  
وكلام العرب ، وهذه الكثرة يضعف معها التقدير .

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٢٦٠ .

(٢) السابق .

(٣) ينظر : التأويل النحوي في القرآن ٢ / ٩٤٨ - ٩٥١ .

### مجيء الحال من المضاف إليه

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [ البقرة: ١٣٥ ] : « وقوله : ﴿ حَنِيفًا ﴾ حال عن ملة ، وقيل : حال عن إبراهيم ، والحال من المضاف إليه قليل ، وقيل : أعني حنيفاً »<sup>(١)</sup> .

يرى الكرمانى أن ﴿ حَنِيفًا ﴾ حال من المضاف « ملة » ثم عرض قولين آخرين لإعرابه :

أحدهما : أنه حال من المضاف إليه « إبراهيم » وحكم عليه أنه قليل .

ثانيهما : لا يكون « حنيفاً » حالاً بل يخرج إلى باب المفعول به لفعل محذوف والتقدير « أعني حنيفاً » ولم يعلق الكرمانى على هذا الرأي<sup>(٢)</sup> .

وللنحاة في مجيء الحال من المضاف إليه عدة آراء :

أولاً : ذهب سيويوه<sup>(٣)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup> ، وصاحب البسيط<sup>(٥)</sup>

(١) غرائب التفسير ١ / ١٨٠ .

(٢) وهذا هو رأي الأخفش الصغير علي بن سليمان ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٦٦ ، والدر المصون ١ / ٣٨٣ .

(٣) ينظر : حاشية الخضري ١ / ٣٤٩ ، والنحو الوافي ٢ / ٤٠٤ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٢٥٦ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٦٧ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٠٥ ، وقد نقل صاحب « اختيارات أبي حيان النحوية »

١ / ٩٠ هذه العبارة إلا أنه تصرف فيها حيث جعل بدلاً من « صاحب البسيط » ابن

الربيع ظاناً أنه هو المقصود ، وبالعودة إلى كتاب ابن أبي الربيع (البسيط) ١ / ٥٣١ تبين أنه لا

يرى الجواز مطلقاً بل يضعف قول المجيزين ، فلعل المقصود بصاحب البسيط هو ابن العلق .

إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً نحو قولك : « رأيت غلام هند ضاحكاً » وعزي هذا المذهب إلى بعض البصريين<sup>(١)</sup> .

واستدل أصحاب هذا الرأي بقوله - تعالى - : ﴿ أَتَى دَابِرَ هَوْلَاءٍ مَقْطُوعٍ مُّصْبِحِينَ ﴾ [ الحجر : ٦٦ ] ف « مصبحين » حال من المضاف إليه « هؤلاء » واستدلوا - كذلك - بقول زيد الفوارس<sup>(٢)</sup> :

عَوْدٌ وَبَهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ  
ف « مضاعفاً » حال من المضاف إليه « الحديد » .

وبقول تأبط شراً<sup>(٣)</sup> :

سَلَبْتَ سِلَاحِي بَانِسًا وَتَرَكْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ

ف « بانساً » جاءت حالاً من المضاف إليه « ياء المتكلم في سلاحي » .  
ثانياً : ذهب الزجاج<sup>(٤)</sup> ، وابن مالك<sup>(٥)</sup> ، وابنه بدر الدين<sup>(٦)</sup> ، وابن هشام<sup>(٧)</sup> ، وابن عقيل<sup>(٨)</sup> ، والأشموني<sup>(٩)</sup> ، والشيخ خالد الأزهرى<sup>(١٠)</sup> إلى التفصيل ؛ فقالوا : لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا في واحد من المواطن الثلاثة التالية :

١ - إذا كان المضاف عاملاً في المضاف إليه ، كقوله - تعالى - : ﴿ إِلَيْهِ

(١) همع الهوامع ٢ / ٣٠٥ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٢٥٦ ، والخزانة ٣ / ١٧٣ ، والهمع ٢ / ٣٠٥ ، والدرر

اللوامع ٤ / ١٧ .

(٣) ديوانه ٣٠٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢١٣ ، ٢ / ٣١١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٥٠ ، والمساعد ٢ / ٢٥ .

(٦) ينظر : شرح الألفية ٣٢٥ .

(٧) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٨١ - ٢٨٣ .

(٨) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٥٤٤ ، والمساعد ٢ / ٢٥ .

(٩) ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٢٦٧ .

(١٠) ينظر : التصريح ٣ / ٦٣٧ .

مَرَجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴿ [ يونس : ٤ ] ف « جميعاً » حال من الضمير المضاف إليه في « مرجعكم » وإنما جاز ذلك ؛ لأن المصدر « مرجع » عامل الضمير المضاف إليه .

وكقول سلامة بن جندل<sup>(١)</sup> :

تَقُولُ ابْنَتِي إِنْ انْطَلَقَكَ وَاحِدًا      إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لِأَبَائِيَا

ف « واحداً » حال من الضمير المضاف إليه في « انطلقك » وسبب جوازه أن المضاف « انطلق » مصدر عامل في المضاف إليه « الكاف » .

٢ - إذا كان المضاف جزءاً في الحقيقة من المضاف إليه كقوله - تعالى - :

﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍٍّ إِخْوَانًا ﴾ [ الحجر : ٤٧ ] ف « إخواناً » حال من الضمير المضاف إليه في « صدورهم » وجاز هذا ، لأن « صدور » جزء من الضمير المضاف إليه « هم » .

وكقوله - تعالى - : ﴿ أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾

[ الحجرات : ١٢ ] ف « ميتاً » حال من المضاف إليه « أخيه » وجاز هذا ؛ لأن المضاف « لحم » جزء من المضاف إليه « أخيه » .

٣ - أن يكون المضاف كالجُزء من المضاف إليه ( حيث يصح حذف

المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يتغير المعنى العام )<sup>(٢)</sup> كما في قوله

- تعالى - : ﴿ أَنْ اتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [ النحل : ١٢٣ ] ف « حنيفاً »

(١) ديوان سلامة بن جندل ، تحقيق فخر الدين قباوة - دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ،

١٤٠٧ هـ .

(٢) هذا قول عباس حسن في النحو الوافي ٢ / ٤٠٥ .

حال من إبراهيم ؛ لأن المضاف « ملة » كاجزاء من المضاف إليه « إبراهيم »  
فمعنى « بل تتبع ملة إبراهيم » : « بل تتبع إبراهيم »<sup>(١)</sup> .

وجاز مجيء الحال في هذه المواطن الثلاثة لتحقق شرطه ، وهو وجوب  
كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها . قال الشيخ خالد الأزهرى :  
« وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة ؛ لئلا تنخرم قاعدتهم ، وهي أن  
العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه  
يكون معمولاً للمضاف ، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل ،  
فإذا كان المضاف مصدرأ أو صفة فالقاعدة مؤفّاة ؛ لأن الحال وصاحبها  
معمولان لشيء واحد ، وإذا كان جزءاً من المضاف إليه ، أو كجزئه ،  
فلشدة اتصال الجزء ب كله ، أو بما نزل منزله ، صار المضاف كأنه صاحب  
الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال ، بخلاف ما إذا لم يكن  
كذلك ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال ، إذ لو قلت : « ضربت  
غلام هندٍ جالسةً » أو نحو ذلك لم يجوز »<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : ذهب أبو حيان مذهباً كان فيه أكثر تقييداً من أصحاب المذهب  
السابق ، حيث لم يُجزَّ مجيء الحال من المضاف إليه إلا في موطن واحد ،  
وهو : إذا كان المضاف عاملاً في المضاف إليه ، ومنعه في الموضعين  
الآخرين : كون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كاجزاء منه<sup>(٣)</sup> .

رابعاً : ذهب الزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وأبو البركات الأنباري<sup>(٥)</sup> ،

(١) مشكل إعراب القرآن ١ / ١١٢ .

(٢) التصريح ٢ / ٦٤١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ١ / ٥٧٧ ، ٥ / ٤٤٥ ، والارتشاف ٣ / ١٥٨٠ .

(٤) ينظر : الكشف ٩٩ ، ٣٥٥ ، ١٠٤١ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٢٥ ، ٢ / ٧٢ .



وأبو السعود<sup>(١)</sup> ، إلى الاكتفاء بما ورد في هذه المسألة من السماع وعدم القياس عليه .

خامساً : ذهب ابن الشجري<sup>(٢)</sup> وأبو البقاء العكبري<sup>(٣)</sup> ، والرضي<sup>(٤)</sup> إلى تضعيف مجيء الحال من المضاف إليه ووصفه بالقلّة .

سادساً : ذهب الأخفش الأصغر<sup>(٥)</sup> ومكي القيسي<sup>(٦)</sup> إلى المنع مطلقاً ، وقد أورد النحاس رأي الأخفش عند حديثه عن قوله - تعالى - : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] « قال أبو إسحاق : « حنيفاً » منصوب على الحال . قال علي بن سليمان هذا خطأ لا يجوز : جاءني غلام هند ضاحكة »<sup>(٧)</sup> .

وقد رد المانعون والمضعفون أدلة المجيزين وأخرجوا بعضها من باب الحال<sup>(٨)</sup> .

وأما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر المسألة يرى أن مجيء الحال من المضاف إليه قليل ، وهو ما قال به ابن الشجري والعكبري والرضي ، ولأن الكرمانى سابق عليهم فربما أخذوا هذا الرأي عنه .

(١) ينظر : تفسيره ١ / ١٦٦ ، ٣ / ٢٠٧ .

(٢) ينظر : الأمالي ١ / ٢٤ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٩٥ - ٩٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٣٠ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٦٦ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٢٦ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٦٦ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٥ ، ١ / ٢٥٦ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن ١ / ٢٦٦ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٥ ، ١ / ٢٥٦ .

والذي ترجح لي في هذه المسألة هو :

جواز مجيء الحال من المضاف إليه في أحد من المواطن الثلاثة الأنفة  
الذكر وفاقاً لابن مالك ومن تابعه وذلك لما يلي :

١ - أن في القول بهذا الرأي حفاظاً على القاعدة التي تقول : إن  
العامل في الحال هو العامل في صاحبها .

٢ - أن معظم شواهد المجيزين تندرج تحت واحدٍ من هذه المواطن  
الثلاثة فمثلاً : ( حلق الحديد مضاعفاً يتلهب ) جزء من المضاف إليه ،  
و ( سلبت سلاحه بائساً ) كالجزء من المضاف إليه<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر : اعتراضات أبي حيان للنحويين في التذييل والتكميل ١ / ٣٤ .

### تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ كَأَلَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ ﴾ [ الأنعام : ٧١ ] : « ( حيران ) حال عن ( الهاء ) ( له أصحاب يدعونه إلى الهدى ) قيل : وصف ( لحيران ) وقيل حال عن ( الهاء ) ، وقول من قال حيران حال عن ( الهاء ) في ( له ) تقدم سهو ، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه ، لا يجوز دخلت مصلياً على زيد » (١) .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ مِنْ أَلَلَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ [ آل عمران : ٢٨ ] : « تقديره : في شيء من الله ، فقدم وانتصب على الحال » (٢) .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَجَاءُ وَعَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [ يوسف : ١٨ ] : « أي ذي كذب ، كأنه لم يكن دم يوسف ، و ( على قميصه ) حال من دم لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال » (٣) .

صرح الكرمانى بمنع تقديم الحال على صاحبها في تفسيره للآية الأولى [ الأنعام : ٧١ ] وصرح بجوازه في الآيتين : الثانية [ آل عمران : ٢٨ ] والثالثة [ يوسف : ١٨ ] .

(١) غرائب التفسير ١ / ٣٦٦ .

(٢) السابق ١ / ٢٥٠ .

(٣) السابق ١ / ٥٢٩ .

وتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي<sup>(١)</sup> من المواطن التي تعددت فيها أقوال النحاة وتباينت آراؤهم حولها ؛ وذلك على النحو التالي :

أولاً : ذهب ابن كيسان<sup>(٢)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٣)</sup> ، وابن برهان<sup>(٤)</sup> ، وابن ملكون<sup>(٥)</sup> إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي . ووافقهم من المتأخرين ابن مالك<sup>(٦)</sup> ، وابن عطية<sup>(٧)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٨)</sup> ، وابن عقيل<sup>(٩)</sup> ، وعزي إلى بعض الكوفيين<sup>(١٠)</sup> ، وأخذ به من المحدثين عباس حسن<sup>(١١)</sup> .

- 
- (١) أما المجرور بحرف زائد فيجوز تقديم الحال عليه باتفاق نحو : ما جاءني من أحد مبشراً حيث يجوز فيه : ما جاءني مبشراً من أحد . ينظر : التصريح ٢ / ٦٣٩ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٦٥ .
- (٢) ينظر : رأيه في شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠ ، والارتشاف ٣ / ١٥٧٩ ، والتصريح ٢ / ٦٣٦ .
- (٣) ينظر : المسائل الحلبيات ١٧٩ .
- (٤) ينظر : رأيه في شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠ ، والارتشاف ٣ / ١٥٧٩ ، والتصريح ٢ / ٦٣٦ .
- (٥) ينظر : رأيه في شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠ ، والارتشاف ٣ / ١٥٧٩ ، والتصريح ٢ / ٦٣٦ .
- (٦) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٣٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٣ - ٧٤٦ .
- (٧) ينظر : المحرر الوجيز ١٥٣٩ ، وحاشية الصاوي على تفسير الجلالين ٥ / ٦٦ .
- (٨) ينظر : البحر المحيط ٧ / ٢٦٩ .
- (٩) ينظر : المساعد ٢ / ٢١ .
- (١٠) ينظر : التصريح ٢ / ٦٣٦ .
- (١١) ينظر : النحو الوافي ٢ / ٣٧٩ .

واستدلوا بالسمع والقياس :

أما من حيث السماع فاستدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [ سبأ : ٢٨ ] ف « كافة » حال من الناس تقدمت على صاحبها وهو مجرور باللام .

وبقوله - تعالى - : ﴿ وَجَاءُ وَعَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [ يوسف : ١٨ ] ف « على قميصه » حال تقدمت على صاحبها « بدم » ، وهو مجرور بالباء .

واستشهدوا من الشعر بقول طليحة الأسدي<sup>(١)</sup> :

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنَسْوَةٌ      فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَانَ بِقَتْلِ حِبَالِ

ف « فرعاً » حال من الاسم المجرور في « بقتل » تقدمت عليه .

وبقول عروة<sup>(٢)</sup> :

لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا      إِلَى حَبِيبًا إِنَّهَا لِحَبِيبُ

ف « هيمان » و « صادياً » حالان من الضمير المجرور في « إلى » تقدمتا

عليه .

وبقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ      بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

ف « طُرًّا » حال من الضمير المجرور في « عنكم » تقدمت عليه .

(١) من شواهد شرح التسهيل ٢ / ٣٣٨ وفي الكافية الشافية ٢ / ٧٤٥ أنشده يعقوب .

(٢) ينظر : الخزانة ٣ / ٢١٢ ، ٢١٨ ، وينسب إلى مجنون ليلى ، ينظر : ديوانه ٥٩ .

(٣) لم أعر على قائله وهو في شرح التسهيل ٢ / ٣٣٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٤ .

بل ذهبوا إلى أنه يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به حرف الجر . قال ابن مالك : « وربما قُدِّمَ الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به الجار »<sup>(١)</sup> واستشهد بقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

عَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةَ لِلْمَرْءِ      فَيُدْعَى وَلَا تَ حِينَ إِبَاءِ

ومثله قول الآخر<sup>(٣)</sup> :

مَشْفُوفَةً بِكَ قَدْ شَغِفْتُ وَإِنَّمَا      حُتِمَ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

ففي البيت الأول تقدمت الحال على صاحبها المجرور « المرء » وعلى متعلق اللام « تعرض » ، وفي البيت الثاني تقدمت الحال على صاحبها الضمير المجرور في « بك » ومتعلق الباء « قد شغفت » .

وقال أبو حيان بعد إيراده للبيتين السابقين : « وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل فتقديمها عليه دون العامل أجوز »<sup>(٤)</sup> .

هذا من جهة السماع أما من حيث القياس فقد بينه الرضي في قوله : « ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة : أن حرف الجر معد للفاعل كالمهزة والتضعيف ، فكأنه من تمام الفعل ، وبعض حروفه ، فإذا قلت ذهبتُ راكبةً بهند فكأنك قلت : أذهبتُ راكبةً هنداً »<sup>(٥)</sup> .

ثانياً : ذهب سيويوه إلى منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي حيث يقول : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ،

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٣٨ .

(٢) لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل ٢ / ٣٣٨ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٦٩ .

(٣) لم أعثر على قائله ، وهو في شرح التسهيل ٢ / ٣٣٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٤ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٧ / ٢٦٩ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠ ، وينظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن ٣٨١ .

لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء « (١) .  
 ووافقه فيما ذهب إليه المبرد<sup>(٢)</sup> ، وابن السراج<sup>(٣)</sup> ، وابن جني<sup>(٤)</sup> ،  
 والصيمري<sup>(٥)</sup> ، والثمانيني<sup>(٦)</sup> والواسطي الضرير<sup>(٧)</sup> ، وابن أبي الربيع<sup>(٨)</sup>  
 والزخشري<sup>(٩)</sup> ، والنيلي<sup>(١٠)</sup> ، وابن هشام<sup>(١١)</sup> ، وأبو السعود<sup>(١٢)</sup> ، وعزي  
 هذا المذهب إلى البصريين<sup>(١٣)</sup> .

وتمسك هؤلاء بالأدلة القياسية التالية :

١ - أن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ، فإذا تعدى لصاحبه  
 بواسطة فتحق أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، ومنع من ذلك خوف التباس  
 الحال بالبدل ، وأنّ فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعل  
 عوضاً من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير<sup>(١٤)</sup> .

(١) الكتاب ٢ / ١٢٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ١٧١ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، شرح اللمع للواسطي الضرير ٧٢ .

(٤) ينظر : اللمع في العربية : ١٤٧ ، وإن كان قد نسب إليه الجواز مطلقاً في : أوضح المسالك

٢ / والتصريح

(٥) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٩٧ .

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ١٦ .

(٧) ينظر : شرح اللمع ٧٣ .

(٨) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٢٩ .

(٩) ينظر : الكشف ٥٠٨ ، ٨٧٤ .

(١٠) ينظر : الصفوة الصفية ١ / ٤٩٠ .

(١١) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٧٩ .

(١٢) ينظر : تفسيره : ٧ / ١٣٣ .

(١٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٠٧ .

(١٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٣٦ .

٢ - أن صاحب الحال المجرور بالحرف مُقاس على المجرور بالإضافة ،  
والمجرور بالإضافة لا يتقدم عليه الحال<sup>(١)</sup> .

٣ - أن حال المجرور الذي عمل فيه فعل [ الظرف الملغى ] مشابه لحال  
عمل فيه حرف جر متضمن المعنى [ الظرف المستقر ] ، فقولك : « مررت  
بهند جالسة » كقولك « في الدار زيد متكئاً » ؛ فالباء تعطى معنى الإلصاق  
فكأنك قلت التصق مروري بهند في هذه الحالة<sup>(٢)</sup> .

٤ - أن الجار والمجرور كالشيء الواحد فإن جاز أن يتقدم الحال عليهما  
وجب أن يكون لهما معاً ، ومحال أن يكون للحرف حال . هذا كلام  
الثماني<sup>(٣)</sup> .

وقد ردّ هؤلاء أدلة المجيزين فقالوا : أما قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا  
أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ فلا شاهد فيه ؛ لأن « كافةً » حال من  
الكاف ، والتاء للمبالغة ، وليست للتأنيث ، وقال الزمخشري<sup>(٤)</sup> : إنه صفة  
لموصوف محذوف ، والتقدير : وما أرسلناك إلا إرسالاً عامة .

(١) هذا بالنسبة للإضافة المحضة أما اللفظية فإن ابن مالك يميز فيها تقديم الحال على صاحبها  
نحو : « هذا شارب السويق ملتوتاً اليوم أو غداً » لأن الإضافة في نية الانفصال . ينظر :  
شرح التسهيل ٢ / ٣٣٥ ، وفي الأصل : مجيء الحال من المضاف إليه مسألة خلافية بين  
النحاة وقد درست في : ص ١٢٩ من البحث .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٣٦ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ١٦ .

(٤) ينظر : الكشف ٨٧٤ ، ورُدَّ هذا التقدير من وجهين :

أحدهما : أن « كافة » لا تستعمل في الكلام العربي إلا حالاً وجعلها صفة ينافي ذلك .

ثانيهما : أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما يكون في صفة اعتيد استعمالها مع هذا  
الموصوف وكافة مع رسالة ليس من هذا الباب . ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٢٨٤ ، حاشية  
المحقق .



وأما قوله - تعالى - : ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾<sup>١</sup> فلا شاهد فيه - أيضاً - لأن محله النصب على الظرفية كأنه قيل : وجاءوا فوق قميصه<sup>(١)</sup> .

وأما الأبيات فحكموا عليها بأنها ضرورة<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : ذهب بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup> إلى التفصيل في المسألة ؛ فإن كان الحال اسماً وصاحبها اسماً ظاهراً كقولك : مررت بهند جالسةً فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها ، وإن كان صاحب الحال ضميراً فيجوز تقديم الحال عليه نحو :

( مررت بك ضاحكة ) يجوز أن تقول : مررت ضاحكةً بك ، وكذلك إن كان صاحب الحال ضميرين أحدهما مجرور نحو : مررت بك مسرعين فيجوز : مررت مسرعين بك . ويجوز - أيضاً - تقديم الحال على صاحبها إن كان اسماً ظاهراً والحال جملة فعلية نحو : مررت بهند تضحك فيجوز مررت تضحك بهند .

رابعاً : ذهب الحيدرة اليميني<sup>(٤)</sup> : إلى أن صاحب الحال متى كان الجار له متعلقاً بمحذوف كأن يكون خبراً أو صفة أو حالاً لم يجز تقديم الحال عليه ؛ لأنه هو العامل ، وهو غير متصرف فنحو : زيدٌ في الدار مقيماً لا يجوز : زيد مقيماً في داره ومتى كان الجار لصاحب الحال متعلقاً بموجود ،

(١) هذا قول الزمخشري ينظر : الكشاف ٥٠٨ ، وقد رده أبو حيان ينظر : البحر المحيط ٢٨٩ / ٥ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٨٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٩ ، والمساعد ٢ / ٢١ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٠٧ .

(٤) ينظر : كشف المشكل في النحو ٣٠٨ .

وما هو في حكم الموجود جاز تقديم الحال عليه ؛ لأن العامل فيه الفعل دون الجار وهو منصوب فيجوز : مررت بزید واقفاً ، ومررت واقفاً بزید .

أما الكرمانی فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يبدو متفرداً برأيه ، إذ أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور إذا كان نكرة ومنعه إذا كان معرفة ، وهو تفصيل لم أجده عند غيره .

أما منعه تقديم الحال إن كان معرفة فواضح من شيئين :

أحدهما : تضعيفه قول من عدّ « حيران » حالاً من الضمير في « له » وجعله سهواً ، ثم قال : « لأن حال المجرور لا يتقدم عليه » .

ثانيهما : المثال الذي ساقه موضحاً به المنع كان صاحب الحال فيه معرفة حيث قال : « لا يجوز دخلت مصلياً على زيد » .

وأما تجويزه لتقديم الحال إن كان صاحبها نكرة فواضح من إعرابه لقوله - تعالى - : ﴿ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ حيث جعل « من الله » حالاً من « في شيء » و « شيء » نكرة ، وكذلك جعل « على قميصه » حالاً من قوله : « بدم » ، و « دم » نكرة ، بل لم يكتف بذلك فقال : « لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال » .

### مجيء التمييز معرفة

قال الكرمانى في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرَعْبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [ البقرة : ١٣٠ ] : « فحفف ، وقيل : سفه في نفسه ، فحذف الجار ، وقيل : تمييز ، وهو ضعيف ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وله وجه آخر ، وإن كان ضعيفاً ، فليس بأضعف مما ذكر وهو أن يجعل « من » في محل نصب قياساً على قراءة ابن عامر<sup>(١)</sup> ﴿ ما فعلوه إلا قليلاً ﴾ وهذا قياس لا ينكسر وتكون « نفسه » تأكيداً له وبدلاً كما تقول : ما جاء القوم إلا زيداً نفسه ، وقريب منه قراءة من قرأ : ﴿ فإنه آثم قلبه ﴾<sup>(٢)</sup> بنصب الباء على أنه بدل من الهاء ، وذكر المبرد أن سفه - بالضم - لازم ، وسفه - بالكسر - متعد ، ومعناه : ضيع نفسه<sup>(٣)</sup> .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [ القصص : ٥٨ ] : « أي في معيشتها .

العجيب : نصب على التمييز ، والتمييز لا يكون معرفة ، فهو بعيد<sup>(٤)</sup> .

فالكرمانى ينصُّ على وجوب مجيء التمييز نكرة ، وهو يرى أن « سفه » - في الآية الأولى - أصله « سفه » - بتضعيف الفاء - فحفف هذا

(١) ينظر : المبسوط في القراءات العشر ١٨٠ ، وهذا جزء من آية ٦٦ سورة النساء .

(٢) البقرة : ٢٨٣ ، وهذه قراءة ابن أبي عبلة وفق ما جاء في المحرر الوجيز ٢٦٦ ، والبحر المحيط

٢ / ٣٧٣ ، وقال مكى في مشكله ١ / ١٤٦ : « وأجاز أبو حاتم نصب قلبه بآثم » .

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ١٧٧ .

(٤) السابق ٢ / ٨٧٠ .

التضعيف ، ثم أورد التوجيهات التالية في إعراب « نفسه » :

١ - أنه منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : « سفه في نفسه »  
فحذف الجار .

٢ - أنه « تمييز » ، وقد ضعّفه معللاً أن التمييز لا يكون إلا نكرة .

٣ - أن « مَنْ » منصوب على الاستثناء و« نفسه » توكيد وبدل له ،  
وساق قراءتين مختلفتين لتأييد هذا الرأي . وقد جعل هذا الرأي ضعيفاً إلا  
أن القول بالتمييز أضعف منه .

٤ - أن « نفسه » مفعول به لـ « سَفِهَ » - بكسر الفاء - متعدّ ، وإنما  
اللازم هو « سَفَهُ » - بضم الفاء - ونسب هذا القول للمبرد .

وأما في الآية الثانية فقد جعل « معيشتها » منصوباً بنزع الخافض ،  
والتقدير « في معيشتها » .

ومجيء التمييز معرفة مختلفاً فيه بين النحاة على النحو التالي :

أولاً : ذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> ، وعلى رأسهم الفراء إلى جواز مجيء التمييز  
معرفة إذ قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ  
مَعِيشَتَهَا ﴾ [ القصص : ٥٨ ] : « بطرتها : كفرتها وخسرتها ونصبك  
المعيشة من جهة قوله ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ إنما المعنى - والله أعلم -  
أبطرتها معيشتها ؛ كما تقول : أبطرك مالك وبطرته ، وأسفه رأيك  
فسفهته . فذكرت المعيشة لأن الفعل كان لها في الأصل ، فحوّل إلى ما

(١) ينظر : البديع في علم العربية ١ / ٢٠٧ .

أضيفت إليه . وكان نصبه كنصب قوله ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ ألا ترى أن الطيب كان للنفس ، فلما حولته إلى صاحب النفس خرجت النفس منصوبة لتفسر معنى الطيب . وكذلك ضقنا به ذرعاً إنما المعنى : ضاق به ذرعنا <sup>(١)</sup> .

ووافق الكوفيين - في مذهبهم هذا - ابن الطراوة <sup>(٢)</sup> .

وقد استدلل أصحاب هذا المذهب بالسمع ؛ فمن القرآن الكريم استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [ البقرة : ١٣٠ ] « نفسه » معرفة وقد جاءت تمييزاً . وبقوله - تعالى - : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ « معيشتها » معرفة وقعت تمييزاً ومن مشور العرب بقولهم <sup>(٣)</sup> : « ما فعلت الخمسة عشر الدرهم » ، وقولهم <sup>(٤)</sup> : « سفِه زيدٌ نفسه » ، و« ألم عمرو رأسه » « فنفسه » و« رأسه » معرفتان وقد وقعتا تمييزاً أما من الشعر فاستدلوا بقول راشد اليشكري <sup>(٥)</sup> :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا      صَدَدَتْ وَطِبَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو  
 « النفس » معرفة وقعت تمييزاً .

(١) معاني القرآن ٢ / ٣٠٨ ، وينظر - أيضاً - ١ / ٧٩ .

(٢) ينظر : المساعد ٢ / ٦٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٣ ، والمقرب ١ / ١٦٣ .

(٤) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٤٥ .

(٥) الفضليات ٣١٠ ، والبيت في شرح التسهيل ٢ / ٣٦٨ ، وابن عقيل ١ / ١٥٨ .

وقول الآخر<sup>(١)</sup> :

عَلَامَ مُلِنْتَ الرَّعْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ يَقْدُ      لظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبَيْضُ وَالسُّمْرُ

فـ «الرعب» معرفة وقعت تمييزاً .

وقول الخرنق<sup>(٢)</sup> :

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ      وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدِ الْأَزْرِ

فـ «معاقد» معرفة بالإضافة وقد وقعت تمييزاً .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(٣)</sup> ، وعلى رأسهم إمامهم سيبويه<sup>(٤)</sup> إلى عدم جواز مجيء التمييز معرفة ، وقال به المازني<sup>(٥)</sup> ، والمبرد<sup>(٦)</sup> ، وابن السراج<sup>(٧)</sup> ، والزجاجي<sup>(٨)</sup> ، وابن عصفور<sup>(٩)</sup> ، وابن أبي الربيع<sup>(١٠)</sup> ، وغيرهم<sup>(١١)</sup> .

(١) لم أقف على قائله ، وروايته في شرح التسهيل ٢ / ٣٨٦ :

على مه ملنت الرعب والحرب لم تقد      لظاها ولم تستعمل البيض والسمر

وهو في الهمع ٢ / ٣٤٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٢ ، والخزانة ٥ / ٤١ ، والمحتسب ٢ / ٩٨ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٦٣ ، ٣ / ٢٤٠ ، والبديع ١ / ٢٠٨ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ١١٣ - ١١٤ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٤٠ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٢ ، ٣ / ٥٦ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٢٣ .

(٨) ينظر : الجمل ٢٤٢ .

(٩) ينظر : المقرب ١ / ١٦٣ .

(١٠) ينظر : البسيط ٢ / ١٠٨٣ .

(١١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢١٠ ، ٤ / ١٥٠ ، والبحر المحيط ١ / ٥٦٥ ، والدر

المصون ١ / ٣٧٣ ، وتفسير أبي السعود ١ / ١٦٢ .

وقد علل هؤلاء لمذهبهم بالقياس حيث قالوا :

١ - إن الغرض من التمييز التفسيري وبيان المبهم ، وهذا يحصل بالنكرة فلا فائدة - إذن - من التعريف<sup>(١)</sup> .

٢ - إن التمييز ملازم للفضلة فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير<sup>(٢)</sup> .

وقد رد أصحاب هذا المذهب الاستشهاد بأدلة الكوفيين على ما يلي :

- أمّا قوله - تعالى - : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ فلا شاهد فيه ؛ لأن « نفسه » ليس منصوباً على التمييز ، وإنما على نزع الخافض ، والتقدير : « في نفسه » وهذا رأي الأخفش ومن وافقه<sup>(٣)</sup> . أو لأنه مفعول به تعدى إليه « سفه » ، لأنه بالكسر متعد . وهذا رأي نقل عن المبرد وثعلب واختاره أبو حيان<sup>(٤)</sup> . أو على التشبيه بالمفعول به حيث ضمّن « سفه » معنى « أهلك » ، أو « جهل » وارتضاه الزجاج<sup>(٥)</sup> وأخذ به اللبلي<sup>(٦)</sup> ، وابن هشام اللخمي<sup>(٧)</sup> . وقال الزمخشري : إنه ضمّن معنى « وامتهن » واستدل بحديث : « أن تسفه الحق وتغمض الناس »<sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٢ ، والبسيط ٢ / ١٠٨٣ .

(٢) ينظر : الدرّة الشنوية ٣٥٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٤٨ - ١٤٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٦٣ ، والبيان في

غريب إعراب القرآن ١ / ١٢٣ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ١ / ٥٦٥ ، وتفسير أبي السعود ١ / ١٦٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢١١ .

(٦) ينظر : تحفة المجد الصريح ١ / ٣١٦ .

(٧) ينظر : شرح الفصيح ٢ / ٥٥ .

(٨) ينظر : الكشف ٩٧ ، والحديث أخرجه البخاري في الأدب المفرد باب الكبر ٢ / ٤ .

ومنهم من يرى أن التعريف في « نفسه » ليس محضاً لأن الضمير فيه الإبهام الذي في « مَنْ »<sup>(١)</sup>.

وأما قوله - تعالى - : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾<sup>ط</sup>  
فلا شاهد فيه ؛ لأنّ « معيشتها » ليست منصوبة على التمييز ، وإنما على نزع الخافض ، والتقدير : « بطرت في معيشتها » أو على التشبيه بالمفعول به حيث ضمّن « بطر » معنى « خسر » . أو على الظرفية ، والتقدير : « بطرت مدة معيشتها » ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية .

- وأما قول العرب : « ما فعلت الخمسة عشر الدرهم » فلا شاهد فيه ؛ لأن « أل » زائدة .

وأما قولهم : « سفه زيد نفسه » ، و « ألم عمرو رأسه » فلا شاهد فيهما لأنهما إما منصوبان على نزع الخافض ، والتقدير : « سفه في نفسه » ، و « ألم في رأسه » أو أن يكونا منصوبين على التشبيه بالمفعول به حيث ضمّن الفعلان اللازمان « سفه » و « ألم » معنى فعلين متعديين كأنه قيل : « أهلك نفسه وشكا رأسه »<sup>(٢)</sup> .

وقد ضعّف ابن مالك النصب على التشبيه بالمفعول به وجعله شاذاً في الأفعال مطرداً في الصفات<sup>(٣)</sup> .

(١) هذا رأي للقاضي أبي محمد أورده ابن عطية في المحرر الوجيز ١٣٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، والبحر المحيط ١ / ٥٦٥ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٨٨ .



وأما قول راشد اليشكري :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا      صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

فلا شاهد فيه ؛ لأنّ « النفس » ليست تمييزاً ، وإنما هي مفعول به  
لـ « صددت » ، وتمييز « طبت » محذوف ، والتقدير على هذا : صددت  
النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو<sup>(١)</sup> .

وهكذا تأوّل البصريون أدلة الكوفيين إما على نزع الخافض ، أو على  
النصب على التشبيه بالمفعول به مضمّن الأفعال اللازمة معاني أفعال  
متعدية . وأما ما عرفّ بالإضافة في كل ما سبق فقد قال ابن مالك : إنه في  
حكم النكرة ؛ لأن الإضافة فيه منوية الانفصال ، وما كان مُعرّفاً بـ « أل »  
فالألف واللام فيه زائدة<sup>(٢)</sup> .

وأما الكرمانيّ فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة نجده ينحو منحى  
بصرياً فيها ؛ إذ ارتضى توجيهاتهم ، وضعّف رأي الكوفيين حيث قال :  
« وقيل تمييز وهو ضعيف لأن التمييز لا يكون إلا نكرة »<sup>(٣)</sup> .

وفي ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ قال : « العجيب : نصب على التمييز  
والتمييز لا يكون معرفة ، فهو بعيد »<sup>(٤)</sup> .

وفي الحقيقة أنّ الكرمانيّ تفرد في توجيه قوله - تعالى - ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ

(١) ينظر : الكواكب الدرية ٣٨٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٨٦ .

(٣) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٧٧ .

(٤) نفسه ٢ / ٨٧٠ .

عَنْ مِثْلَةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴿١﴾ حينما جعل « مَنْ » مستثنى منصوباً  
و« نفسه » إما توكيداً له أو بدلاً . ومما يدلُّ أنه تفرد بهذا أمران :

أحدهما : أنه - فيما تنهى إليّ - لم أجده عند متقدميه .

ثانيهما : أن ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(١)</sup> ، والسمين الحلبي في الدر  
المصون<sup>(٢)</sup> وابن هشام في مغني اللبيب<sup>(٣)</sup> نقلوا عنه هذا الرأي .

وتقدير التوكيد واضح ، وأما تقدير البدلية فهو - فيما أراه - على  
تقدير : « إلا نفس الذي سفهه » .

أمّا بالنسبة للمسألة فالذي ترجح لي فيها ما يلي :

١ - إن كان الفعل يتعدى بنفسه كـ « سفه » فأرى أن ينصب ما بعده  
على أنه مفعول به ويخرج من باب التمييز وفاقاً للمبرد ومن وافقه .

٢ - بالنسبة لبقية شواهد الكوفيين فالذي أراه أن تكون من المسموع  
الذي يُحفظ ولا يقاس عليه ، أما أن تردّ وتؤوّل فلا أرى هذا ، وذلك  
لضعف تأويلات البصريين التي ردّها أبو حيان<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : ٢ / ٣٨٧ .

(٢) ينظر : ١ / ٣٧٤ .

(٣) ينظر : ٢ / ٥٥١ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ١ / ٥٦٥ ، والوجوب في النحو ٣٠٤ .

### مجيء تمييز المائة جمعاً

قال الكرماني في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾ [ الكهف : ٢٥ ] : « و « مائة سنين » قرئ بالإضافة والتنوين ، فالإضافة على القياس المتروك ، لأن المائة تجري في العشرات مجرى عشرة في الآحاد كما أضيف العشرة إلى الجمع ، وجب إضافة المائة إلى الجمع ، لكنهم أفردوا المعدود قياساً على ما قبله من السبعين والثمانين » <sup>(١)</sup> .

بين الكرماني أن في قوله - تعالى - : ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ قراءتين :

إحداهما : قراءة الجمهور بتنوين « ثلاثمائة » .

وثانيتها : قراءة حمزة والكسائي وخلف بإضافة « ثلاثمائة » إلى « سنين » <sup>(٢)</sup> وقراءة الإضافة وقف النحاة تجاهها المواقف التالية :

أولاً : الفراء الذي ذهب إلى أن هذه القراءة صحيحة وهي موافقة لما سمع عن العرب حيث قال : « ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف » <sup>(٣)</sup> .

ثانياً : وقف معظم النحاة موقفاً وسطاً تجاه هذه القراءة ، فقالوا :

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٦٥٧ .

(٢) ينظر : المبسوط في القراءات العشر ٢٧٦ ، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٣١٠ ، وأضاف

أبو حيان : طلحة والأعمش ويحيى والحسن وابن أبي ليلي وابن سعدون وابن عيسى

الأصبهاني وابن جبير الانطاكي ، ينظر : البحر المحيط ٦ / ١١٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ١٣٨ .

إن الأصل في تمييز المائة أن يكون مفرداً مجروراً معللين ذلك بأن المائة شابهت العشرة ؛ إذ هي تعشير العشرات كما أن العشرة تعشير الآحاد ، وشابهت التسعين ؛ لأنها تليها فجمعت ما افترق فيهما حيث أخذت من العشرة بالإضافة ومن التسعين الأفراد ، إلا أنهم قالوا قد جاء تمييزها مجموعاً مستدلين بآية المسألة ، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي إذ قال : « وهذه الأعداد التي تضاف في المشهور إلى الآحاد نحو ثلاثمائة رجل وثوب قد تضاف إلى المجموع »<sup>(١)</sup> ، ووافقه النحاس<sup>(٢)</sup> ، وأبو بركات الأنباري<sup>(٣)</sup> ، وابن مالك<sup>(٤)</sup> ، وابنه بدر الدين<sup>(٥)</sup> ، والرضي<sup>(٦)</sup> ، وغيرهم<sup>(٧)</sup> .

ثالثاً : ذهب قسم من النحاة والمفسرين إلى تخطئة مجيء تمييز المائة جمعاً مما أدى بهم إلى تضعيف القراءة وتخطئتها أحياناً ، ومن هؤلاء أبو العباس المبرد حيث قال : « وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال : « ثلاثمائة سنين » وهذا خطأ في الكلام غير جائز »<sup>(٨)</sup> .

ونسب إلى الأخفش أنه قال : « لا تكاد العرب تقول مائة سنين »<sup>(٩)</sup>

(١) ينظر : قوله في المحرر الوجيز : ١١٨٧ ، وفتح القدير ٣ / ٣٩٨ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٤٥٣ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٠٦ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٩٤ .

(٥) ينظر : شرح الألفية ٧٣١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٠٥ .

(٧) مثل عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ٢ / ٧٣٢ - ٧٣٤ ، وابن يعيش في شرح المفصل

٦ / ١٩ - ٢٠ ، والخضري في حاشيته على ابن عقيل ٢ / ٧٧٧ - ٧٧٨ .

(٨) ينظر : المقتضب ٢ / ١٧١ ، وينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٧٤٤ .

(٩) ينظر : رأيه في فتح القدير ٣ / ٣٩٨ .

وتبعهما مكى القيسي<sup>(١)</sup> وابن خالويه الذي وصف القراءة بأنها غير مختارة<sup>(٢)</sup> وأبو البقاء العكبري<sup>(٣)</sup> ، وابن عصفور<sup>(٤)</sup> ، والجمل<sup>(٥)</sup> ، وروي عن أبي حاتم أنه أنحى على هذه القراءة<sup>(٦)</sup> .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يتبين أنه قابل لها ووجهها بما وجهها به غيره من أن المائة مشابهة للعشرة ، وكما أضيفت العشرة إلى جمع فكذلك المائة .

والذي ترجح لي في هذه المسألة هو قبول قراءة إضافة مائة إلى سنين ، وذلك للأسباب التالية :

- ١ - أنها قراءة سبعية ؛ فهي سنة متبعة ينبغي اتباعها .
- ٢ - أن ممن قرأ بها الكسائي وهو من هو في النحو .
- ٣ - ما رواه الفراء من أن العرب من يضع سنين موضع سنة .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٤٠ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات السبع ١ / ٣٩٠ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٥٣٦ .

(٤) ينظر : المقرب ١ / ٣٠٥ .

(٥) ينظر : الفتوحات الإلهية ٣ / ١٨ - ١٩ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز ١١٨٧ ، والبحر المحيط ٦ / ١١٢ ، والدر المصون ٤ / ٤٤٧ ، ومعنى

انحنى على القراءة أي اعتمد عليها .

### الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [ الأنعام : ١٣٧ ] :  
 « وقراءة ابن عامر<sup>(١)</sup> « زَيْن » بضم الزاي « قتل » رفع « أولادهم » نصب  
 « شركائهم » جر<sup>(٢)</sup> عالية في الإسناد موافقة لإمامهم ، وإن كانت نازلة في الإعراب ، ولأن الإحالة بين المضاف والمضاف إليه في الشعر كثيرة ، قال :  
 .....  
 لله درُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا<sup>(٣)</sup>

وقال :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا      يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ<sup>(٤)</sup>

وقد حيل بينهما بالمفعول ، قال الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ      نَفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ<sup>(٥)</sup>

يريد نفي الصياريف الدراهم تنقادها ، وقد حيل بينهما بالفاعل ، وهو

العجيب . قال :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ      غَلَاثِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر : المبسوط في القراءات العشر ٢٠٣ .

(٢) يقصد رفع قتل ونصب أولادهم وجر شركائهم .

(٣) هذا عجز بيت ، وصدوره :

لما رأت ساتيما استعبرت

وقائله : عمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢ ، والكتاب ١ / ١٧٨ ، والإنصاف ١ / ٣٨٥ .

(٤) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ١٦٣ ، والكتاب ١ / ١٧٨ - ١٧٩ ، والإنصاف

١ / ٣٨٦ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٢٨ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب ٤ / ٤١٣ ، ٤١٨ ، والإنصاف ١ / ٣٨٣ (المسألة : ٦٠) .

(٧) غرائب التفسير ١ / ٣٨٨ .

فالكرمانيُّ يؤيِّدُ قراءة ابن عامر ويصفها بالعلو في الإسناد وموافقة الإمام ، وإن عدّها المعربون نازلة إعراباً ، لأن لها ما يؤيدها من شعر العرب ، وقد حشد شواهد شعرية لها تعدد الفاصل فيها بين المضاف والمضاف إليه ، فكان مرة ظرفاً ، وأخرى مفعولاً ، وثالثة كان الفاصل فيها فاعلاً .

ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه من المسائل التي اختلف فيها النحاة ، وتناولها أصحاب الخلاف ، وتعرضت قراءة ابن عامر - بسبب هذا الخلاف - إلى مواقف متباينة سأبينها لاحقاً - إن شاء الله - وكان خلافتهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب الكسائي إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في اختيار الكلام ، حيث روى عن العرب<sup>(١)</sup> : « هذا غلام - والله - زيد » ، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين<sup>(٢)</sup> ، وقيل إنهم لا يميزونه إلا في ضرورة الشعر<sup>(٣)</sup> .

واختار القول بالفصل بين المضاف والمضاف إليه من المتأخرين ابنُ مالك<sup>(٤)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٥)</sup> ، والمرادي<sup>(٦)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup> ،

(١) ينظر : الإنصاف / ١ / ٣٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٣ .

(٢) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ٥٢٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف / ١ / ٣٨٢ ( المسألة : ٦٠ ) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٧٨ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٢٣١ .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٢٤ - ٨٣٣ .

(٧) ينظر : الدرر المصون ٣ / ١٨٦ وما بعدها .

وابن هشام<sup>(١)</sup> ، وابن عقيل<sup>(٢)</sup> ، والسيوطي<sup>(٣)</sup> .

وقد جعل ابن مالك للفصل بين المضاف والمضاف إليه صورتين<sup>(٤)</sup> :

الصورة الأولى : الفصل في اختيار الكلام ، ويكون بثلاثة أشياء :

١ - ما نصبه المضاف المشابه للفعل « مصدرأ أو وصفاً » من مفعول به أو ظرف أو ما تعلق به من مجرور .

فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر السابقة ، وقراءة<sup>(٥)</sup> :  
 ﴿ مَخْلَفَ وَعْدِهِ رَسَلِهِ ﴾ [ إبراهيم : ٤٧ ] حيث فُصِّل بين المضاف مخلف  
 والمضاف إليه « رسله » بمفعول المضاف « وعده » ، وهو من الفصل  
 بالمفعول الثاني .

ومن الفصل بالظرف قول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمِدْحَتِي      كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ

حيث فُصِّل بين المضاف « ناحت » والمضاف إليه « صخرة » بظرف  
 المضاف « يوماً » .

(١) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ١٦٠ .

(٢) ينظر : المساعد ٢ / ٣٧٢ .

(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٥٢٣ .

(٤) ينظر : التسهيل ٣ / ٢٧٢ - ٢٧٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٢٤ - ٨٣٣ .

(٥) ينظر : الكشاف ٥٥٦ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٢٧ .

(٦) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ٢٧٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٦٤ .



ومن الفصل بالمجرور قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

لَأَنْتَ مُعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ      يَصَلِّي بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا

والتقدير : لأنت معتاد مصابرة في الهيجا ففُصِّلَ بين المضاف « معتاد » والمضاف إليه « مصابرة » بمتعلِّق المضاف الجار والمجرور « في الهيجا » .

قال في شرح التسهيل<sup>(٢)</sup> : « فهذا النوع من أحسن الفصل لأنه فصل بعمول المضاف ، فكان فيه قوة ، وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ولا يختص بالاضطرار » .

٢ - الفصل بالقَسَم : وذلك كما حكاه الكسائي : « هذا غلام - والله - زيد » حيث فصل بين المضاف « غلام » والمضاف إليه « زيد » بالقَسَم « والله » ، وكذلك ما روي عن أبي عبيدة<sup>(٣)</sup> : « إن الشاة لتجترُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّهَا » .

٣ - الفصل بـ « إِمَّا » ، وذلك كقول تأبط شراً<sup>(٤)</sup> :

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ      وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

حيث فُصِّلَ بين المضاف « خطتا » والمضاف إليه « إيسار » بـ « إِمَّا » .

الصورة الثانية : الفصل المخصوص بالضرورة :

(١) لم أقف على قائله وهو في توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٢٥ .

(٢) ينظر : ٣ / ٢٧٣ .

(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٥٢٦ .

(٤) ديوانه ٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٧٥ .

ويكون هذا الفصل بخمسة أشياء<sup>(١)</sup> :

١ - أن يكون الفاصل أجنبياً - أي ليس معمولاً للمضاف -، وهو إما :

أ - أن يكون مفعولاً به ، كقول جرير<sup>(٢)</sup> :

تَسْقَى امْتِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا      كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمِزْنَةِ الرَّصْفُ

حيث فصل بين المضاف « ندى » والمضاف إليه « ريقتها » بالمفعول به الأجنبي « المسواك » .

ب - أن يكون ظرفاً ، كقول أبي حية النميري :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا      يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

حيث فصل بين المضاف « بكف » والمضاف إليه « يهودي » بالظرف الأجنبي « يوماً » .

ج - أن يكون فاعلاً ، كقول الأعشى<sup>(٣)</sup> :

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ      إِذْ نَجَّاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَّاهُ

حيث فصل بين المضاف « أيام » والمضاف إليه « إذ » بالفاعل الأجنبي « والداه » .

وكذا لو كان الفاعل مرفوعاً بالمضاف فإن الفصل به مخصوص

بالضرورة كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٢٧ - ٨٣٣ .

(٢) ينظر : شرح ديوان جرير ص ٣٨٦ ، والبيت في توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٢٧ .

(٣) ينظر : ديوانه ، والبيت في توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٢٩ ، والجمع ٢ / ٥٢٧ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٣٠ .

نَرَىٰ أَسْهُمًا لِّلْمَوْتِ تُصْمِي وَلَا تَنْمِي وَلَا تَرَعَوِي عَن نَّقْضِ أَهْوَاؤِنَا الْعِزْمِ  
 حيث فصل بين المضاف « نقض » والمضاف إليه « العزم » بفاعل  
 المضاف « أهواؤنا » .

قال المرادي : « فإن قلت لا تؤخذ هذه الصورة من كلامه [ أي من  
 قول ابن مالك :

واضطـراراً وجراداً بأجنبي وبنعتٍ أوندا ]

قلت : قد يفهم من قوله : « ما ينصب » فعلم أن المرفوع لا يسوغ  
 الفصل به اختياراً » (١) .

د - أن يكون مجروراً كقول عمرة الخثعمية (٢) :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

حيث فصل بين المضاف « أخوا » والمضاف إليه « من » بالجار والمجرور  
 « في الحرب » .

٢ - أن يكون الفاصل نعتاً ، كقول معاوية بن أبي سفيان (٣) :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

والتقدير : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، ففصل بين المضاف  
 « أبي » والمضاف إليه « طالب » بالنعت « شيخ الأباطح » .

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٣٠ .

(٢) ينظر : الحماسة ١٠٨٢ ، ونسبه سيويه في كتابه ١ / ١٨٠ إلى دُرْنَا بنت عَبَّجَةَ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤١١ ، والتصريح

٣ - أن يكون الفاصل منادى ، كقول بجير بن زهير<sup>(١)</sup> :

وفاق كعبُ بجيرٍ مُنقِذٌ لكِ مِنْ تَعَجِيلِ تَهْلِكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقْرَا

حيث فصل بين المضاف « وفاق » والمضاف إليه « بجير » بالمنادى « كعب » .

٤ - أن يكون الفاصل فعلاً ملغياً ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

بِأَيِّ تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلَّوْا أَأَدْبَرَ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا

حيث فصل بين المضاف « أي » والمضاف إليه « الأرضين » بالفعل الملغى « تراهم » .

٥ - أن يكون الفاصل مفعولاً لأجله كقول أبي زيد الطائي<sup>(٣)</sup> :

مَعَاوِدُ جُرْأَةً وَقَتِ الْهُوَادِي أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجَلٌ عَبُّوسُ

حيث فصل بين المضاف « معاود » والمضاف إليه « وقت » بالمفعول لأجله « جرأة » .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(٤)</sup> إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف

إليه وأن هذا مخصوص بالظرف والمجرور في الضرورة الشعرية .

ووافقهم مكي القيسي<sup>(٥)</sup> ، والزمخشري<sup>(٦)</sup> ، وأبو بركات الأنباري<sup>(٧)</sup> ،

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٣١ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٣٢ .

(٣) ينظر : ديوانه ٩٨ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٨٢ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٢ .

(٦) ينظر : الكشاف ٣٤٨ .

(٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٤٢ .

وصدر الأفاضل الخوارزمي<sup>(١)</sup> ، والرضي<sup>(٢)</sup> .

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين وأنهما كالشيء الواحد ، فلا يجوز الفصل بينهما ، وإنما جاز ذلك في الضرورة بالظروف وبالمجرور لأنه يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما .

وقد ردُّوا شواهد المجيزين الشعرية بأنها مجهولة القائل فلا يحتج بها .

وطعنوا في قراءة ابن عامر ووصفوها بالضعف والقبح والرد والبعث .

ومن طعن فيها ابن جرير الطبري<sup>(٣)</sup> ، ومكي القيسي<sup>(٤)</sup> ، وابن عطية<sup>(٥)</sup> ، والزخشري<sup>(٦)</sup> ، وصدر الأفاضل الخوارزمي<sup>(٧)</sup> .

وقد نسبَ بعض الباحثين المحدثين<sup>(٨)</sup> الطعن في القراءة إلى الفراء ، والحق أن الفراء بريء من هذه التهمة فهو لم يتعرض للقراءة بالطعن ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن الفراء في المعاني لم يذكر قراءة ابن عامر بل الذي ذكره هو رسم مصحف الشام « شركايهم » بالياء وقال : « فإن تكن مثبتة عن

(١) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل ٢٤٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢٦١ .

(٣) ينظر : جامع البيان عن تأويل القرآن ٥ - ٨ / ٤٤ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٢ .

(٥) ينظر : الكشف ٣٤٨ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز ٦٦٦ .

(٧) ينظر : ترشيح العلل ٢٤٠ .

(٨) مثل محمد عبد القادر هنادي في ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ص ٧٤ ، ومحمد

علي الحازمي في اختيارات ابن مالك النحوية ص ٤٩ .

الأولين فينبغي أن يقرأ « زَيْن » وتكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم في النسب والميراث « (١) .

فهو يفترض القراءة ثم إنه يرى أن « أولادهم » مجرورة وليست منصوبة - كما في قراءة ابن عامر - ولذا جعل « شركائهم » بدلاً منها .

ثم قال : « فإن كانوا يقرأون « زَيْن » فليست أعرف جهتها إلا أن يكون فيها آخذين بلغة قوم يقولون : أتيتها عشايا ثم يقولون في تثنية الحمرا : حمرايان « (٢) .

إذا فهو يفترض قراءة أخرى ويخرجها على إحدى اللغات .

ثم إن الفراء رد حمل القراءة على بيت الشعر :

فزججتُها متمكناً \_\_\_\_\_ زجَّ القلوصَ أبي مَزادة

**فأين الطعن في القراءة مما سبق ؟!**

٢ - أن النحاة والمفسرين الأوائل - كأبي حيان والسمين الحلبي (٣) - الذين ذكروا طاعني القراءة لم يذكروا من بينهم الفراء .

٣ - أن ابن الجزري (٤) صرح أن أول من طعن في القراءة هو ابن جرير الطبري ، ومعلوم أن الطبري متأخر عن الفراء بما يزيد عن مائة عام (٥) .

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٥ .

(٢) السابق ١ / ٣٥٧ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٢٣١ ، والدر المصون ٣ / ١٨٦ .

(٤) ينظر : النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٦٤ .

(٥) كانت وفاة الفراء ٢٠٧هـ أما الطبري فتوفي سنة ٣١٠هـ .

وأما الكرمانى فمما نقلته عنه فى صدر المسألة يتضح مدى احترامه للقراءة فىصنفها بالعلو وموافقة الإمام ، وظهر لى - والله أعلم - أنه من المجيزين الفصل بين جزأى الإضافة لإرادته شواهد شعرية تدل على ذلك ، وأما قوله : « نازلة فى الإعراب » فظهر لى أن معناه أن القراءة نازلة لدى العربىن الذين تجرأوا وطعنوا فىها .

والذى ترجح لى فى المسألة هو جواز الفصل بين جزأى الإضافة وقبول قراءة ابن عامر ، وذلك للأسباب التالية :

- ١ - أنّ القراءة سُنّة متبعة ، وىنبغى تقديمها على القاعدة النحوية .
- ٢ - أن ابن عامر عربى صريح من صميم العرب ، وقراءته مشهورة صحيحة بلغت حد التواتر ، وقارئها من التابعىن الذىن أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبى الدرداء - رضى الله عنهما<sup>(١)</sup> - .
- ٣ - كثرة ما ورد عن العرب من شعر ونثر .
- ٤ - ضعف حجج المانعىن ، فالأبيات بعضها مجهول ومعظمها معروف القائل .

(١) ينظر : النشر فى القراءات العشر ٢ / ٢٦٣ .

### وصف النكرة بالمعرفة ووصف المعرفة بالنكرة

قال الكرمانى فى تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَيَلُّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾<sup>(١)</sup>  
 الَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴿ [ الهمزة : ١ ، ٢ ] : « قوله : « الذى جمع  
 مالاً » مبتدأ « يحسب » خبره ، ويجوز أن يكون خبراً ، أى : هو الذى جمع  
 مالاً ، ويجوز أن يكون نصباً على الـذم ، أعني الذى جمع ، ويجوز أن يكون  
 خفضاً بدل من كل ، والتقدير : ويل للذى جمع ، ولا يجوز أن يكون  
 وصفاً لما قبله ، لأن ما قبله نكرة وهو معرفة »<sup>(١)</sup> .

وجه الكرمانى الاسم الموصول « الذى » من الآيتين السابقتين عدة  
 توجيهات فهو :

١ - إما أن يكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية « يحسب » من الآية التى  
 تليهما .

٢ - وإما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : « هو الذى جمع  
 مالاً » .

٣ - وإما أن يكون منصوباً على الـذم والتقدير : : « أعني الذى جمع  
 مالاً » .

٤ - وإما أن يكون مجروراً على البدلية من « كل » ومنع أن يكون صفةً  
 لـ « همزة » معللاً هذا المنع بأن « الذى » معرفة « وهمزة » نكرة .

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ١٣٨٧ .



وتعليل الكرمانى مبني على وجوب توافق الصفة والموصوف في التعريف والتنكير . وقد وقف النحاة حيال هذا التوافق المواقف التالية :

أولاً : ذهب جمهور البصريين<sup>(١)</sup> إلى وجوب التوافق بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير ؛ فإن كان الموصوف نكرة وجب تنكير الصفة ، وإن كان معرفة وجب تعريف صفته ، وكان على رأسهم إمامهم سيبويه حيث قال : « واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة ، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة »<sup>(٢)</sup> .

ووافق سيبويه في مذهبه ابنُ السراج<sup>(٣)</sup> ، والزجاجي<sup>(٤)</sup> ، وابن جني<sup>(٥)</sup> ، وأخذ به من المتأخرين الصيمري<sup>(٦)</sup> ، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup> ، وابن مالك<sup>(٨)</sup> ، وابن أبي الربيع<sup>(٩)</sup> ، والمرادي<sup>(١٠)</sup> ، وابن عقيل<sup>(١١)</sup> ، والشيخ خالد الأزهري<sup>(١٢)</sup> ، وغيرهم<sup>(١٣)</sup> .

(١) ينظر : المساعد ٢ / ٤٠٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٨٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ٦ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو ٢ / ٢٣ .

(٤) ينظر : الجمل ١٣ .

(٥) ينظر : اللمع ١٦٧ .

(٦) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٦٩ .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤٥ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٠٧ .

(٩) ينظر : البسيط ١ / ٣٠٠ .

(١٠) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٩٥٠ .

(١١) ينظر : المساعد ٢ / ٤٠٢ .

(١٢) ينظر : التصريح ٣ / ٤٦٦ .

(١٣) مثل الحيدرة اليميني في كشف المشكل ٣٨٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ٥٤ - ٥٥ ،

والسمين الحلبي في الدر المصون ٦ / ٥٦٨ .

وقد علل أصحاب هذا المذهب وجوب التوافق بين الصفة والموصوف في التعريف والتكثير بأنهما كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة لما بينهما من التضاد<sup>(١)</sup> .

وقال الصيمري في تعليل وجوب التوافق : « ولا توصف المعرفة بالنكرة لأن الصفة لإزالة الاشتراك العارض ، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارض فبطل أن توصف المعرفة بالنكرة .

ولا توصف النكرة بالمعرفة : لأن المعرفة أحق بالتقديم ولا يجوز مع أنها أحق بالتقديم أن تكون تابعة للنكرة »<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : ذهب بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup> إلى جواز وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم مستشهدين بقوله - تعالى - : ﴿ وَيَلُّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴿ حيث وقع الذي ، وهو معرفة صفة لـ « همزة » النكرة .

ثالثاً : ذهب الأخفش<sup>(٤)</sup> إلى جواز وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت النكرة قبل وصفها مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَأَنِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنْ أَلْدِينَ أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ ﴾ [ المائدة : ١٠٧ ] .

حيث وقع « الأوليان » المعرفة صفة لـ « أخران » النكرة ، لأنها خصصت بالوصف .

(١) ينظر : البسيط ١ / ٣٠٠ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١ / ١٦٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٠٧ ، والارتشاف ٤ / ١٩٠٨ .

(٤) ينظر : رأي الأخفش في المصادر السابقة .

رابعاً : ذهب أبو حاتم السجستاني<sup>(١)</sup> وابن الطراوة<sup>(٢)</sup> إلى جواز وصف المعرفة بالنكرة إذا كانت الصفة خاصة بالموصوف . واستشهد السجستاني بقوله - تعالى - : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [ الإخلاص : ١ ] حيث وُصف « الله » وهو معرفة بـ « أحد » النكرة لأن « أحد » خاص بالله - عز وجل - فلا يوصف به غيره .

واستشهد ابن الطراوة بقول النابغة الذبياني<sup>(٣)</sup> :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةً      مِنْ الرُّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ

حيث وصف « السم » وهو معرفة بـ « ناقع » وهو نكرة حينما كان خاصاً به .

وقد تأول الجمهور أدلة مخالفهم تأويلات تخرجها من باب النعت<sup>(٤)</sup> .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر المسألة نجده ينحو منحى الجمهور فيها فيصرح بعدم جواز المخالفة بين الصفة والموصوف في التعريف والتكثير إضافة إلى تأويله لقوله عز وجل : ﴿ الَّذِي ﴾ تأويلات عديدة أخرجته من باب النعت .

والذي ترجح لي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه جمهور البصريين ومن وافقهم كالكرمانى من وجوب التوافق بين الصفة والموصوف ، وذلك لقلّة شواهد المخالفين ، وتأويلها من قبل الجمهور تأويلات تخرجها من باب النعت ، وهذه التأويلات لا تعسف فيها .

(١) ينظر : مجالس العلماء ١١٥ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٩٠٨ ، والمساعد ٢ / ٤٠٢ ، وحاشية الصبان ٣ / ٨٨ .

(٣) ينظر : ديوانه ٨٠ ، والخزانة ٢ / ٤٥٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٩ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٨٤ ، والمساعد ٢ / ٤٠٢ .

أمّا بالنسبة لشاهد ابن الطراوة فقد ردّه النحاة ، وقالوا إنّ الصواب فيه أن يكون « ناقع » خبراً للسّم ، ويكون الظرف متعلقاً به أو خبراً ثانياً<sup>(١)</sup> .

وأرى أن يُردّ الاستشهاد به من طريق آخر ، وهو أن « السّم » نكرة معنى لكونها معرفة بـ « أل » الجنسية التي لا تفيد تعريفاً ، وقد نصّ النحاة على ذلك في بيت يماثله<sup>(٢)</sup> ، وهو قول رجل من بني سلول<sup>(٣)</sup> :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي      فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي

فلم لا يقاس بيت النابغة عليه ؟

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٥٧١ ، والخزانة ٢ / ٤٥٧ - ٤٥٨ .

(٢) هذه المماثلة في كون الاسم معرفة بـ « أل » الجنسية فهو في حكم النكرة سواء كان النعت خاصاً به أم لا ؟ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٢٧٣ ، والتصريح ٣ / ٤٧٥ .

### إضافة الموصوف إلى صفته

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفْلا تَعْقِلُونَ ﴾ [ يوسف : ١٠٩ ] : « الموصوف محذوف تقديره ، ولدان الساعة الأخرى ، فحذفت الساعة لتقدم ذكرها في قوله : ﴿ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً ﴾ ، أي : القيامة » (١) .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [ ق : ٩ ] : « قوله : ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ أي حب القصب الحصيد ، أو السنبله التي فيها وعليها الحب ، لأن ذلك يحصد لا الحب .

الغريب : ذهب الكوفيون إلى أن الحصيد صفة للحب ، وهو مضاف إلى صفته » (٢) .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [ الواقعة : ٩٥ ] : قوله : ﴿ لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ : الموصوف محذوف أي حق الخبر اليقين » (٣) .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٥٥٥ .

(٢) السابق ٢ / ١١٢٩ - ١١٣٠ .

(٣) السابق ٢ / ١١٨١ .

أَلَدِينِ حُنْفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴿٥﴾  
[ البينة : ٥ ] : « قوله : ﴿ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ أي الملة القيمة .

العجيب : هو وصف للدين والتاء للمبالغة ، وأضيف إلى الوصف<sup>(١)</sup>  
وهذا بعيد<sup>(٢)</sup> .

قدّر الكرمانى في الآيات السابقة موصوفاً محذوفاً هو في الأصل  
المضاف إليه ؛ حيث قدّر في الآية الأولى : « ولدار الساعة الأخرى » ، وفي  
الثانية : « حب القصب الحصيد » ، وفي الثالثة : « حق الخبر اليقين » ، وفي  
الرابعة : « دين الملة القيمة » .

والذي دعاه إلى ذلك هو أنه يرى عدم إضافة الموصوف إلى صفته ،  
ولذا نراه يعرض لمن يقول بجوازه ويتهمه مرة بالغرابة وأخرى بالبعد ،  
وهذا المذهب هو أحد مذهبين في هذه المسألة نصّ عليهما النحاة وتناولهما  
أصحاب الخلاف على النحو التالي :

أولاً : ذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> ، إلى أنه يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة .  
قال الفرّاء عند حديثه عن قوله - تعالى - : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ [ يوسف :  
١٠٩ ] : « أضيفت الدار إلى الآخرة ، وهي الآخرة ، وقد تضيف العرب  
الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه<sup>(٤)</sup> . ووافق الكوفيين - فيما ذهبوا إليه - :

(١) هكذا في الكتاب ، وصوابه : - والله أعلم - وأضيف إلى الموصوف .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ١٣٧٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٨٩ ، وينظر البسيط ٢ / ١٠٨٦ ، والارتشاف ٤ / ١٨٠٦ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٥٥ - ٥٦ .

ابن الطرودة<sup>(١)</sup> ، وابن خروف<sup>(٢)</sup> ، وابن مالك<sup>(٣)</sup> ، والرضي<sup>(٤)</sup> .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسمع والقياس ؛ أما من حيث السمع فاستدلوا بالآيات التي أوردتها في صدر المسألة ؛ فقالوا : إن « دَار » أضيفت إلى الآخرة ، و « حَبَّ » أضيف إلى « الحصيد » ، و « حَقَّ » أضيف إلى « اليقين » ، و « دين » أضيف إلى « القيمة » التي أصلها « القيم » والتاء فيها للمبالغة<sup>(٥)</sup> .

وكل أساليب الإضافة الماضية من إضافة الموصوف إلى صفته .

كما استدلوا بقول العرب : « صلاة الأولى » حيث أضيفت « صلاة » إلى الأولى وهي صفة لها ، و « مسجد الجامع » حيث أضيف « مسجد » إلى « الجامع » وهو صفة له ، و « حبة الحمقاء » حيث أضيفت « حبة » إلى « الحمقاء » ، وهي صفة لها<sup>(٦)</sup> .

ويقول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

إِذَا حَاضَ عَيْنِيهِ كَرَى النَّوْمِ لَمْ يَزَلْ      بِهِ كَائِئٌ مِنْ قَلْبِ شَيْمَانَ فَاتِكَ

فالكرى هو النوم ، ومع هذا أضيف إليه .

(١) ينظر : الإفصاح ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٦٧٧ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٢٩ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٤٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٢٩ .

(٦) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٩٠ .

(٧) ينظر : البيت منسوب لتأبط شراً في أمالي القالي ٢ / ١٣٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي

ويقول الآخر<sup>(١)</sup> :

فَقَلَّتْ أَنْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجَدِّ إِنَّهُ      سَيْرُضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ

فالنجا هو الجلد ، ومع هذا أضيف إليه .

أما من حيث القياس فقالوا : إن العرب قد عطفت الشيء على نفسه إذا اختلف لفظاهما ، وإن كان الأصل في العطف المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وَقَدَّمَتِ الْأَيْدِيَّ لِرَاهِشِيهِ      وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِيناً

حيث عطف المين على الكذب مع اتحادهما في المعنى مراعيأً بذلك اللفظ وقد روعي اختلاف اللفظ - كذلك - في النعت . كما في قوله - تعالى - : ﴿ وَعَرَابِيْبُ سُودٌ ﴾ [ فاطر : ٢٧ ] وكقوله - تعالى - : ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [ الحجر : ٣٠ ]<sup>(٣)</sup> ، وبما أن اللفظ قد روعي في العطف والنعت فإنه يراعى - كذلك - في الإضافة .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(٤)</sup> إلى أنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه ومنه إضافة الموصوف إلى صفته ؛ لأن الإضافة إنما يراد منها تعريف المضاف أو تخصيصه ، وهما لا يتأتیان إلا إذا تغاير المتضايقان معنى ؛ لأن الشيء لا يتعرف أو يتخصص بنفسه بل يعرفه ويخصصه غيره ، لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبداً أن يُعرّف بغيره ، لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان أو لأبي الغمر الكلابي في خزنة الأدب ٤ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٢) ينظر : الدرر اللوامع ٦ / ٧٣ ، واللسان ( مين ) وروايته في اللسان : « وقدّدت الأديم » ،

والهمع ٢ / ٥٠٩ .

(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٥٠٩ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٨٩ ، وينظر : المقتصد ٢ / ٨٩٣ ، والارتشاف ٤ / ١٨٠٦ .



واحدة ، ولو كانت نفسه هي المعرفة لما احتاج إلى إضافته إليها لأنه ليس فيها إلا ما فيه <sup>(١)</sup> .

وعلّل بعضهم منع إضافة الموصوف إلى صفته بأن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبداً ولم تتصور تلك التبعية <sup>(٢)</sup> .

قال ابن السراج : « فإن يكُ من الصفة وأضيف إلى الاسم ، وذلك نحو : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ... ومن أضاف فجوز إضافته على إرادة : هذه صلاة الساعة الأولى ، وهذا مسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع ، وهو قبيح بإقامته النعت مقام المنعوت ، ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه » <sup>(٣)</sup> .

ووافق البصريين فيما ذهبوا إليه أبو جعفر التّحّاس <sup>(٤)</sup> ، وأبو علي الفارسي <sup>(٥)</sup> ، وابن جني <sup>(٦)</sup> ، وعبد القاهر الجرجاني <sup>(٧)</sup> ، والزّمخشري <sup>(٨)</sup> ، وابن الشجري <sup>(٩)</sup> ، وأبو بركات الأنباري <sup>(١٠)</sup> ، وأبو البقاء العبكري <sup>(١١)</sup> ،

(١) ينظر : الخصائص ٢ / ٢٦٧ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٣٧٥ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو ٢ / ٨ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٣٤٧ .

(٥) ينظر : الإيضاح ص ٢٨٣ .

(٦) ينظر : الخصائص ٢ / ٢٦٩ ، ٢ / ٥٢٢ .

(٧) ينظر : المقتصد ٢ / ٨٩٥ .

(٨) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ١٢٧ - ١٢٨ .

(٩) ينظر : الأمالي ٢ / ٤٢٦ .

(١٠) ينظر : أسرار العربية ٢ / ٢٨١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(١١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٧٢١ .

وصدر الأفاضل الخوارزمي<sup>(١)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٢)</sup> ، وابن الحاجب<sup>(٣)</sup> ،  
وأبو حيان<sup>(٤)</sup> .

وقد ردّ أصحاب هذا المذهب أدلة الكوفيين ، وأولوها على  
حذف المضاف وإقامة الصفة مقامه ؛ فقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ  
الْيَقِينِ ﴾ التقدير فيه : حق الأمر اليقين ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَحَبَّ  
الْحَصِيدِ ﴾ التقدير فيه : حب الزرع الحصيد . وهكذا قدروا في جميع  
الشواهد الكوفية مضافاً إليه محذوفاً أقيمت صفته مقامه<sup>(٥)</sup> .

أمّا الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة نجده يميل إلى المذهب  
البصري المانع إضافة الموصوف إلى صفته ، وقد اتضح ميوله من خلال ما  
يلي :

١ - تقديره مضافاً إليه محذوفاً ، أقيمت صفته مقامه ؛ - كما رأينا -  
وهو توجيه البصريين .

٢ - حكمه بالغرابة والبعد على رأي الكوفيين في آية ( ق ) ﴿ جَنَّتٍ  
وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ .

(١) ينظر : ترشيح العلل ٢٤٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٠ - ١١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤١٥ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٨٠٦ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٩٠ .

والذي ترجّح لي في هذه المسألة هو المذهبُ المجيزُ إضافة الموصوف إلى صفته - خلافاً للبصريين ومن وافقهم كالكرماني - وذلك لكثرة الشواهد : القرآنية والنثرية والشعرية التي يصعب مع كثرتها تأويلها .

### النصب على المدح قبل تمام الكلام

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [ النساء : ١٦٢ ] : « قوله : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ قيل : محله جر عطفاً على « ما » أي يؤمن بالقرآن وسائر الكتب وبالمقيمين الصلاة ، أي بالمؤمنين ، فيصير مثل قوله : « يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين » ، والجمهور نصب على المدح لأن العرب إذا أرادت المبالغة في الذم أو المدح عدلت عن إعراب الاسم الأول إلى النصب بإضمار أعني ، أو إلى الرفع بإضمار ( هو ) ، وهذا إنما يصح فيمن جعل الخبر « يؤمنون » ، ومن جعل الخبر « أولئك سنؤتيهم » لا يجوز أن ينصب على المدح ، لأن المدح والذم إنما يكون بعد تمام الكلام .

الغريب : عطف على الكاف ، أي قبلك وقبل المقيمين وهذا على مذهب الكوفيين .

العجيب : قول من قال : هذا غلط من الكاتب ، لأن كتاب الله منزّه عن مثل ذلك ، ولأن الصحابة - رضي الله عنهم - عن آخرهم لم يكونوا يرضون به لو كان غلطاً <sup>(١)</sup> .

أورد الكرمانى في إعراب « المقيمين » من الآية السابقة عدة توجيهات :

(١) غرائب التفسير ١ / ٣١٢ - ٣١٣ .

١ - أن تكون في محل جر بالعطف على « ما » في قوله تعالى: ﴿ بما ﴾ ،  
ويكون التقدير : يؤمنون بالقرآن وسائر الكتب وبالمؤمنين ، ويبدو أن  
الكرماني ارتضى هذا التوجيه لأنه صدر به تفسيره ، ولأنه نظر له بقوله  
- عز وجل - : ﴿ يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ﴾ [ التوبة : ٦١ ] .

٢ - أن تكون منصوبةً على المدح ، وارتضاه الكرماني إن تم الكلام  
وكان الخبر « يؤمنون » ومنعه إن لم يتم الكلام بأن كان الخبر « أولئك  
سنؤتيهم » .

٣ - أن تكون مجرورة بالعطف على الضمير المجرور في « قبلك »  
ويكون التقدير : « وما أنزل من قبلك وقبل المؤمنين » ووصفه بالغرابة مع  
نسبته للكوفيين<sup>(١)</sup> .

٤ - أورد قول القائلين بأن نصب « المقيمين » من غلط الكاتب  
واعترض عليه لأن كتاب الله - عز وجل - منزّه أن يكون فيه مثل هذا  
الغلط ، ولأنه لو كان غلطاً ما ارتضاه الصحابة - رضوان الله عليهم - .

وأحد هذه الأوجه ، وهو النصب على المدح من المسائل التي اختلف  
فيها النحاة على النحو التالي :

أولاً : ذهب سيويه إلى جواز النصب على المدح ولم يعرض للخبر تمّ  
أو لم يتمّ ، حيث قال في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح « وسمعنا  
بعض العرب يقول : « الحمد لله ربّ العالمين » فسألت يونس فزعم أنها  
عربية .

(١) دُرِس العطف على الضمير المجرور في مسألة مستقلة ينظر ص ١٩٩ من هذا البحث .

ومثل ذلك قول الله عز وجل : « لكن الراسخون في العلم منهم  
والمؤمنون يؤمنون بما أنزل وما أنزل إليك من قبلك والمقيمين الصلاة  
والمؤتون الزكاة » وقال : « وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت  
نصباً :

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بْنُ عِيْلَانَ حَرْبَهَا      عَلَى مُسْتَقِلِّ لِلنَّوَابِ وَالْحَرْبِ  
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضاً سَمًا لَهَا      عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذَلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من  
تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله  
ثناءً وتعظيماً ، ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أذكر أهل ذاك ، وأذكر  
المقيمين ، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره <sup>(١)</sup> .

وتبع سيبويه في مذهبه المبرد <sup>(٢)</sup> والفراء <sup>(٣)</sup> ، والزجاج <sup>(٤)</sup> ، والنحاس <sup>(٥)</sup> ،  
والقرطبي <sup>(٦)</sup> ، والصيمري <sup>(٧)</sup> ، والزنجشري <sup>(٨)</sup> ، وابن الشجري <sup>(٩)</sup> ، وابن  
خروف <sup>(١٠)</sup> .

(١) الكتاب ٢ / ٦٣ - ٦٦ .

(٢) ينظر : الكامل ١ / ١٤٧ ، ٢ / ٩٣١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٠٥ - ١٠٦ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٣٢ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن ١ / ٥٠٤ - ٥٠٥ .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٣ .

(٧) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٨٢ .

(٨) ينظر : الكشف ١٠٩ ، ٢٧١ .

(٩) ينظر : الأمالي ٢ / ١٣٢ .

(١٠) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣١٦ .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالآية السابقة ، وبقوله - تعالى - :  
 ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ  
 ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى  
 حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي  
 الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا  
 وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] حيث  
 جاء « والصابرين » منصوباً على المدح .

ومن الشعر استدلوا بقول الخرنق<sup>(١)</sup> :

سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرُزِ	لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ	النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُغْتَرَكٍ

حيث نصب « النازلين » على المدح .

وبقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وَلَيْتَ الْكُتَيْبَةَ فِي الْمُرْدَحِمِ	إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَابْنِ الْهَمَامِ
بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجَمِ	وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَغَمُّ الْأُمُورُ

حيث نصب « ذا الرأي » على المدح .

ثانياً : ذهب الكسائي إلى أن النصب على المدح لا يكون إلا بعد تمام الخبر ، ولذلك رأى أن يكون « المقيمين » مجروراً بالعطف على « ما » في قوله « وبما »<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٦٤ ، والإنصاف ٢ / ٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٩ .

(٣) ينظر : مفاتيح الغيب ١١ / ١٠٦ .

وتابع الكسائي ابن جرير الطبري<sup>(١)</sup> ومكي القيسي الذي اشترط أن يكون الخبر في الآية قوله - تعالى - : ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ إذ قال : « ومن جعل نصب المقيمين على المدح جعل خبر الراسخين « يؤمنون » فإن جعل الخبر « أولئك سنؤتيهم » لم يجز نصب المقيمين على المدح لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الكلام »<sup>(٢)</sup> .

وتابعه في اشتراط كون الخبر « يؤمنون » ابن عطية<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> .

أما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر المسألة لا يجوز عنده النصب على المدح إلا بعد تمام الخبر ، ولذلك جعل الخبر « يؤمنون » وصرح بقوله : لأن المدح والذم إنما يكون بعد تمام الكلام .

وما ذهب إليه الكرمانى هو ما ترجح لي في المسألة وذلك لأمرين :

١ - أن هذه الآية يمكن أن يكون خبرها مستوفى - كما قدره الكرمانى وغيره - وهو قوله « يؤمنون » .

٢ - أن شواهد المجيزين الشعرية جميعها استوفت الخبر قبل النصب على المدح .

(١) ينظر : جامع البيان ٤ - ٦ / ٢٧ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢١٢ - ٢١٣ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ٤٩٨ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٣ / ٤١١ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٢ / ٤٦١ .



### العطف على معمولي عاملين

قال الكرماني في تفسير قوله - تعالى - : ﴿لَأَيَّتِ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية : ٣] : « مكسورة بالإجماع وهو اسم « إن » والظرف خبره تقدم عليه ، والثانية والثالثة<sup>(١)</sup> قرئ بالرفع على الابتداء ، وبالظرف أو بالعطف على موضع « إن » واسم « إن » وقرئ بالكسر<sup>(٢)</sup> حملاً على الأول بدلاً وتأكيذاً ، وفي الآية الثالثة عطف على العاملين في الظاهر ، فإن قوله : ﴿وَأَخْتَلَفِ﴾ مجرور بالعطف على قوله : ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ ، ﴿وَأَيَاتِ﴾ محمول على اسم « إن » ، وفي رفع<sup>(٣)</sup> : فهو أيضاً عطف على عاملين ، أحدهما : ( في ) كما سبق ، والثاني : الابتداء ، لأن الابتداء عامل في المبتدأ ، كما « إن » عامل فيه ووجه ذلك ما ذكرت من أن الآيات في الأولى ذكرت تأكيذاً من غير حاجة إليها كما تقول : إن في الدار زيدا وفي الحجرة زيدا والمسجد زيدا ، وله وجه آخر وهو أن قوله : ﴿وَأَخْتَلَفِ﴾ مجرور بعامل آخر دلّ عليه قوله ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ ، كما أنشد سيويه<sup>(٤)</sup> :

أكل امرئ تحسبين امرأً      ونار تاجج بالليل نارا

(١) تمام الآيات : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَأَيَّتِ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ﴿وَأَخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ .

(٢) قراءة حمزة والكسائي ويعقوب ينظر : المبسوط في القراءات العشر ٤٠٣ .

(٣) هكذا في الكتاب وأظنه تصحيحاً صوابه - والله أعلم - « ومن رفع » .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٦٦ ، والبيت فيه منسوب لأبي داود ، وروايته في الكتاب : ونار توقد

بدلاً من تاجج ، وبرواية الكتاب في الأمالي النحوية ٢ / ٤٣ ، والتصريح ٣ / ٢١٥ .

أي وكل نار فحذف ، لأن الأول يدل عليه ، ومثله قولك بمن تمرر أمر ، فتقتصر على الباء في قولك بمن تمرر ، ولا تكرر فتقول أمرر به ، ولو قلت من تضرب أمرر ، لا يجوز حتى تقول أمرر به ، إذ ليس في قولك: من تضرب ما ينوب عن الباء في الثاني ، وأجاز الأخفش العطف على العاملين ، واستدل على جوازه بالآية وليس فيها دليل له لما سبق ذكره <sup>(١)</sup> .

بين الكرمانى أن في قوله - تعالى - : ﴿ آياتٍ ﴾ الثانية والثالثة - في الآيتين الرابعة والخامسة من سورة الجاثية - قراءتين ، قراءة الكسر وهي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب ، وقراءة الرفع وهي قراءة الباقيين <sup>(٢)</sup> .

ثم بين أن في « آيات » الثالثة - في القراءتين - عطفاً على عاملين في الظاهر ، ثم أوجد لها وجهاً آخر يخرجها عن العطف على العاملين وهو أن يكون « اختلاف » مجروراً بـ « في » محذوفة ، دلت عليها المذكورة في « وفي خلقكم » ، واستشهد له بشاهد سيويه <sup>(٣)</sup> :

أَكَلَ امْرِيَّ تَحْسَبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَاراً

وبين أن الأخفش أحد المجيزين العطف على العاملين مستدلاً بهذه الآية ، ثم أوضح أنه لا دليل لما ذكره الكرمانى من احتمال أن يكون « اختلاف » مجروراً بعامل محذوف .

وعبارة الكرمانى « العطف على عاملين » هي عبارة متقدمي النحاة ، وهي عبارة فيها تجوز إذ إن العطف يكون على معمولي عاملين ، وقد فطن

(١) غرائب التفسير ٢ / ١٠٨٤ .

(٢) ينظر : المسوط في القراءات العشر ٤٠٣ ، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٣٧١ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٦٦ .

لهذا الرضي في شرح الكافية<sup>(١)</sup> ، وهذه المسألة محل خلاف بين النحاة على النحو التالي :

أولاً : جواز العطف على معمولي عاملين مطلقاً ، سواء أكان أحد العاملين جاراً أم لا ، نحو : كان آكلاً طعامك زيداً وتمرّاً عمرو حيث عطف « عمرو » على « زيد » و « تمرّاً » على « طعامك » . ونسب أبو علي هذا الرأي إلى قوم من النحويين<sup>(٢)</sup> ، ونسب - أيضاً - للأخفش<sup>(٣)</sup> ، واختاره الزجاج<sup>(٤)</sup> ، والكافيجي<sup>(٥)</sup> .

واستدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة التالية :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١﴾ وَأَخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ [ الجاثية : ٣ - ٥ ] .

حيث قالوا : إن الواو عطفت اختلاف على ﴿ خَلْقِكُمْ ﴾ وآيات الثالثة على آيات الثانية ، والعاملان مختلفان .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾

(١) ينظر : ٢ / ٣٤٤ ، وينظر : اعتراضات أبي حيان للنحويين في التذييل والتكميل ٦٠٢ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٤ / ٢٠١٤ ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٨٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ٨١ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٤ / ٢٠١٤ ، والمساعد ٢ / ٤١٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٣٢ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٢٣ .

[ سبأ : ٢٤ ] ، حيث عَطِفَ ﴿ لَعَلِّيْ هُدًى ﴾ عَلَى ﴿ فِي ضَلَالٍ ﴾  
وشرکت « أو » بينهما في إن واللام<sup>(١)</sup> .

٣ - قول العرب<sup>(٢)</sup> : « ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، من باب العطف على معمولي عاملين ؛ لأن « سوداء » معمول لـ « كل » و « تمرة » معمول لـ « ما » .

٤ - قول أبي دواد<sup>(٣)</sup> :

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَأَجَّجُ بِاللَّيْلِ نَاراً

حيث عطف « نار » على « امرئ » و « ناراً » على « امرأ » من باب العطف على معمولي عاملين ؛ لأن ( امرئ ) مجرور بالإضافة و « امرأ » منصوب بـ « تحسبين » .

وغيرها من الشواهد ، إذ أوصلها د. عياد الثبتي إلى ثلاثة عشر شاهداً<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : جواز العطف على معمولي عاملين إن كان أحد العاملين جاراً ، وتقدم المجرور المعطوف سواءً تقدم المعطوف عليه نحو : « في الدار زيدٌ والحجرة عمرو » أم لم يتقدم نحو : « زيدٌ في الدار والحجرة عمرو »<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : البسيط ١ / ٣٥٤ .

(٢) ينظر : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٨٧ ، والكتاب ١ / ٦٥ ، والأصول في النحو ٢ / ٧١ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٦٦ ، والأماي النحوية ٢ / ٤٣ ، والتصريح ٣ / ٢١٥ .

(٤) ينظر : ابن طلحة النحوي ١٣٥ .

(٥) ينظر : الهمع ٣ / ٢٢٣ .

وأخذ بهذا الرأي الكسائي<sup>(١)</sup>، والفراء<sup>(٢)</sup> وهو المشهور عن الحسن الأخفش<sup>(٣)</sup>، وابن مضاء<sup>(٤)</sup>، وابن طلحة<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: ذهب الأعلام الشنتمري<sup>(٦)</sup> إلى أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين إلا إذا كان أحد العاملين جاراً وتقدم المعطوف والمعطوف عليه المجروران نحو: « في الدار زيدٌ والحجر عمروٌ » ولا يميزه إن اختلف هذا الترتيب، فلا يجوز - عنده - نحو: « في الدار زيدٌ وعمروٌ الحجر »، ولا « زيدٌ في الدار والحجر عمروٌ »، وقد بين أن العلة في ذلك هو أن يستوي آخر الكلام وأوله حيث قال: « والفرق بين الكلامين أنك إذا قلت: في الدار زيدٌ والحجر عمروٌ جرى آخر الكلام وأوله على استواء من تقديم الخبرين على المخبر عنهما »<sup>(٧)</sup>.

وقد وافقه ابن الحاجب<sup>(٨)</sup> إلا أنه أتى بعلّة أخرى إذ قال: لأن الذي ثبت في كلام العرب ووجد بالاستقراء من العطف على معمولي عاملين، هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب أن يقتصر عليه<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: رأيه في الهمع ٣ / ٢٢٣ .

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣ / ٤٥ .

(٣) ينظر: المقتضب ٤ / ١٩٥، والارتشاف ٤ / ٢٠١٥ .

(٤) ينظر: الهمع ٣ / ٢٢٣ .

(٥) ينظر: الارتشاف ٤ / ٢٠١٥، وينظر: ابن طلحة النحوي ١٣٦ - ١٣٧ .

(٦) ينظر: تحصيل عين الذهب ٨٩ - ٩٠، والنكت في تفسير كتاب سيويه ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٧) ينظر: تحصيل عين الذهب ٩٠ .

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٢٧، والأمل النحوية ٢ / ٤٤ .

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٢٧، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٤٧ -

رابعاً : ذهب ابن طلحة إلى أنه يمتنع في العوامل اللفظية ، ويجوز في غيرها ، فيجوز إن كان العامل الابتداء ، نحو : زيدٌ في الدار والقصر عمرو ، ولا يجوز في نحو : إن زيدا في الدار والقصر عمراً ، وبين السبب في ذلك ، وهو أن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضاً ، فكأن العطف على معمول واحد<sup>(١)</sup> .

خامساً : ذهب ابن الطرواة<sup>(٢)</sup> إلى أنه يجوز في العوامل غير اللفظية ، وفي اللفظية الزائدة نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا خارج أخوه ونحو : ما شرب من عسل زيدٌ ولا لبن عمرو ؛ فالباء في « بقائم » و « من » في « من عسل » زائدتان ، وقد علل الجواز هنا لأن العوامل الزائدة هي عوامل عارضة .

سادساً : ذهب سيويه<sup>(٣)</sup> إلى منع العطف على معمولي عاملين مطلقاً ، ووافقه المبرد<sup>(٤)</sup> ، وابن السراج<sup>(٥)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup> ، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٧)</sup> ، والصيمري<sup>(٨)</sup> ، وابن أبي الربيع<sup>(٩)</sup> ، وغيرهم<sup>(١٠)</sup> .

(١) ينظر : الهمع ٣ / ٢٢٤ .

(٢) نفسه ٣ / ٢٢٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٦٥ - ٦٦ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤ / ١٩٥ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو ٢ / ٧١ .

(٦) ينظر : الحجة ٦ / ١٧٠ - ١٧١ ، والمسائل البصريات ١ / ٦٣٥ .

(٧) ينظر : المقتصد ١ / ٣٣٦ .

(٨) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٤ .

(٩) ينظر : البسيط ١ / ٣٥٣ .

(١٠) مثل مكّي القيسي في مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٩٣ ، والأنباري في البيان ٢ / ٣٦٣ .

وقد استدلل أصحاب هذا المذهب بما يلي :

- ١ - أن حرف العطف يضعف أن ينوب مناب عاملين<sup>(١)</sup> .
- ٢ - أنه لا يوجد في أصول العربية عامل يرفع ويخفض ، فإذا لم يكن ذلك في أصول العوامل فكيف يكون فيما تنزل منزلتها<sup>(٢)</sup> .
- ٣ - أن العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر ، وهذا لا يجوز بالإجماع<sup>(٣)</sup> .
- ٤ - أن حذف ما دلّ عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه ، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين ، فإنه مختلف فيه ، والأكثر على منعه ، وموافقة الأكثر أولى<sup>(٤)</sup> .

وقد تناول هؤلاء المانعون أدلة المجيزين على النحو التالي :

أما قوله - تعالى - : ﴿ وَأَخْتَلَفِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [ الجاثية : ٥ ] : فلا شاهد فيه من أوجه :

- ١ - أن « اختلاف » مجرور بحرف محذوف دلّ عليه المذكور .
- ٢ - أن انتصاب « آيات » على التوكيد للأولى ، ورفعها على تقدير مبتدأ ، أي هي آيات . وعليها فليست « في » مقدرة .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٤٥ .

(٢) ينظر : البسيط ١ / ٣٤٥ - ٣٥٥ .

(٣) ينظر : المساعد ٢ / ٤٧٨ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٨ .

٣ - أن انتصاب « آيات » على إضمار « إن » . وقد نسبه ابن هشام للشاطبي ثم ضعفه لأن إضمار « إن » بعيد<sup>(١)</sup> .

وغير هذه من التأويلات التي تخرج الآية من باب العطف على معمولي عاملين<sup>(٢)</sup> .

وأما قول العرب : « ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة » ، فلا شاهد فيه ؛ لأنه على حذف مضاف ، والتقدير : ولا كل بيضاء شحمة ، وكذلك خرجوا قول أبي دواد :

أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَأَجَّجُ بِاللَّيْلِ نَارًا

إذ التقدير فيه : وكل نار .

قال سيويه : « وتقول : ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة ، وإن شئت نصبت شحمة ، وبيضاء في موضع جر كأنك أظهرت كل فقلت : ولا كل بيضاء . قال الشاعر أبو دواد :

أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَأَجَّجُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام »<sup>(٣)</sup> .

وأما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر المسألة يبدو أنه يميل إلى الرأي المانع العطف على معمولي عاملين ، وذلك لسببين :

١ - تقديره حرف جر لقوله تعالى : ﴿ وَأَخْتَلَفِ ﴾ دل عليه الحرف

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٨٧ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٦ / ١٢٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٦٦ .



المذكور في قوله ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ ﴾ ، وهذا - كما رأينا - هو تخريج المانعين .

٢ - نصّه على أن الآية ليس فيها دليل على العطف على معمولي

عاملين .

والذي ترجح لي في المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه كالكرماني ، وذلك لأن حرف العطف يضعف أن ينوب مناب عاملين ، ولأن شواهد المجيزين تمكن هؤلاء من تأويلها تأويلات تخرجها عن العطف على معمولي عاملين وهي تأويلات أرى أنها صحيحة .

### العطف على الضمير المتصل المرفوع

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾ ٦ وهو بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ﴿ [ النجم : ٦ ، ٧ ] : « هو جبريل عليه السلام ، وهو موصوف من بين الملائكة بزيادة القوة الغريب « ذو مرة » هو الله تعالى ، كقوله : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [ الذاريات : ٥٨ ] « فاستوى » أي على العرش ، والأفق الأعلى : فوق السماوات السبع .

العجيب : « ذو مرة » محمد - عليه السلام - فاستوى قام بعد أن صعق من رؤية جبريل على صورته ، وهو بالأفق الأعلى على الأوجه الثلاث حال للمضمّر في استوى ، وهو رفع بالابتداء « بالأفق » الخبر . الأفق الأعلى : مطلع الشمس . وقيل : جانب من السماء .

الغريب : قال الفراء<sup>(١)</sup> : وهو عطف على الضمير في « استوى » وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في الشعر لأن العطف على ضمير المرفوع المتصل ما لم يؤكد بالضمير المنفصل غير جائز ، ويمكن أن يقال : إنما جاز العطف من غير تأكيد لأن استوى وإن كان يقع للواحد فالغالب عليه أن يقع من اثنين ، فلم يكن المضمّر في استوى مستقلاً فيظهر ، ولهذا جاء مررت برجل سواء والعدم فيعطف على المضمّر في سواء ويمكن أن يقال أيضاً : إنما لم يظهر استقلاً للجمع بين هو وهو<sup>(٢)</sup> .

أورد الكرمانى في تفسير الآيتين السابقتين ثلاثة أسماء قيل بعودة

(١) ينظر : معاني القرآن ٣ / ٩٥ .

(٢) غرائب التفسير ٢ / ١١٥٣ .

الضمير « هو » إليها وهي :

١ - جبريل عليه السلام ، وهو الذي يراه حيث صدر به كلامه .

٢ - لفظ الجلالة « الله » وجعله قولاً غريباً .

٣ - محمد ﷺ ، وعده عجبياً .

وأياً كان الاسم الذي يعود إليه الضمير فلا يؤثر - في رأي الكرماني - في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ إذ جعلها جملة حالية مكونة من مبتدأ وخبر والواو واو الحال .

ثم أورد رأياً للفراء في إعراب تلك الآية وحكم عليه بالغرابة ، وهو أن الواو عاطفة والضمير المنفصل « هو » معطوف على ضمير مستتر في « استوى » ، إلا أن الكرماني - ومع حكمه على هذا الرأي بالغرابة - أوجد له تعليين : أحدهما : أن « استوى » يدل على المشاركة فلم يظهر فاعله<sup>(١)</sup> ، ثانيهما : أن تأكيد الضمير المستتر في « استوى » بضمير منفصل يجعل التقدير : استوى هو وهو وفي اجتماع « هو وهو » ثقل .

ومسألة العطف على الضمير المتصل المرفوع - بارزاً كان أم مستتراً - من المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة ، وقد عقد الأنباري مسألة في الإنصاف<sup>(٢)</sup> لذلك ، ومثله فعل الزبيدي<sup>(٣)</sup> ، وكان الخلاف على النحو التالي :

(١) وصيغة « افتعل » تأتي من معانيها المشاركة نحو اعتوروا : أي تناوبوا ، واختصموا واشتركوا ، ينظر : المغني في تصريف الأفعال ص ١٢٧ وقد مثل مؤلفه ب « استوى » .

(٢) ينظر : ٢ / ١٣ « المسألة ٦٦ » .

(٣) ينظر : ائتلاف النصره ٦٣ .

أولاً : ذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> إلى أن العطف على الضمير المتصل المرفوع جائز من غير توكيد ولا فصل في سعة من غير استقباح ، يقول الفراء :

في تفسير قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۚ ﴾ « فأضمير الاسم في استوى ، ورد عليه هو ، وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه - ولا يكادون يقولون : استوى وأبوه ، وهو جائز ، لأن في الفعل مضمراً »<sup>(٢)</sup> .

واستدلوا على ذلك بالسمع والقياس ، أما من حيث السمع فاستدلوا بقوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۚ ﴾ [ النجم : ٦ ، ٧ ] حيث عطف « هو » على الضمير المرفوع المستتر في « استوى » .

ومجديث علي - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - أنه كان يقول : « كنتُ وأبو بكرٍ وعُمَرُ ، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعُمَرُ ، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعُمَرُ »<sup>(٣)</sup> .

حيث عطفَ « أبو بكر » في الجمل السابقة على الضمير المرفوع « تاء الفاعل » .

وبقول عمر - رضي الله عنه - : « كنتُ وجارٌ لي مِنَ الْأَنْصَارِ »<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ١٣ ، وائتلاف النصرة ٦٣ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٣ ، وهمع

الهوامع ٣ / ٢٢٠ ، والأولى عندهم الفصل .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٩٥ .

(٣) صحيح البخاري كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمر ٣ / ١٣٤٨ .

(٤) السابق كتاب المظالم ، باب الغرفة والعلية المشرفة ٢ / ٨٧١ .

حيث عطف « جار » على الضمير المتصل المرفوع « تاء الفاعل » .

ومن منشور العرب بما رواه سيبويه : « مررت برجل سواء والعدم » <sup>(١)</sup>  
حيث عطف « العدم » على الضمير المستتر في « سواء » وهو ضمير  
مرفوع .

ومن الشعر بقول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَخْلُقُ عُوْدَهُ      وَلَا يَسْتَوِي وَالْخِرُوعُ الْمُنْقَصِفُ

فَعُطِفَ « الخروع » على الضمير المستتر في يستوي ، وهو ضمير في  
محل رفع .

وبقول جرير <sup>(٣)</sup> :

وَرَجَا الْأَخِيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ      مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا

حيث عطف « أب » على الضمير المستتر في « يكن » ، وهو ضمير في  
محل رفع .

وقول الراعي <sup>(٤)</sup> :

فَلَمَّا لِحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً      دَعَا يَا لِكَلْبٍ وَأَعْتَرَيْنَا لِعَامِرٍ

حيث عطف « الجياد » على الضمير المتصل المرفوع في « لحقنا » .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣١ .

(٢) لم أعر على قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣ / ٩٥ .

(٣) ينظر : ديوانه ٥٤١ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢ / ١٤ .

(٤) ينظر : شعر الراعي النميري ص ٢١٢ .

وبقول عمر بن أبي ربيعة<sup>(١)</sup> :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعِاجِ الْفِلا تَعَسَّفَنَ رَمَلا

حيث عطف « زهر » على الضمير المستتر في أقبلت وهو في محل رفع وأما القياس فقالوا : كما جاز العطف على الضمير المتصل المنصوب من غير توكيد ولا فاصل فكذلك الضمير المرفوع<sup>(٢)</sup> .

ووافق الكوفيين في ذلك من المتأخرين ابن مالك<sup>(٣)</sup> ، إذ قال : « ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم ، فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة لرفع المستتر في سواء » . وابنه بدر الدين<sup>(٤)</sup> ، وابن عقيل<sup>(٥)</sup> ، والأشموني<sup>(٦)</sup> ، ونسب أبو حيان الأخذ بهذا الرأي للفارسي وابن الأنباري<sup>(٧)</sup> .

ثانياً : ذهب سيبويه<sup>(٨)</sup> ، والمبرد<sup>(٩)</sup> ، وابن السراج<sup>(١٠)</sup> ، وابن جني<sup>(١١)</sup> ،

(١) ينظر : شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٩٨ ، وتحصيل عن الذهب ٣٨١ الشاهد رقم ٥٦٥ . وفي شرح أبيات سيبويه ٢ / ٨٥ - ٨٦ الشاهد رقم ٤٥٤ وفيه رواية لا شاهد فيها : قلت إذا أقبلت تهادى رويداً .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٩٥ ، والإنصاف ٢ / ١٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٤ - ١٢٤٦ .

(٤) ينظر : شرح الألفية ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٧ ، وحاشية الخضري ٢ / ٦٣١ .

(٦) ينظر : حاشية الصبان ٣ / ١٦٩ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٤ / ٢٠١٣ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٣١ ، ٣٧٨ - ٣٨٠ .

(٩) ينظر : المقتضب ٣ / ٢١٠ ، ٢٧٩ / ٣ .

(١٠) ينظر : الأصول في النحو ٢ / ٧٨ - ٧٩ .

(١١) ينظر : اللمع ١٨٤ .

وابن المرزبان السيرافي<sup>(١)</sup>، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٢)</sup>، والأعلم  
الشتمري<sup>(٣)</sup>، والصيمري<sup>(٤)</sup>، وابن يعيش<sup>(٥)</sup> وابن الحاجب<sup>(٦)</sup>،  
والرضي<sup>(٧)</sup> وغيرهم<sup>(٨)</sup> إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل  
في اختيار الكلام إلا إذا أكد بضمير منفصل نحو قولك :

« ذهب أنا ومحمدٌ » أو فُصِّلَ بينه وبين المعطوف نحو : سرت يوماً  
ومحمدٌ ، وعزي هذا المذهب إلى البصريين<sup>(٩)</sup> .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسمع والقياس ، أما السماع فقد  
جاء كثير من الآيات بالتوكيد كقوله - تعالى - : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ  
الْجَنَّةَ ﴾ [ البقرة : ٣٥ ] وقوله - عز وجل - : ﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرِثُكَ  
فَقَتِلَا ﴾ [ المائدة : ٤٢ ] والفصل كقوله تعالى : ﴿ أَعِذَا كُنَّا تُرَابًا  
وَأَبَاؤُنَا ﴾ [ النمل : ٦٧ ] حيث فصل « تراباً » بين الضمير وما عطف  
عليه ، وقوله - تعالى - : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ [ الرعد : ٢٣ ]

(١) ينظر : شرح أبيات سيويه : ٢ / ٨٥ - ٨٦ « الشاهد : ٢٥٤٥ » .

(٢) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٥٧ - ٩٥٩ .

(٣) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيويه : ١ / ٦٦٧ ، وتحصيل عين الذهب ٣٨١  
« الشاهد : ٥٦٥ » .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٣٩ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٧٤ - ٧٧ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٤ .

(٧) السابق .

(٨) مثل ابن أبي الربيع في البسيط ١ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والخوازمي في : التخمير ٢ / ١٢٧ ،  
والحيدرة اليميني في : كشف المشكل ٣٩٦ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٣ .

ف « من صلح » معطوف على الضمير المرفوع في « يدخلونها » والفاصل بينهما الهاء . وقد اجتمع التوكيد والفاصل في قوله - تعالى - : ﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ [ الأنعام : ٩١ ] حيث عطف « آبائكم » على الضمير المرفوع في « تعلموا » بعد توكيده بالضمير المنفصل « أنتم » وكان « لا » فاصلاً بينهما أيضاً<sup>(١)</sup> .

وأما القياس فلأن الضمير المتصل إما أن يكون بارزاً أو مستتراً ؛ فإن كان بارزاً فهو - لشدة اعتناق الفعل إياه - صار بمنزلة الجزء منه لفظاً ومعنى أما اللفظ فإن آخر الفعل يسكن له ، وأما المعنى فإن الفاعل كالجزء من الفعل لأنه مسبب عنه ، ولهذا فالعطف عليه كالعطف على جزء الفعل أي على حرف من الفعل ، ومن المعلوم أن عطف الاسم على الفعل لا يجوز فكيف بالعطف على جزئه ؟!

وأما إن كان مستتراً فهو كالمعدوم ولا يجوز العطف على المعدوم ، ولأنه في الظاهر عطف اسم على فعل ، ولذا وجب التوكيد بضمير منفصل ليمتاز الضمير المتصل ويستقل ويستبد اسماً ، ولأن الفعل لا يؤكد بالاسم فيعلم أن العطف إنما هو على الضمير .

وجاز مع الفاصل ؛ لأن الكلام يسدُّ مسدَّ التوكيد ويغني عما هو الواجب<sup>(٢)</sup> .

(١) ومثله قوله - تعالى - : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ [ النحل :

٣٥ ] وقوله - تعالى - : ﴿ فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوِنَ ﴾ [ الشعراء : ٩٤ ] .

(٢) للاطلاع على أدلة البصريين السماعية والقياسية ، ينظر : المقتصد ٢ / ٩٥٨ ، والتخمير

٢ / ١٢٧ - ١٢٩ ، والصفوة الصفية ١ / ٧٦٥ - ٧٦٦ ، وشرح الرضي على الكافية

٢ / ٣٣٣ ، والتصريح ٣ / ٦١١ .



وقد ردوا أدلة الكوفيين قائلين : أما قوله - تعالى - : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾ [ النجم : ٦ ، ٧ ] فلا شاهد فيه ؛ لأن الواو حالية وليست عاطفة .

وأما الأحاديث فلا شاهد فيها ؛ لأنها مروية على المعنى .

وأما الشعر فقالوا : نحن نجيز العطف في الضرورة وإنما نمنعه في سعة الكلام واختياره ، ومع هذا فإن بيت عمر بن أبي ربيعة له عندنا رواية لا حجة لكم فيها ، وهي :

وقلت إذا أقبلت تهادى رويداً      كنعاج الملا تعسفن رملاً<sup>(١)</sup>

وأما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة تظهر موافقته للبريين بدليل أنه أعرب قوله - تعالى - : ﴿ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾ جملة حالية مكونة من مبتدأ وخبر والواو واو الحال .

ومما يؤيد حكمي هذا قوله في سورة المسد : « وامراته » رفع بالعطف على الضمير في « سيصلى » والحائل قام مقام التأكيد بالضمير المنفصل<sup>(٢)</sup> .

ولابد لي أن أقف مع التعليلين اللذين ذكرهما الكرمانى في رأي الفراء إذ هما في الظاهر تأييد لما ذهب إليه الفراء إلا أنني أرى فيهما رداً لقول الفراء وتأكيدها لبصريّة الكرمانى ، إذ المقصود فيهما أن يقول للفراء لا دليل في آيتي النجم ؛ لأنه - مع التسليم بأن « هو » معطوف على الضمير

(١) ينظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ٨٥ .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ١٤٠٥ .

المستتر في « استوى » - فئمة سيبان لحذف الضمير المؤكّد وهما : أن استوى دال على المشاركة ، أو الاستثقال من الجمع بين « هو وهو » . وهذان التعليان - فيما تناهى إليّ - لم أجدهما عند غير الكرمانيّ .

والذي ترجّح لي في المسألة هو جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد لكثرة ما جاء به السّماع .

### العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [ البقرة : ٢١٧ ] : « قوله : ﴿ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ في المعطوف ثلاثة أقوال : أحدها « الهاء » في قوله : « به » وهذا بعيد لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار » <sup>(١)</sup> .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [ النساء : ١ ] : « قوله : ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ عطف على ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ومن جرّ فب « باء » محذوف دلّ عليه الباء في قوله « به » <sup>(٣)</sup> .

نصّ الكرمانى في تفسير الآية الأولى على أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، وقدّر جرّ ب « الأرحام » في الآية الثانية بباء محذوف .

ومسألة العطف على الضمير المجرور من المسائل التي اختلف فيها النحاة على النحو التالي :

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٢١٢ .

(٢) هكذا عبارة الكرمانى وهو لا يستقيم إلا إذا كان يريد بعض الجملة وهو « الله » .

(٣) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٢٧٩ .

أولاً: ذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> ويونس<sup>(٢)</sup> وقطرب<sup>(٣)</sup> والأخفش<sup>(٤)</sup> إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار نحو: نظرت إليك ومحمد .

وأخذ به من المتأخرين ابنُ مالك<sup>(٥)</sup> وابن هشام<sup>(٦)</sup> وابن عقيل<sup>(٧)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٨)</sup> ، وغيرهم<sup>(٩)</sup> ، وأجازوه الفراء في موضع<sup>(١٠)</sup> واستقبحه في آخر<sup>(١١)</sup> .

واحتج أصحاب هذا المذهب بالسمع والقياس ؛ فمن السَّماع احتجوا بقراءة حمزة<sup>(١٢)</sup> : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ [ النساء : ١ ] - بجر الأرحام - حيث جاءت مجرورة بالعطف على الضمير في « به » ولم يُعد حرف الجر .

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٣ (م : ٦٥) ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ ، والبحر المحيظ ١٥٦ / ٢ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٠٢٦ .

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٤ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ ، والبحر المحيظ ٨ / ٤٢ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٧٠ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٨ .

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٣ / ٣٤٨ .

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٠ .

(٨) ينظر: البحر المحيظ ٢ / ١٥٦ ، ٨ / ٤٢ .

(٩) مثل السمين الحلبي في الدر المصون ١ / ٥٢٩ ، والسيوطي في الهمع ٣ / ٢٢١ ،

والشنواني في الدر الشنوانية ٣١٤ .

(١٠) ينظر: معاني القرآن ١ / ٢٩٠ .

(١١) السابق ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(١٢) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ١٧٥ ، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٢٤٧ .

وبقوله - تعالى - : ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [ البقرة :  
 ٢١٧ ] حيث عطف ﴿ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ على الضمير المجرور في « به »  
 دون إعادة الجار وبقوله - تعالى - : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ  
 لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ [ الحجر : ٢٠ ] حيث عطف « من » على الضمير المجرور  
 في « لكم » دون إعادة الجار .

واستشهدوا بحديث : « إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل  
 عمالاً »<sup>(١)</sup> .

حيث عطف « اليهود » على الضمير المجرور في « مثلكم » دون إعادة  
 الجار الاسم « مثل » .

وأما مما قيل عن العرب نثراً فاستشهدوا بما روي عن قطرب<sup>(٢)</sup> :

« ما فيها غيره وفرسه » - بجر فرسه - حيث عطف « فرسه » على  
 الضمير المجرور في « غيره » دون إعادة الجار .

ومن الشعر استشهدوا بقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فَالْيَوْمَ قَدْ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا      فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

حيث جُرَّت « الأيام » بعطفها على الضمير في « بك » دون إعادة  
 الجار .

(١) ينظر : صحيح البخاري ، كتاب الإجازة ، باب الإجازة إلى صلاة العصر ٢ / ٧٩٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٥٠ .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو في الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، والأصول في النحو ٢ / ٩٩ ، وشرح

أبيات سيويه لابن السيرافي ٢ / ١٤٥ .

وقول الآخر<sup>(١)</sup> :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدَ خَابَ مَنْ يَصَلِي بِهَا وَسَعِيرِهَا

حيث عطفت « سعيرها » على الضمير المجرور في « بها » دون إعادة الجار .

وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

هَلَّا سَأَلْتِ بِنِّي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمِ ذِي اللُّوَاءِ الْمُحْرِفِ

حيث عطف « أبي » على الضمير المجرور في « عنهم » دون إعادة الجار .

وأما من حيث القياس فاستدلوا بما يلي :

١ - قاسوا الضمير المجرور على الاسم الظاهر<sup>(٣)</sup> ، فكما جاز أن يعطف ظاهر على ظاهر مجرور دون إعادة الجار فكذلك يعطف ظاهر على ضمير مجرور .

٢ - أنه كما جاز في الضمير المجرور البدل والتوكيد - وهما تابعان - فإن العطف جائز .

٣ - أنه كما جاز العطف على الضمير المنصوب دون إعادة الناصب فإن العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار جائز ؛ لأن المنصوب والمجرور فضلتان<sup>(٤)</sup> .

(١) لم أقف على قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٥٣ .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو في معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٦ ، والإنصاف ٢ / ٦ ، والدر المصون ١ / ٥٣٠ .

(٣) ينظر : البسيط في شرح الجمل ١ / ٣٤٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧ .

ثانياً : ذهب البصريون<sup>(١)</sup> إلى منع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارّ ، وعلى رأسهم إمامهم سيبويه إذ قال : « ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرور الاسم ؛ لأنك لا تعطف المظهر على الضمير المجرور . ألا ترى أنه يجوز أن تقول : هذا لك نفسك ، ولكم أجمعين ، ولا يجوز أن تقول هذا لك وأخيك »<sup>(٢)</sup> .

فسيبويه يميز في الضمير المجرور التوكيد ولا يميز العطف .

ووافق سيبويه - فيما ذهب إليه - المبرد<sup>(٣)</sup> ، والزرّاج<sup>(٤)</sup> ، وابن السراج<sup>(٥)</sup> ، والزرّاجي<sup>(٦)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup> ، وابن جني<sup>(٨)</sup> ، والزمخشري<sup>(٩)</sup> ، والعكبري<sup>(١٠)</sup> ، وابن يعيش<sup>(١١)</sup> ، وابن الجاجب وغيرهم<sup>(١٢)</sup> .

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن إعادة الجارّ وردت في القرآن الكريم

- 
- (١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٣ .
  - (٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٨ .
  - (٣) ينظر : المقتضب ٤ / ١٥٢ .
  - (٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ .
  - (٥) ينظر : الأصول في النحو ٢ / ٧٩ .
  - (٦) ينظر : الجمل ص ٨ .
  - (٧) ينظر : الحجة ٣ / ١٢١ .
  - (٨) ينظر : الخصائص ١ / ٤٠٦ .
  - (٩) ينظر : الكشاف ١٢٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٦٢ ، ٤١٨ ، ٥٦٠ ، والمفصل ١٦٠ .
  - (١٠) ينظر : التبيان في إعرابه القرآن ١ / ٢٣٠ .
  - (١١) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٧٧ .
  - (١٢) مثل النيلي في الصفوة الصفية ١ / ٣١٤ ، والحيدرة اليميني في الكشف ٣٩٧ ، والكيشي في الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٠١ ، والشيخ خالد الأزهرى في التصريح ٣ / ٦١٤ .

حيث أعيد الجارّ حرفاً كقوله - تعالى - : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَنْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [ فصلت : ١١ ] ، وقوله : ﴿ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾ [ هود : ٤٨ ] ، وأعيد اسماً كقوله - تعالى - : ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] .

كما احتجوا بما يلي :

١ - أن الضمير المجرور شبيه التنوين ومنزل منزلته بدليل معاقبته له في نحو قولك : غلامٌ فإن أضفته قلت غلامك فقام الضمير المجرور « الكاف » مقام التنوين .

٢ - أن الضمير المجرور لا يجوز فصله ولا يلفظ به إلا متصلاً والتنوين كذلك فقد شابهه لفظاً ومعنى<sup>(١)</sup> .

٣ - أن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ويجوز لكل واحد منهما أن يعطف على الآخر كقولك : مررت بزيد وخالد فيجوز أن تقول : مررت بخالد و زيد ، وبما أنه لا يجوز عطف الضمير المجرور على ما قبله فلا تقول : مررت بزيدوك - لم يجوز عطف الضمير المجرور على ما قبله إلا بإعادة الجارّ ونسب هذا القول للمازني<sup>(٢)</sup> .

٤ - أن الضمير المجرور شديد الاتصال بالجار ، ودليل ذلك أنه لا يوجد ضمير مجرور منفصل بإزاء « أنت » في المرفوع و « إياك » في المنصوب ، وبسبب هذا الاتصال الشديد صار الضمير مع جاره كالكلمة

(١) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٦٠ ، والإنصاف ٢ / ٦ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ .



الواحدة ، والعطف عليه - حينئذٍ - كالعطف على بعض الكلمة فلم يجز  
ووجب تكرير العامل<sup>(١)</sup> .

وقد ردّوا أدلة الكوفيين على النحو التالي :

أما قوله - تعالى - : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾  
[ النساء : ١ ] فلا شاهد فيه ؛ لأن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي واو  
القسم ، و « الأرحام » مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله - تعالى - :  
﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ . ولو سلّمنا أن الواو عاطفة فإنّ الأرحام  
مجرور بـ « باء » مقدرة غير الملفوظ بها ، والتقدير : « وبالأرحام »  
فحذفت لدلالة الأولى عليها<sup>(٢)</sup> .

وقد ضعف قوم هذه القراءة منهم الفراء<sup>(٣)</sup> ، والزجاج<sup>(٤)</sup> ،  
والزخشري<sup>(٥)</sup> .

وأما قوله - تعالى - : ﴿ وَكُفِّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ ﴾ [ البقرة :  
٢١٧ ] فلا شاهد فيه لأن « المسجد الحرام » معطوف على « سبيل الله »  
وليس على الضمير المجرور في « به »<sup>(٦)</sup> .

وقوله - تعالى - : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾

(١) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٦٠ ، والكشاف ٢١٥ - ٢١٦ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٥٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ .

(٥) ينظر : الكشاف ٢١٥ .

(٦) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٦٠ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٠٢ .

[ الحجر : ٢٠ ] لا شاهد فيه لأن « من » في موضع نصب بالعطف على « معاش » أي : جعلنا لكم فيها المعاش والعييد والإماء .

وهكذا تأوّل البصريون شواهد الكوفيين إما بتقدير أنّ الواو غير عاطفة أو بتأويل ما بعدها بالعطف على غير الضمير المجرور<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : ذهب الجرمي والزيادي<sup>(٢)</sup> إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ إذا أكد بضمير رفع منفصل نحو قولك : نظرت إليك أنت ومحمد . وقد نُسب هذا الرأي إلى الفراء<sup>(٣)</sup> ، ورده الرضي<sup>(٤)</sup> .

أمّا الكرمانى فلا نستطيع معرفة وجهته حتى نستعرض نصّه الآتي في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ [ الجن : ٣ ] حيث قال : « الغريب : أجاز الفراء أن يكون « وأنه تعالى » عطفاً على الهاء في قوله : ﴿ آمنا به ﴾ وهذا - مع امتناعه عند البصريين - جائز لأنه كثر حذف الباء مع أنّ<sup>(٥)</sup> .

وبضم هذا النص مع ما صدرت به المسألة من نصوص الكرمانى أستطيع القول إن رأي الكرمانى هو : عدم العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارّ إذا كان المعطوف اسماً صريحاً ، وجواز ذلك إن كان المعطوف جملةً مصدرية بـ « أنّ » . معللاً أن حذف حرف الجر معهود مع أنّ .

(١) ينظر : الإنصاف / ٢ / ٧ - ٨ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك / ٢ / ١٢٠٧ ، وهمع الهوامع / ٣ / ٢٢٢ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك / ٢ / ١٢٠٧ ، وحاشية الصبّان / ٣ / ١٧١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية / ١ / ٣٢٠ .

(٥) غرائب التفسير / ٢ / ١٢٥٩ .

وهذا التفصيل - فيما تنهى إليّ - لم أجده عند غيره وأظنه من  
تفرداته<sup>(١)</sup> .

والذي ترجّح لي في المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون من جواز  
العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وذلك لما يلي :

١ - كثرة وروده في القرآن الكريم والحديث الشريف وقول العرب نثراً  
وشعراً .

٢ - في التسليم برأي الكوفيين بُعدٌ عن التقدير والتأويل .

(١) لأنّ الفراء الذي تابعه الكرمانى في هذا الموطن يجوز أصلاً العطف على الضمير المجرور من  
غير إعادة الجار في مواطن أخرى فلم يصف جديداً عندما جعل قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنَّهُ  
تَعَلَّىٰ جَدًّا رَبِّنَا ﴾ معطوفاً على الضمير المجرور في « به » .

### البدل من ضميري المتكلم والمخاطب

قال الكرمانى في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ كَتَبَ عَلَيَّ نَفْسِيهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ الأنعام : ١٢ ] : « قوله : الذين خسروا محله رفع بالابتداء ، فهم خبره ، ودخل الفاء في الخبر لكونه موصولاً .

العجيب : قال الأخفش<sup>(١)</sup> : محله نصب بالبدل من ضمير المخاطبين في قوله « ليجمعنكم » ، وفي قوله بعد ؛ لأنه لا يجوز البدل من ضمير المخاطب ولا من ضمير المتكلم إلا في ضرورة الشعر ، لما في البدل من البيان والتعريف اللذين يقعان بالوصف ، فامتنع الضميران منه ، كما امتنع الضمير من الوصف أصلاً<sup>(٢)</sup> .

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ [ الأحزاب : ٢١ ] : « قوله : لمن كان » بدل من قوله « لكم » وفيه بعد ، لأنه لا يجوز البدل من ضمير المخاطب ، والأظهر أنه صفة الأسوة ، أي أسوة حسنة ثابتة لمن كان يرجو الله<sup>(٣)</sup> .

فالكرمانى ينص على عدم جواز البدل من ضمير المخاطب وضمير المتكلم إلا في ضرورة الشعر معللاً بأن في البدل تعريفاً وبياناً يفيدهما المبدل منه من البدل ، ولأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاجان إليهما

(١) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٤٨٢ .

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٥٤ .

(٣) السابق ٢ / ٩١٤ .

امتنعا من البدل كما امتنعا من الوصف . وفي آية الأحزاب قدر الكرمانى قوله - تعالى - : ﴿ لِمَن كَانَ ﴾ تقديراً آخر يخرج من باب البدل ، حيث أعربه صفة ثانية لأسوة فيكون التقدير : أسوة حسنة ثابتة ، وهذا تقدير مستقيم مع المعنى .

والإبدال من ضميري المخاطب والمتكلم محط خلاف بين النحاة ؛ فذهب الأخفش<sup>(١)</sup> والكوفيون<sup>(٢)</sup> إلى جواز ذلك مطلقاً مستدلين بقوله - تعالى - ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ الأنعام : ١٢ ] . قال الأخفش : « فنصب لام « ليجمعنكم » لأن معنى « كتب » كأنه قال « والله ليجمعنكم » ثم أبدل فقال ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ أي : ليجمعن الذين خسروا أنفسهم<sup>(٣)</sup> .

فهم يرون أن « الذين خسروا » بدل من ضمير المخاطبين في « ليجمعنكم » واستدلوا بحديث : « أتينا النبي ﷺ نفرًا من الأشعرين »<sup>(٤)</sup> حيث جاء « نفرًا » بدلاً من ضمير المتكلمين في « أتينا » .

ويقول حميد بن ثور الهلالي<sup>(٥)</sup> :

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني  
حميداً قد تدرى السناما

(١) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٤٨٢ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٠٤٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٤٨٢ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري كتاب المغازي ، باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن ٤ / ١٥٩٣ .

(٥) ينظر : ديوانه ١٣٣ ، والبيت في المساعد ٢ / ٤٣٢ ، وبلا نسبة في الدر المصون

فـ « حميداً » بدل من ياء المتكلم في « فاعرفوني » .

وبقول ذي الرمة<sup>(١)</sup> :

وَشَوْهَاءَ تَعْدُوْا بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى      بِمُسْتَلْتَمٍ مِّثْلِ الْفَيْقِ الْمَرْحَلِ

فـ « بمستلتم » بدل من ياء المتكلم في « بي » .

وبقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

بِكُمْ قَرِيْشٍ كُفَيْنَا كُلَّ مُعْضَلَةٍ      وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيْلًا

فـ « قريش » بدل من ضمير المخاطبين في « بكم » .

وَسَمِعَ الْكَسَائِيَّ : « إِلَيَّ أَبِي عَبْدُ اللَّهِ » فـ « أبي » بدل من ضمير المتكلم

في « إليّ »<sup>(٣)</sup> .

وذهب سيبويه إلى منع البدل من ضميري المتكلم والمخاطب حيث قال<sup>(٤)</sup> : « فإذا قلت بي المسكين كان الأمر ، أو بك المسكين مررت ، فلا يحسن فيه البدل ، لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني » .

ووافق سيبويه في مذهبه أبو العباس المبرد<sup>(٥)</sup> ، والزجاج<sup>(٦)</sup> ،

(١) ينظر ديوانه ٣ / ١٤٩٩ ، والبيت في شرح التسهيل ٣ / ٣٣٤ .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٦٥ ، والتصريح ٣ / ٦٥٢ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٠٤٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٧٦ ، وإن كان ذهب في موطن آخر إلى جوازه حيث قال : « فالبدل أن

تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ... ومطرنا سهلنا وجبلنا ، ومطرنا السهل والجبل »

ينظر الكتاب ١ / ١٥٨ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢ / ٢٧٣ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٣٢ .

وأبو جعفر النحاس<sup>(١)</sup> ، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٢)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٣)</sup> ،  
وغيرهم<sup>(٤)</sup> .

وعزي هذا المذهب إلى جمهور البصريين<sup>(٥)</sup> .

واستدل أصحاب هذا المذهب بدليل عقلي حيث قالوا : « لأن البدل  
إنما يؤتى به للبيان غالباً والحاضر<sup>(٦)</sup> متميز بنفسه فلا فائدة في البدل  
منه »<sup>(٧)</sup> .

وقد ردوا الاستدلال بأدلة المجيزين على النحو التالي :

- أمّا الآية الكريمة فلا شاهد فيها إذ إن قوله : « لأولنا » متعلق  
بمحذوف صفة لـ « عيد » .

- وأما الحديث فـ « نفر » خبر مبتدأ محذوف تقديره : « نحن » .

- وأمّا « حميداً » فمنصوب على الاختصاص .

- وأمّا « بمستلثم » فمن باب التجريد ، وهو معروف لدى أهل  
البيان .

(١) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٥٨ ، ٤ / ٣٦ .

(٢) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٣٠ - ٩٣٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٧٠ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٤٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣١٥ ،  
٢ / ٣٣٢ ، والبسيط ١ / ٣٩٦ .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٠٤٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٩١ .

(٦) يشمل ضميري المتكلم والمخاطب .

(٧) ينظر : الدر المصون ٢ / ٦٥٢ .

- وأما « قريش » فالرواية بالرفع على أنه منادى نون ضرورة كقول الأحوص<sup>(١)</sup> :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وذهب جماعة من النحاة إلى جواز البدل من ضميري المتكلم والمخاطب في الأحوال التالية :

١ - إن كان بدل بعض من كل نحو : « اشتريتك نصفك » فـ « نصفك » بدل بعض من ضمير المخاطب في « اشتريتك » .

وكقول العُدَيْلِ<sup>(٢)</sup> :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ      رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

فـ « رجلي » الأولى بدل بعض من ضمير المتكلم في « أوعدني » .

٢ - إن كان بدل اشتمال ، نحو قولك : « أعجبتني علمك » فـ « علمك » بدل اشتمال من تاء الخطاب في « أعجبتني » .

وكقول عدي بن زيد<sup>(٣)</sup> :

ذَرِينِي إِنْ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا      وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلْمِي مُضَاعَا

فـ « حلمي » بدل اشتمال من ياء المتكلم في « ألفتني » .

(١) ينظر : ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢ / ٢٠٢ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب ٢ / ٣٦٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٩١ .

(٣) ينظر : ديوانه ٣٥ ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٥٦ ونسبه لرجل من بجيلة أو خثعم ،

ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ .



٣ - إن كان بدل كل من كل وأفاد إحاطة وشمولاً وبياناً ، كقوله  
تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا  
وَأَآخِرِنَا ﴾ [ المائدة : ١١٤ ] فكلمة « أول » بدل كل من الضمير « نا »  
المجرور باللام ، ولذلك أعيد عامل الجر ، وذلك لإفادة البدل الإحاطة  
والشمول .

وأبرز من قال بهذا المذهب ابن مالك<sup>(١)</sup> ، وابنه بدر الدين<sup>(٢)</sup> ،  
والمرادي<sup>(٣)</sup> ، وابن هشام<sup>(٤)</sup> .

وجعله ابن الشجري<sup>(٥)</sup> ، وابن الأثير<sup>(٦)</sup> في بدل بعض من كل وبدل  
الاشتمال فقط .

وزاد الشنواني على هذه الأنواع بدل الغلط ومثل له بقوله : « ركبتك  
الحمار ، وركبتي الحمار »<sup>(٧)</sup> .

وذهب قطرب<sup>(٨)</sup> إلى أن البدل من ضميري المتكلم والمخاطب جائز في  
الاستثناء ، واستدل بقوله - تعالى - : ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة  
إلا الذين ظلموا منهم ﴾ [ البقرة : ١٥٠ ] .

(١) ينظر : شرح التنهيل ٣ / ٣٣٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٨١ .

(٢) ينظر : شرح الألفية ٥٥٨ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٠٤٤ - ١٠٤٥ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٥) ينظر : الأمالي ٢ / ٩٣ ، وجعل من هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ  
بِقَدَرٍ ﴾ .

(٦) ينظر : البديع ١ / ٣٤٩ - ٣٥١ .

(٧) ينظر : الدررة الشنوانية في شرح الأجرومية ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٨) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٠٤٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٩١ .

وقد أورد الكرمانى رأي قطرب ، وضعفه حيث قال : « والعجيب : قول قطرب : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ في محل جر بـ « على » أي إلا على الذين ظلموا ، وهذا بعيد لفظاً ومعنى »<sup>(١)</sup> .

وقد أدخل الصبان قول قطرب في بدل بعض من كل حيث قال في مقال مشابه له وهو قول الأشموني : « ما ضربتكم إلا زيدا » : « بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه »<sup>(٢)</sup> .

أما الكرمانى فمما نقلته نجاه ينحو منحى مانعي مجيء البديل من ضميري المتكلم والمخاطب .

والذي ترجح لي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه من جواز البديل من ضميري المتكلم والمخاطب إن كان بدل بعض من كل أو بدل اشتمال ، أو بدل كل من كل مفيداً للإحاطة والتوكيد ؛ لما فيه من إضافة فائدة وبيان لهذين الضميرين ، ولأن نصوصاً كثيرة تؤيد استعماله .

(١) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ١٨٥ .

(٢) ينظر : حاشيته على الأشموني ٣ / ١٩١ .

### تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها

قال الكرماني في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [ النساء : ٢٤ ] : « نصب على المصدر لأن المعنى حرمت عليكم تحريمه ، وقيل : منصوب بفعل مضمر ، أي الزموا كتاب الله .

الغريب : نصب على الإغراء ، والتقدير : عليكم كتاب الله فقدم ، كقول الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دونكا      إني رأيت الناس يحمدونكا

وهذا بعيد ، لأن ما انتصب على الإغراء لا يتقدم على ما ينصبه <sup>(١)</sup> نصّ الكرماني على أن « كتاب » منصوب على المصدر ، ثم أورد قولاً يرى أنه مفعول به لفعل محذوف ، ولم يعلق عليه ، وأتى برأي يرى أصحابه أنّ « كتاب » منصوب على الإغراء تقدم على عامله « عليكم » وضعف هذا الرأي معللاً أن المنصوب على الإغراء لا يتقدم على ناصبه لفظ الإغراء .

ومسألة تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها من المسائل التي اختلف فيها النحاة على النحو التالي :

أولاً : ذهب الكوفيون <sup>(٢)</sup> إلى جواز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها ويُعدُّ الكسائي أكثر من نادى بهذا الرأي <sup>(٣)</sup> .

(١) غرائب التفسير ١ / ٢٨٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢١٠ (مسألة : ٢٧) والتبيين ٣٧٣ (مسألة : ٥٩) ، والكافي في الإفصاح ٣ / ١١٥٤ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٢ / ٣٤٥ ، والتصريح ٤ / ١٦١ ، والهمع ٣ / ١٠٣ .

واحتج أصحاب هذا الرأي بالسمع والقياس ، أمّا السماع فاحتجوا بالآية السابقة حيث قالوا : التقدير : عليكم كتاب الله أي : الزموا كتاب الله ، فنصب « كتاب الله » بـ « عليكم » فدلّ على جواز تقديم معمول أَلْفَاظُ الْإِغْرَاءِ عَلَيْهَا .

وبقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

يَا أَيُّهَا الْمَانِحُ دَلْوِي دُونَكَ      إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

فالتقدير : « دونك دلوي » حيث نصب « دلوي » بـ « دونكا » .

أمّا القياس فقالوا : هذه أَلْفَاظُ نَابَتِ عَنِ الْفِعْلِ وَقَامَتْ مَقَامَهُ فَقَوْلُكَ - مثلاً - : « عليك زيدا » أي : الزم زيدا ، ومن المتفق عليه أنّ الفعل يجوز تقديم معموله عليه فكذلك ما ناب عنه وقام مقامه<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : ذهب سيبويه إلى منع تقديم معمول أَلْفَاظُ الْإِغْرَاءِ عَلَيْهَا حيث قال : « واعلم أنه يقبح : زيدا عليك ، وزيدا حذرَكَ ، لأنه ليس من أمثلة الفعل فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلا أن تقول زيدا فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقوى هذا قوة الفعل ، لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل<sup>(٣)</sup> » .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ ، وأسرار العربية ١٦٥ ، والإنصاف ١ / ٢١٠ ، والتصريح ٤ / ١٦١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢١١ ، والتبيين ٣٧٣ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٢٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

ووافقه المبرد<sup>(١)</sup> ، والزجاج<sup>(٢)</sup> ، وابن السراج<sup>(٣)</sup> ، وقال به الفراء<sup>(٤)</sup> من الكوفيين ، وذهب إليه من المتأخرين الزمخشري<sup>(٥)</sup> ، وابن مالك<sup>(٦)</sup> ، وابن أبي الربيع<sup>(٧)</sup> ، والرضي<sup>(٨)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٠)</sup> ، وغيرهم<sup>(١١)</sup> .

واحتجوا بقولهم : إن هذه الألفاظ ضعيفة وليست بقوة الفعل وإنما هي محمولة عليه ، ولا تتصرف تصرفه فيجب أن لا تتقدم عليها معمولاتها . قال المبرد - في باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر - : « ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الفعل »<sup>(١٢)</sup> .

وقاسوا هذه الألفاظ على فعل التعجب وعلى « نعم » و « بئس » فقالوا لما كان فعل التعجب و « نعم » و « بئس » أفعالاً لا تتصرف وامتنع

- 
- (١) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٠٢ .  
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٦ .  
(٣) ينظر : الأصول في النحو ١ / ١٤٢ .  
(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٦٠ .  
(٥) ينظر : الكشاف ٢٣١ .  
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٤ .  
(٧) ينظر : الكافي في الإفصاح ٣ / ١١٥٥ .  
(٨) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٨٩ .  
(٩) ينظر : البحر المحيط ٣ / ٢٢٢ .  
(١٠) ينظر : أوضح المسالك ٤ / ٨١ .  
(١١) مثل الصيمري في التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٠ ، ومكي القيسي في مشكل إعراب القرآن ١ / ١٩٤ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ٢ / ٣٤٥ ، والأزهري في التصريح ٤ / ١٦١ .  
(١٢) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٠٢ .

تقديم منصوبها عليها فكذلك ألفاظ الإغراء لا يتقدم معمولها عليها لأنها غير متصرفة<sup>(١)</sup> .

وقد ردُّوا أدلة الكوفيين فقالوا : أمّا احتجاجهم بقوله - تعالى - :  
﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ فليس فيه حجة لأن ﴿ كِتَابَ ﴾ ليس منصوباً  
بـ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ وإنما منصوب لأنه مصدر « مفعول مطلق » لفعل مُقَدَّرٌ دلَّ  
عليه ما قبله ، فقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ وما بعده يدل على :  
كتب ذلك عليكم ، و « عليكم » - حينئذٍ - متعلق بالمصدر أو بالعامِل  
المقدر ، ولهذا نظائر ومنه قول أبي كبير الهذلي<sup>(٢)</sup> :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ      مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طِيَّ الْحَمَلِ

فقوله : « طي الحمل » منصوب لأنه مصدر والعامِل فيه فعل مقَدَّرٌ  
والتقدير : طوي طيَّ الحمل ، ولم يظهر لدلالة ما قبله عليه .

قال أبو علي : « وقوله سبحانه « كتاب الله عليكم » ليس على معنى :  
عليكم كتاب الله ، ولكن كتاب مصدر دلَّ على الفعل الناصب له ما  
تقدم ، وذلك أن قوله سبحانه : « حرمت عليكم أمهاتكم » فيه دلالة على  
أن ذلك مكتوب عليهم فانتصب كتاب الله بهذا الفعل الذي دلَّ عليه ما  
تقدمه من الكلام<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : الكافي في الإفصاح ٣ / ١١٥٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٣٥٩ ، وشرح أبيات سيويه للسيرافي ١ / ٣١٥ ، والخصائص

٩٣ / ٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي ١٩٢ .

وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

يَا أَيُّهَا الْمَانِحُ دَلْوِي دُونَكَ

فمردود من وجهين :

أحدهما : أن « دلوي » يحتمل أن يكون في موضع رفع : إما مبتدأ والتقدير : دلوي عندك<sup>(١)</sup> ، وإما خبر ، والتقدير : هذا دلوي دونك<sup>(٢)</sup> .

ثانيهما : لو سلّمنا بكونه في موضع نصب فليس بـ « دونك » وإنما يكون مفعولاً به لفعل محذوف ، والتقدير : خذ دلوي ، و « دونك » مفسر له<sup>(٣)</sup> .

وأما الكرمانى فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يتبين أنه ينحو منحى البصريين المانعين تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها ، وهذا واضح من اعتراضه على من جعل ( كتاب ) منصوباً على الإغراء ، وقوله : « لأن ما انتصب على الإغراء لا يتقدم عليه » .

ورأينا أنه يرى أن « كتاب » منصوب على المصدر ، وهذا ما ارتضاه البصريون - كما أسلفت - .

والذي ترجّح في المسألة هو عدم تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها وفاقاً للبصريين ومن أخذ برأيهم كالكرمانى ، وذلك للأسباب التالية :

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٠ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢١٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٢١٦ ، والكافي ٣ / ١٥٥٦ ، والتصريح ٤ / ١٦٣ .

- ١ - ضعف هذه الألفاظ الناشئة عن شبهها بالفعل وعدم تصرفها لا يمكنها من العمل فيما يتقدم عليها .
- ٢ - تمكن البصريون من رد أدلة الكوفيين وتأويلها تأويلاً يرتضيه العقل ويقبله الفكر النحوي .
- ٣ - قلة الشواهد الكوفية التي لا يصحُّ معها خرم القاعدة البصرية .



# الفصل الثالث

## ملامح شخصية الكرماني النحوية في تفسيره

ويشتمل على :

١ - موقف الكرماني من السماع والقياس .

٢ - مصطلحاته النحوية .

٣ - مصادره النحوية .

٤ - أثره في المتأخرين .

٥ - انفراداته .

٦ - مذهبه النحوي .

### توطئة

عندما فرغت من دراسة المسائل التي وردت في الفصلين السابقين وجدت أن للكرمانى شخصية نحوية متميزة لها مكانتها وأهميتها لعل تلك المسائل لا تبينها على الوجه الذي أريد فرحت أتلمس وسائل أخرى معينة على كشف هذه الشخصية فعرضت لموقفه من السماع والقياس ، ومصطلحاته ومصادره النحوية ، وأثره فيمن جاء بعده ، وما حفظه لنا تفسيره من آراء انفرد بها ثم الخلوص إلى مذهبه النحوي وهذا ما سأجلبه خلال هذا الفصل .

## موقف الكرمانى من السماع والقياس

أولاً : موقفه من السماع :

تعريف السّماع :

السماع هو الكلام العربى الفصيح المنقول النقل الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة<sup>(١)</sup> . وقال الجرجاني : « هو ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته »<sup>(٢)</sup> . وقال السيوطى : « وأعني به ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته »<sup>(٣)</sup> .

مصادر السماع :

للسماع مصادر ثلاثة هي<sup>(٤)</sup> :

١ - القرآن الكريم وقراءاته .

٢ - الحديث الشريف .

٣ - كلام العرب الفصحاء نثراً وشعراً .

ويُعَدُّ السماع الأصل الأول من أصول النحو ؛ لأن النحو قام - بداية - على عاتقه ، ولأن الحفاظ على أهم مصادره - أعني القرآن الكريم - كان أسمى وأجَلُّ هدف قُعدَّ النحو من أجله .

(١) ينظر : لمع الأدلة ٨١ .

(٢) ينظر : التعريفات ١٢١ .

(٣) ينظر : الاقتراح فى أصول النحو ٢٤ .

(٤) ينظر : لمع الأدلة ٨٣ ، والاقتراح فى أصول النحو ٢٤ ، والأصول ١٠٣ ، وفى أصول

النحو ٢٨ .

ولمعرفة موقف الكرمانى من السماع والاعتماد عليه في إثبات رأي أو معارضة آخر لا بد لنا من وقفة مع مصادر وأنواع هذا الأصل ومدى إفادته منها :

### ١ - القرآن الكريم :

القرآن الكريم هو كلام الله المنزه المنزل على رسوله ﷺ ، وهو أرقى النصوص وأعظمها « وهو عند النحويين أوثق مصادر السماع وأعلاها ، يلوذون بآياته ، ويستندون إليها في تقرير قواعدهم ، وبيان أحكامهم »<sup>(١)</sup>.

إلا أن النحاة تفاوتت آراؤهم حول بعض القراءات ؛ فمن قابل لها ومحتج بها ومن راد لها ومضعف إياها .

أما الكرمانى فلكى نكشف موقفه من القراءات نستعرض ما يلي :

١ - قراءة ابن عامر<sup>(٢)</sup> في قوله - تعالى - : ﴿ وكذلك نجى المؤمنين ﴾ [ الأنبياء : ٨٨ ] ، حيث قرأها بنون واحدة مضمومة وجيم مضعفة . وقد تعرضت هذه القراءة لطعن وتضعيف من النحاة ؛ حيث ضعّفها الفراء ووصفها باللحن ونسبها إلى عاصم إذ قال : « وقد قرأ عاصم - فيما أعلم - « نجى » بنون واحدة ونصب لـ « المؤمنين » كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك »<sup>(٣)</sup> .

وكذلك فعل الزجاج إذ قال عن هذه القراءة : « فلحن لا وجه له »<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : الكافي في الإفصاح على مسائل الإيضاح ١ / ١٩٩ .

(٢) ينظر : النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٢٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢١٠ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٤٠٣ .

وفعل مثلهما ابن جرير الطبري<sup>(١)</sup> ، ومكي القيسي<sup>(٢)</sup> .

أمّا الكرمانى فقد دافع عنها وبيّن أنها ثبتت بأسانيد لا يمكن ردّها حيث قال : « واختلف النحاة في قراءة ابن عامر ، فقال بعضهم : هو خطأ ، وهذا القول عند الفراء إقدام عظيم ، لأن من عرف الأسانيد ، وعرف أن هذا ثبت بطرق ثبت بها جميع القرآن فلا يمكن دفعه »<sup>(٣)</sup> .

٢ - قراءة ابن عامر<sup>(٤)</sup> في قوله - تعالى - : ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثير المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ [ الأنعام : ١٣٧ ] ببناء « زُيِّن » للمجهول ، ورفع « قتل » على أنه نائب فاعل وهو مضاف ، ونصب « أولادهم » مفعولاً به ، وجر « شركائهم » مضافاً إليه فصل بينه وبين المضاف « قتل » بالمفعول به « أولادهم » .

وقد تعرّضت هذه القراءة - أيضاً - للطعن والتضعيف من النحاة والمفسرين كابن جرير الطبري<sup>(٥)</sup> ، ومكي القيسي<sup>(٦)</sup> ، وأبو البركات الأنباري<sup>(٧)</sup> ، والزمخشري الذي كان طعنه أوقع وتضعيفه أشد إذ قال : « وأما قراءة ابن عامر : قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً »<sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : جامع البيان ١٠ - ١٧ / ٨٢ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٨٢ .

(٣) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٧٤٦ .

(٤) ينظر : النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٦٤ .

(٥) ينظر : جامع البيان ٥ - ٨ / ٤٤ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٢ .

(٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٤٢ .

(٨) ينظر : الكشاف ٣٤٨ .

أما الكرمانى فقد أورد القراءة ورأى أنها سنة متبعة فأحاطها بكل تقدير واحترام قال : « وقراءة ابن عامر « زين » - بضم الزاي - « قتل » <sup>(١)</sup> رفع « أولادهم » نصب « شركائهم » جر ، عالية في الإسناد موافقة لإمامهم ، ثم قال : « وإن كانت نازلة في الإعراب » أي في نظر المعربين .

ولم يكتف أن يصفها بالعلو بل أورد لها شواهد شعرية مؤيدة حيث قال : « ولأن الإحالة بين المضاف والمضاف إليه بالشعر كثيرة ، قال :

لله در اليوم من لامها .....

وقال :

كما خُطَّ الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أويزيل

وأورد غيرها من الأبيات مُدلاً بها على صحة القراءة <sup>(٢)</sup> .

٣ - قراءة حمزة <sup>(٣)</sup> : ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي ﴾ [ إبراهيم : ٢٢ ] بكسر الياء في « مصرخي » .

وهذه القراءة - كسابقتيها - تعرضت لهجوم وتضعيف بعض النحاة قال الزجاج : « وقرأ حمزة والأعشى بمصرخي بكسر الياء ، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين » <sup>(٤)</sup> .

(١) يريد : رفع « قتل » ونصب « أولادهم » وجر « شركائهم » .

(٢) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، وينظر ص ١٥٤ من هذه الرسالة مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

(٣) ينظر : المبسوط في القراءات العشر ٢٥٦ ، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٢٩٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٥٩ .

ومن ضعفها ابن الأنباري<sup>(١)</sup> ، والزخشي<sup>(٢)</sup> .

أما الكرماني فقد أوردتها ودافع عن صاحبها ، وردَّ على من ضعفها وأوجد لها تخريجات تتفق مع القواعد النحوية إذ قال : « قوله : « بمصرخي » القراءة على فتح الياء إلا حمزة فإنه كسرهما . قال القتيبي<sup>(٣)</sup> : المسكين حمزة ، ظن أن الباء تجر كلما اتصلت به . وهذا دأبه في التشنيع على أئمة المسلمين ، بل المسكين القتيبي حيث لم يعرف وجه قراءة حمزة ، ولها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه حرَّك بالكسر لالتقاء الساكنين .

الوجه الثاني : أن ذلك لغة لبعض العرب يكسرون الياء ويشبعونها<sup>(٤)</sup> ، قاله أبو علي في الحجة<sup>(٥)</sup> وأنشد :

قال لها هل لك يا تافي      قالت له ما أنت بالمرضي

وقال آخر :

ماض إذا ما هم بالمضي

والوجه الثالث : أنه كسرهما لمجاورة كسرة « إني »<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٤٢ .

(٢) ينظر : الكشف ٥٥٠ .

(٣) يقصد ابن قتيبة . ينظر : تأويل مشكل القرآن ٦٢ .

(٤) هذه لغة بني يربوع وفق ما جاء في الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢ / ٧١٠ .

(٥) ينظر : الحجة ٤ / ٤١٥ ، ٥ / ٢٩ .

(٦) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٥٧٧ .

وهكذا دأب الكرمانى مع القراءات يحترمها ويدافع عنها ويقبلها ويحشد لها ما يؤيدها من كلام العرب .

### طريقة الكرمانى فى عرض القراءات والاحتجاج بها :

تعددت طرق الكرمانى فى الاحتجاج بالقراءات ، وذلك على النحو

التالى :

١ - يورد القراءة وينسبها إلى صاحبها مثل : « قياساً على قراءة ابن عامر »<sup>(١)</sup> ، « وقريب من هذا قراءة يزيد »<sup>(٢)</sup> ، « إلا حمزة كسرهما »<sup>(٣)</sup> .

٢ - ينسب القراءة إلى المصحف نحو : « فى مصحف أبيّ كدوران الذى يغشى عليه »<sup>(٤)</sup> ، و« فى مصحف ابن مسعود على قلب كل متكبر جبار »<sup>(٥)</sup> .

٣ - يورد القراءة ويبين أنها شاذة نحو : « وقد قرئ به فى الشواذ »<sup>(٦)</sup> ، و« قرئ فى الشواذ بالنصب »<sup>(٧)</sup> ، و« تقوية القراءة الشاذة »<sup>(٨)</sup> .

٤ - يصف القراءة بأنها غريبة نحو : « وقرئ به فى الغريب »<sup>(٩)</sup> .

---

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٧٧ .

(٢) السابق ٢ / ٧٧٦ .

(٣) السابق ١ / ٥٧٧ .

(٤) السابق ٢ / ٩١٣ .

(٥) السابق ٢ / ١٠٣١ .

(٦) السابق ١ / ٤٣٨ .

(٧) السابق ٢ / ٧٦٠ .

(٨) السابق ٢ / ٩٣٧ .

(٩) السابق ١ / ٦٩٢ .



٥ - يورد القراءة ولا ينسبها أو يبين نوعها نحو « وقرئ به »<sup>(١)</sup> ،  
و « قد قرئ به »<sup>(٢)</sup> .

ولعلّ ما يؤكد هذا المنهج المسائل المدروسة في البحث .

### موقفه من الاستشهاد بالحديث :

لقد كان الكرمانى في تفسيره مُقلّاً من الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف فمن خلال تفتيشي لهذا التفسير لم أجده يستخدم الاستشهاد بالحديث إلا في موطن واحد ، وهو حمل « إنّ » على معنى « نعم » حيث قال : « وروي بإسناد عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته : « إنّ الحمد لله نحمده » - برفع الحمد - حمل « إنّ » على معنى « نعم »<sup>(٣)</sup> .

فالكرمانى - إذاً - مع من يرون التقليل من الاستشهاد بالحديث الشريف للقضايا النحوية .

### موقف الكرمانى من الاستشهاد بأقوال العرب :

للعرب أقوال نثرية حفظت وانتشر بعضها حتى صار مثلاً ، وبقي الآخر متداولاً فقرب من كونه مثلاً ، وهذه الأقوال عوّل عليها النحاة في الاستشهاد لقضاياهم .

أمّا الكرمانى فقد كان مقلّاً في الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم ؛ فلم

(١) غرائب التفسير ٢ / ٧٩١ .

(٢) السابق ٢ / ٧٩٧ .

(٣) السابق ١ / ٧٢٠ .

يستخدمها - فيما أحصيته من خلال تفتيشي للكتاب - في الاستشهاد اللغويّ إلا في ثلاثة مواطن ، وهي :

١ - في مسألة « العطف على الضمير المرفوع » استشهد بقول العرب : « مررت برجل سواءٍ والعدم<sup>(١)</sup> ، وهو مما أورده سيبويه في كتابه<sup>(٢)</sup> .

٢ - قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ الأنعام : ١٠٩ ] : « ومن فتح [ أي أنها ] جعله بمعنى لعل . قال الخليل : ائت السوق أنك تشتري لحماً ، أي لعلك<sup>(٣)</sup> .

٣ - قال في التدليل على أنّ « فعلوت ، من صفات المبالغة : « وفعلوت من صفات المبالغة ومنه ( رهبوت خير من رحموت ) أي ترهب خير من أن ترحم له<sup>(٤)</sup> .

ومما سبق يتضح أنّ الكرمانى لم يغفل الاستشهاد بقول العرب إلا أنه كان بصورة قليلة .

### موقفه من الاستشهاد بالشعر :

لا أجدني بحاجة إلى بيان أهمية الشعر في الاحتجاج النحوي ، ولن أضيف جديداً إن تحدثت عن مكانته في هذا الجانب ، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أنّ الشعر أكثر النصوص السماعية استخداماً في التقعيد

(١) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ١١٥٣ ، وللتفصيل ينظر ص ١٩٠ من هذه الرسالة .

(٢) ينظر : ٣١ / ٢ .

(٣) غرائب التفسير ١ / ٣٨٠ .

(٤) السابق ٢ / ٧٨٢ .

النحوي ، وقد جعل النحاة شروطاً زمانية ومكانية لتصفية شواهدهم مما قد يعلق بها من شوائب<sup>(١)</sup> .

والكرمانى -كغيره من المفسرين الذين يستخدمون النحو في تفسيرهم-  
لاذ بالشعر واستشهد به على ما طرحه من مسائل نحوية تضمنها تفسيره ،  
ومن هذه الشواهد :

١ - استشهاده على إلغاء عمل ( أن ) المصدرية بعد حذفها بقول  
طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوضى      وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي  
برواية رفع ( أحضر )<sup>(٢)</sup> .

٢ - في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه استشهد بعدة أبيات  
منها :

قول الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاها الْحَصَى عَنْ كُلِّ هَاجِرَةٍ      نَفَى الدَّرَاهِمَ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ<sup>(٣)</sup>

٣ - في مسألة العطف على معمولي عاملين : استشهد بقول الشاعر :

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً<sup>(٤)</sup>

٤ - في مسألة تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها استشهد بقول

الشاعر :

(١) ينظر : الاقتراح في أصول النحو ٢٩ .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٥٤ ، وينظر ص ١٤ من هذه الرسالة .

(٣) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٣٨٨ ، وللتفصيل ينظر ص ١٥٤ من هذه الرسالة .

(٤) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ١٠٨٤ ، وللتفصيل ينظر ص ١٨١ من هذه الرسالة .

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَّوِي دُونَكَا      إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكََا (١)

كما استشهد الكرمانى بالشعر لقضايا لغوية كثيرة في المستويات المختلفة من صرف ودلالة واشتراك واشتقاق .. (٢) ولعلّ مبحثاً آخر يتنظمها في قابل الأيام .

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٢٨٩ ، وللتفصيل ينظر ص ٢١٥ من هذه الرسالة .

(٢) ينظر - مثلاً - ١ / ١٨٩ / ١، ١٢٠ / ١، ١٣٠ / ١، ١٤٠ .

## ثانياً : موقفه من القياس :

القياس في اللغة : مصدر قاس الشيء بغيره ، وقاسه عليه يقيسه قَيْساً وقياساً ، واقتاسه : قدره على مثاله فانقاس<sup>(١)</sup> .

وأما في الاصطلاح فقد وضع له العلماء حدوداً ؛ فقال ابن الأنباري : « هو حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع »<sup>(٢)</sup> ، ومن هذا التعريف يتضح لنا - أيضاً - أركان القياس ، وهي الأصل المقيس عليه ، والفرع المقاس ، والعلّة الجامعة بينهما .

وقال الجرجاني : « هو ما يمكن أن يذكر فيه ضابطة عند وجود تلك الضابطة يوجد هو »<sup>(٣)</sup> .

والقياس أصل هامّ في النحو ، ولذا قال الكسائي :

إنما النحو قياس يتبع<sup>(٤)</sup>

وقد اهتم الكرماني بالقياس كثيراً ، واستخدمه في ترجيح أو تضعيف الآراء النحوية التي ذكرها ، ومن ذلك ما يلي :

١ - في مسألة وقوع « من » لابتداء الغاية الزمانية قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ لَمَسَّجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [ التوبة : ١٠٨ ] « قوله : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ القياس : منذ أول يوم ، لأن منذ للزمان »<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : القاموس المحيط « قيس » ص ٥٦٩ .

(٢) ينظر : لمع الأدلة ٩٣ .

(٣) ينظر : التعريفات ١٨٢ .

(٤) ينظر : في أصول النحو ٧٨ .

(٥) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٤٦٦ وينظر ص ٦٧ من هذه الرسالة .

٢ - فى مسألة مجيء التمييز معرفة قال - فى إعراب قوله تعالى « من »  
من الآية : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [ البقرة :  
١٣٠ ] : « أن يجعل « مَنْ » فى محل نصب قياساً على قراءة ابن عامر :  
﴿ ما فعلوه إلا قليلاً منهم ﴾<sup>(١)</sup> [ النساء : ٦٦ ]

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٧٧ وينظر ص ١٤٣ من هذه الرسالة .

## الكرمانى والعلل النحوية :

العلّة النحوية فرع من فروع القياس<sup>(١)</sup> ، وهي لا تكاد تنفصل عن الحكم النحوي إذ هي حيثية من حيثياته ، والعلّة نتاج إعمال العقل العربي في النحو ، وقد عوّل النحاة عليها لإقناع غيرهم بما توصلوا إليه من آراء وقد عني بها الأوائل من النحاة وصنفوا فيها المصنفات فألف أبو علي « الإيضاح في علل النحو » ، وصنّف ابن الورّاق : « علل النحو » واشتغل بها المتأخرون<sup>(٢)</sup> ، كما تحدّث عنها بعض المحدثين<sup>(٣)</sup> .

ونظراً لأهمية العلة في استنباط الأحكام النحوية وإصدار الآراء فإن الكرمانى اهتم بها كثيراً ، ومن خلال ما وجدته لدى الكرمانى من علل استطعت تصنيفها إلى قسمين : قسم يندرج تحت العلل المصنفة ، وهي تلك التي أطلق عليها النحاة مسميات تميزها عن غيرها<sup>(٤)</sup> ، وقسم آخر لا يندرج تحت سابقه ، وهذه نماذج لكلا القسمين :

### ١ - علة سماع :

« السماع أقوى الأدلة ، وهي في الوقت نفسه علة يلجأ إليها النحوي عندما ينظر في تفسير مسألة فيخفى عليه وجهها ، ولا يجد أمامه إلا أن يلوذ بالسماع »<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : لمع الأدلة ٩٣ .

(٢) مثل السيوطي في الاقتراح والأشباه والنظائر

(٣) مثل الدكتور مبروك عطية في كتابه « سيبويه والعلل النحوية » والدكتور محمد نحلة في كتابه « أصول النحو العربي » .

(٤) ينظر : أصول النحو العربي ص ١٢٩ .

(٥) ينظر : الكافي في الإفصاح دراسة المحقق ١ / ٢٧٢ .

وقد استخدم الكرمانى هذه العلة ، فقد علل الفصل بين المتضايين حينما انتصر لقراءة ابن عامر<sup>(١)</sup> : ﴿ وكذلك زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم ﴾ [ الأنعام : ١٣٧ ] بما سمع عن العرب شعراً حيث قال : « ولأن الإحالة بين المضاف والمضاف إليه بالشعر كثيرة » ، وأورد عدة أبيات سبقت الإشارة إليها<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - علة فرق :

ومن أمثلتها ما علل به دخول اللام في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيْسَتَفِرُّونَكَ ﴾ [ الإسراء : ٧٦ ] حيث قال : « وخفف إنَّ وأدخل اللام فرقاً بينه وهو مخفف من المثلث وبينه وهو للنفي أو غيره »<sup>(٣)</sup> .

## ٣ - علة موافقة :

وقد استخدمها الكرمانى في مسألة صرفية وهي أنه جعل دخول التاء على مريض في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ [ الحج : ٢ ] حيث قال : « والمريض : ذات الولد الرضيع ، ودخلت « التاء » موافقة لقوله « أرضعت » »<sup>(٤)</sup> .

## ٤ - علة الحمل على المعنى :

وقد انتشرت هذه العلة في كتاب الكرمانى ، ومنها :

(١) خرجت هذه القراءة في ص من هذه الرسالة .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٣٨٨ ، وللتفصيل ينظر ص ١٥٤ من هذه الرسالة .

(٣) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٦٣٧ ، وللتفصيل ينظر ص ٣١ من هذه الرسالة .

(٤) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ٧٥١ .



- فى نصب « فنكون » فى قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ الشعراء : ١٠٢ ] حيث قال : « قوله : « فنكون » منصوب حملاً على المعنى ، لأن المعنى ، لو أن لنا أن نكر فنكون »<sup>(١)</sup> .

- فى تعليل إسناد الفعل « يختصم » إلى واو الجماعة فى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هُمْ قَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [ النمل : ٤٥ ] حيث قال : « وجمع قوله ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ حملاً على المعنى »<sup>(٢)</sup> .

#### ٥ - علة المجاورة :

وقد استخدمها فى أثناء دفاعه عن قراءة حمزة : ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي ﴾<sup>(٣)</sup> - بكسر الياء - حيث ذكر من ضمن ما وجه به هذه القراءة قوله : « والوجه الثالث : أنه كسرهما لمجاورة كسرة « إني » »<sup>(٤)</sup> .

أما القسم الذى لا يندرج تحت العلل المصنفة فأقصد بها تلك العلل التى ساقها لتعليل ما اختاره أو ضعفه من آراء ، وهى كثيرة جداً ولا تكاد تحلو المسائل المدروسة منها إلا أنى أورد منها ما يلي :

١ - فى مسألة « زيادة من » قال فى إعراب قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [ الأنعام : ٣٤ ] : « لا يجوز أن يكون التقدير نبأ من نبأ المرسلين فحذف ؛ لأن الفاعل لا يحذف »<sup>(٥)</sup> .

(١) غرائب التفسير ٢ / ٨٣٥ .

(٢) السابق ٢ / ٨٥٣ .

(٣) سبق تخريجها فى موقف الكرمانى من القراءات ، ينظر ص ٢٢٦ من هذه الرسالة .

(٤) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٥٧٧ .

(٥) السابق ١ / ٣٥٧ ، ينظر ص ٦٠ من هذه الرسالة .

فقد علل عدم جواز التقدير السابق بمنع حذف الفاعل .

٢ - فى مسألة مجيء التمييز معرفة ، قال فى تضعيف أن يكون « نفسه » من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [ البقرة : ١٣٠ ] : « وقيل تمييز ، وهو ضعيف ؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة »<sup>(١)</sup> .

٣ - فى مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلى قال فى تفسير قوله تعالى : ﴿ كَالَّذِي أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ ﴾ [ الأنعام : ٧١ ] : « وقول من قال : حيران حال عن ( الهاء ) فى ( له ) تقدّم سهو ؛ لأن حال المجرور لا يتقدم عليه »<sup>(٢)</sup> .

فقد بين سبب تضعيفه قول من جعل حيران حال عن الضمير فى له .

(١) غرائب التفسير ١ / ١٧٧ ، وللتفصيل ينظر ص ١٤٣ من هذه الرسالة .

(٢) غرائب التفسير ١ / ٣٦٦ ، وللتفصيل ينظر ص ١٣٥ من هذه الرسالة .

### مصطلحاته النحوية

استخدم الكرماني في تفسيره المصطلحات النحوية الشائعة ، وكان معظمها مصطلحات بصرية كالجر ، والتمييز ، والزيادة ، وغيرها ، ولا غرابة في هذا لأن البصريين هم واضعو علم النحو إلا أن الكوفيين حاولوا أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تخصهم<sup>(١)</sup> . وقد تسلّل شيء منها إلى تفسير الكرماني ، وأهمها :

١ - الصلة ويقابلها عند البصريين الزيادة<sup>(٢)</sup> ، حيث قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ [ ص : ٢٤ ] : « هم مبتدأ ، قليل خبره ، و « ما » صلة »<sup>(٣)</sup> .

٢ - الكناية ويقابلها الضمير ، حيث قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾ [ الجن : ٤ ] : « الهاء كناية عن الأمر والشأن »<sup>(٤)</sup> .

٣ - التبرئة ويقابلها النفي للجنس ، حيث قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾ [ يونس : ٦١ ] : « الغريب : أنه بني مع « لا » على الفتح وما بعده الخبر ، لأنه لما جاز رفعه على الاستئناف جاز فتحه على التبرئة »<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : المدارس النحوية ١٦٥ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ١ / ٢٣٢ .

(٣) غرائب التفسير ٢ / ٩٩٧ ، وينظر ١ / ٥٢١ ، و ٢ / ١٢٤٧ .

(٤) السابق ٢ / ١٢٦١ .

(٥) السابق ١ / ٤٨٨ .

٤ - ضمير العماد ويقابله ضمير الفصل ، حيث قال فى تفسير قوله  
 - تعالى - : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ  
 الْحَقُّ ﴾ [ سبأ : ٦ ] : « ويرى » فعل « الذين أوتوا العلم » الفاعل ،  
 « الذي أنزل » المفعول ، « الحق » المفعول الثانى ، و « هو » عماد <sup>(١)</sup> .

٥ - الخفض ويقابله الجر ، حيث قال فى تفسير قوله - تعالى - :  
 ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ ﴾ [ فصلت : ٢٢ ] : « ومحل  
 » أن « نصب عند الجمهور ، وخفض عند سيويه والخليل » <sup>(٢)</sup> .

٦ - ما لم يُسَمَّ فاعله ويقابله نائب الفاعل ، حيث قال فى تفسير قوله  
 - تعالى - : ﴿ قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ [ الجن : ١ ] : « وعلى الوجه  
 الأول استمع نفر من الجن القرآن ، وأنه فى محل رفع مفعول ما لم يُسَمَّ  
 فاعله » <sup>(٣)</sup> .

٧ - الصرف ويقابله النصب على المفعول معه ، حيث قال فى تفسير  
 قوله - تعالى - : ﴿ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾ [ آل عمران : ١٤٢ ] : « نصب  
 على الصرف » <sup>(٤)</sup> .

وقد كان الكرمانى يمزج فى الموطن الواحد بين مصطلحين : بصري  
 وكوفي ، ومن ذلك مزجه بين مصطلحي « الزيادة » و « الصلة » إذ قال فى  
 تفسير قوله - تعالى - : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [ المعارج : ١ ] :

(١) غرائب التفسير ٢ / ٩٢٦ .

(٢) السابق ٢ / ١٠٤١ .

(٣) السابق ٢ / ١٢٥٩ .

(٤) السابق ١ / ٢٧٠ .

« قوله : « بعداب » إن حُمِلَ سائل على معنى قوله : سألت المغفرة ، فالباء زائدة وصله »<sup>(١)</sup> .

وقد وُجِدَ لدى الكرمانى مصطلحات لم أقف عليها عند غيره فلعلها تكون من مبتكراته ، وهذه المصطلحات هي :

١ - أنه يسمي نائب الفاعل « اسم المجهول » ، حيث قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم وهي قراءة ابن عامر<sup>(٢)</sup> : « وقال بعضهم : تقديره : نُجِّيَ النجاء فسكن الياء وأقيم المصدر مقام اسم المجهول »<sup>(٣)</sup> .

٢ - أنه يسمي تعلق الجار والمجرور « اتصالاً » ، حيث قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> بِالْبَيِّنَاتِ ﴿ [ النحل : ٤٤ ] : « قوله ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ قيل : هو متصل بقوله : ﴿ يُوْحِي إِلَيْهِمْ ﴾ ، وقيل : هو متصل بقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا ﴾ »<sup>(٥)</sup> .

٣ - أنه يسمي لام التعليل « لام الغرض » ، إذ قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [ الزخرف : ٣٢ ] : « قوله : ﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ﴾ اللام للغرض »<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ١٢٤٩ .

(٢) سبق وأن خرَّجتها عند حديثي عن موقف الكرمانى من القراءات ينظر ص ٢٢٤ من هذه الرسالة .

(٣) غرائب التفسير ١ / ٧٤٦ .

(٤) السابق ١ / ٦٠٥ - ٦٠٦ .

(٥) السابق ٢ / ١٠٦٣ .

### مصادره النحوية من الرجال والكتب

أولاً : مصادره من الرجال :

الكرمانى - كغيره من المفسرين الذين يُعَوَّلون على النحو فى تفسيرهم- يستقى مادته النحوية من أعلام النحو ومشاهيره ، والإمام بجميع مصادره من هذه الفئة أمر يطول ؛ لذا رأيت أن أقتصر على أبرزهم ، ممن وردت آراؤهم ونقولهم فى التفسير وهذا البحث :

١ - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ( ت ١٨٠هـ ) :

شيخ الصنعة النحوية ، وكتابه أهم مؤلف فى النحو ؛ فقد نهل منه كل مهتم بهذا العلم وكان الكرمانى أحد هؤلاء الناهلين فقد ضم تفسيره كثيراً من آراء سيبويه<sup>(١)</sup> .

٢ - الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ( ت ٢٠٧هـ ) :

يُعدُّ الفراء من أكثر النحاة الذين نقل عنهم الكرمانى يشاركه فى ذلك الزجاج الذى سيأتى الحديث عنه - إن شاء الله - ولا غرابة أن يكون للفراء هذا الحضور لدى الكرمانى ، فهو رمز للنحو الكوفى من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن معانيه الذى ملأ الدنيا فى الأصل كتاب تفسير نحوي ، وغرائب التفسير كذلك ، فلا بد - حينئذٍ - من التقاطع بينهما ، ولا مناص له من العبّ بما لدى الفراء<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٢٦١ ، ٣٣٠ ، ٢ / ٨٢٢ ، ٨٧٤ .

(٢) السابق ١ / ٣٩٦ ، ٢ / ٨٢٨ ، ٢ / ١١٥٣ .

٣ - المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ( ت ٢٨٥هـ ) :

إمام من أئمة النحو ، وآراؤه محفوظة في كتبه وفي غيرها ، وقد كان ممن أخذ عنهم الكرمانى<sup>(١)</sup> .

٤ - الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السرى ( ت ٣١١هـ ) :

كما أسلفت فإن الزجاج شريك الفراء في كثرة الورد في تفسير الكرمانى ، وقد جمع الكرمانى رأييهما في مسألة واو الحال إذا كان جملة اسمية ثم نصّب نفسه حكماً بينهما<sup>(٢)</sup> .

٥ - الفارسى ، أبو على الحسن بن أحمد ( ت ٣٧٧هـ ) :

إمام من مشاهير علماء النحو ، وصاحب المؤلفات التي شغلت الناس ؛ فكبّ العلماء عليها شرحاً واختصاراً ، وكان الكرمانى - كما بينت في ترجمته - أحد المختصرين لـ « الإيضاح » وسماه « الإيجاز » ، وقد ضمّن تفسيره كثيراً من آراء الفارسى<sup>(٣)</sup> .

ثانياً : مصادره من المؤلفات :

لاشك أن الكرمانى وهو يُفيد من العلماء الذين ذكرتهم آنفاً لا مفرّ له من الإفادة من كتبهم ، إلا أنى سأخصص هنا ما نصّر عليه الكرمانى من مؤلفات ، وسأرتبها حسب أسبقيتها الزمانية ، وهي :

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٢٢٠ .

(٢) السابق ١ / ٢٣٣ ، ٤٠١ ، ٢ / ٧٥٢ ، ٩٢٣ .

(٣) السابق ١ / ٣٣٢ ، ٢ / ٥٨٥ .

- ١ - كتاب سيبويه ، وسمّاه الكرمانى « سيبويه » حيث قال : « وليس فى سيبويه ذكر الناسخ والمنسوخ إلا هذا »<sup>(١)</sup> .
- ٢ - معانى القرآن للفراء ، حيث قال الكرمانى : « ومثله : لم يكن لعبد الله أحد نظير ، فلما قدمته قلت : لم يكن لعبد الله نظيراً أحد ، وهذا لفظ الفراء فى معانيه »<sup>(٢)</sup> .
- ٣ - إصلاح الإغفال للفارسي ، حيث قال الكرمانى : « وردّ عليه أبو علي فى كتاب : إصلاح الإغفال ، فقال : المؤكد لا يخفف »<sup>(٣)</sup> .
- ٤ - الحجّة للفارسي ، حيث قال الكرمانى : « العجيب : مهلك بالكسر مصدر ، مثل قوله : ﴿ مرجعكم ﴾ . ذكره أبو علي فى الحجّة »<sup>(٤)</sup> .
- ٥ - التذكرة للفارسي ، حيث قال : « وأجاز أبو علي فى التذكرة أن يكون جراً بالعطف على تبع »<sup>(٥)</sup> .

(١) غرائب التفسير ٢ / ٨٢٢ .

(٢) السابق ٢ / ١٤٠٨ .

(٣) السابق ١ / ٦٤٩ .

(٤) السابق ٢ / ٨٥٥ ، وينظر ٢ / ١٠١١ .

(٥) السابق ٢ / ١٠٧٧ .



### أثره فى المتأخرين

لقد كان للكرمانى وكتابه أثر على الفكر النحوى بفضل ما تميز إنتاجه ولاسيما الكتاب الذى أقوم له بهذه الدراسة ( غرائب التفسير وعجائب التأويل ) ، حيث كان مرجعاً لبعض أعلام النحو المتأخرين من أمثال ابن مالك ، وأبى حيان ، والسمن الحلبى ، وابن هشام ، وابن الشجرى ، وابن فلاح ، وفيما يلى نماذج من آرائه التى وجدتها فى كتب هؤلاء الأعلام :

١ - ابن مالك :

لقد كان أثر الكرمانى عند ابن مالك عن طريق نقل رأى للكرمانى حول إعراب قوله - تعالى - : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِثْلِهِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [ البقرة : ١٣٠ ] حيث ذهب الكرمانى إلى أن « مَنْ » الواقعة بعد « إلا » فى محل نصب على الاستثناء و« نفسه » توكيد له<sup>(١)</sup> .

وقد نقل ابن مالك ذلك عنه فقال : « وقال صاحب العجائب والغرائب : من سفه فى موضع نصب بالاستثناء مِنْ مَنْ يرغب ، ونفسه توكيد للمستثنى كما يقال : ما قام أحد إلا زيد نفسه »<sup>(٢)</sup> .

٢ - وقد نقل ابن هشام فى مغنى اللبيب هذا النص كما ورد عند ابن

مالك<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٧٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٨٧ .

(٣) ينظر : مغنى اللبيب ٢ / ٥٥١ .

## ٣ - أبو حيان الأندلسى :

لقد ضمّن أبو حيان بجره كثيراً من اللآلئ الكرمانية ، حيث ورد اسم الكرمانى فى البحر المحيط أكثر من ستين مرة ، منها أكثر من عشرين موطناً مأخوذة من ( غرائب التفسير وعجائب التأويل ) سواء كانت هذه المواطن نحوية أم صرفية أم لغوية أم غير ذلك ومنها ما يلي :

١ - قال أبو حيان فى تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [ الأنعام : ٣ ] : « والظاهر أن ( هو ) ضمير عائد على ما عادت عليه الضمائر قبله ( وهو الله ) ، وهذا قول الجمهور ، قاله الكرمانى »<sup>(١)</sup> .

٢ - قال فى تفسير قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تُكْرَهُوا فَتَيْتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ [ النور : ٣٣ ] : « وقال الكرمانى : هذا شرط فى الظاهر وليس بشرط كقوله : ﴿ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ »<sup>(٢)</sup> .

٣ - قال فى تفسير قوله - تعالى - : ﴿ إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [ الأعراف : ٥٦ ] : « وقيل : فعيل بمعنى مفعول أى : مقربة فيصير من باب كف خضيب وعين كحيل ، قاله الكرمانى »<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٧٧ ، وينظر : غرائب التفسير ١ / ٣٥١ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤١٦ ، وينظر : غرائب التفسير ٢ / ٧٩٦ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٣١٤ ، وينظر : غرائب التفسير ١ / ٤٠٨ ، وللإطلاع - زيادة -

على ما نقله أبو حيان عن الكرمانى ينظر البحر المحيط ٢ / ٤٦٨ ، ٤ / ١٨٩ ، ٤ / ٢٦٧ ،

## ٤ - السمين الحلبي :

لقد كان للكرماني أثرٌ في تفسير السمين الحلبي ( الدر المصون ) ، ومن  
المواطن التي نقلها عنه ما يلي :

١ - قال السمين الحلبي في ذكر أعراب ( نفسه ) من قوله تعالى :  
﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [ البقرة : ١٣٠ ] :  
« السابع : أنه توكيد لمن سفه ؛ لأنه في محل نصب على الاستثناء في أحد  
القولين ، وهو تخريج غريب نقله صاحب ( العجائب والغرائب ) »<sup>(١)</sup> .

٢ - قال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا  
أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ ﴾ [ آل عمران : ١٩٥ ] : « ونقل تاج القراء أن  
« أجاب » عامٌ و« استجاب » خاص في حصول الطلب »<sup>(٢)</sup> .

## ٥ - ابن الشجري :

ومما وجدته منقولاً عن غرائب التفسير ما ذكره ابن الشجري من  
توجيه إعرابي في قوله : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا  
تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [ الأنعام : ١٥١ ] حيث قال : « ويحتمل عندي  
قوله : ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾ وجهين آخرين ، أحدهما : أن تكون « أن »  
مفسرة بمعنى « أي » كالتي في قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ  
أَمْشُوا ﴾ [ ص : ٦ ] معناه : أي امشوا ، وتكون « لا » نهياً ، و« أن »  
المفسرة تؤدي معنى القول ....

(١) ينظر : الدر المصون / ١ / ٣٧٤ .

(٢) نفسه ٣ / ٥٣٨ ، وينظر : ٣ / ٤٩٨ ، ٥ / ٣٥ ، ٥ / ٣٠٥ ، ٥ / ٣٤٥ .

والوجه الثانى : أن تجعل عليكم منفصلة مما قبلها ، فتكون إغراءً بمعنى الزموا»<sup>(١)</sup> فمن نص ابن الشجرى السابق وخاصة من قوله : « ويحتمل عندي » يتبين أنه من تفرّداته ، وهو ما وهم فيه محمود الطناحي محقق الأمالى حين عزاه لابن الشجرى<sup>(٢)</sup> .

إلا أن هذين التوجهين ذكرهما الكرمانى فى توجيه هذه الآية ؛ حيث قال : « وقيل : « أن » هي المفسرة لا محل له ، « ولا تشركوا » جزم بالنهى ... والوجه الثالث : أن تكون « عليكم » إغراء ، و﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا ﴾ فى محل نصب»<sup>(٣)</sup> .

والمجلس الذى ذكر فيه ابن الشجرى هذا التوجيه يأتى بعد وفاة الكرمانى بما يقارب عشرين عاماً مما يدل على أن الكرمانى كان أسبق إلى هذين التخريجين<sup>(٤)</sup> .

٦ - ابن فلاح :

ومما يزيد الكرمانى مكانة ما نقل عنه من كتب أخرى ، ومثال ذلك ما نقله ابن فلاح فى كتابه المغنى حين نسب إليه النصين التالين :

١ - قال ابن فلاح : « قال تاج القراء : ويأتى الاستفهام بالهمزة فى القرآن لأحد عشر معنى : الاستخبار ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ،

(١) ينظر : أمالى ابن الشجرى ١ / ٧٣ - ٧٤ .

(٢) ينظر : مقدمة المحقق ودراسته ص ٧٣ .

(٣) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٤) أرخ المجلس فى الأمالى ١ / ٧١ بيوم السبت مستهل جمادى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة ، بينما كانت وفاة الكرمانى - كما ذكرت - حوالى ٥٠٠ هـ .

والتسوية ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ... «<sup>(١)</sup> .

٢ - قال ابن فلاح فى تنوين التنكير : « قال تاج القراء فى أسرار الحروف : ويختص بحركات البناء دون حركات الإعراب »<sup>(٢)</sup> .

وبعد فإن هذه النصوص تدلّ دلالة واضحة على مكانة الكرمانى العلمية وأهمية كتابه ( غرائب التفسير وعجائب التأويل ) وأنه كان متداولاً بين أعلام النحو يستندون عليه ويستنبطون منه عند تأليف مصنفاتهم .

(١) ينظر : المغنى لابن فلاح ٤٣٩ ب ، مخطوطة مكتبة مصطفى عاطف .

(٢) نفسه ٤٤١ أ ، مخطوطة مكتبة مصطفى عاطف ، ويعكف على تحقيقه مجموعة من

### انفراداته

من خلال ما درسته من مسائل في تفسير الكرماني غلب على ظني أن له آراء انفراد بها ، سواء كان هذا الانفراد في كنه المسألة أم أنه تفصيل يخالف تفصيلات النحاة السابقين ، وقد هداني إلى هذا ثلاثة أمور :

١ - ما عزاه اللاحقون إليه .

٢ - ما قال به أحد اللاحقين وزعم أنه له ، ثم وجدته بنصه لدى الكرماني .

٣ - ما وقع بين يديّ من مصادر ومقارنة كلام الكرماني بما جاء فيها .

وهذه الانفرادات هي :

١ - في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِثْلَةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة : ١٣٠] ذهب الكرماني إلى أن « مَنْ » الواقعة بعد « إلا » مستثنى منصوب وأن « نفسه » توكيد له أو بدل<sup>(١)</sup> ، وقد نقل عنه هذا الرأي - كما رأينا - ابن مالك ، وأبو حيان ، والسمين الحلبي ، وابن هشام .

٢ - في مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي ذهب ابن كيسان والفارسي ومن وافقهما إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي ، وذهب البصريون وعلى رأسهم سيويه والمبرد إلى منع ذلك ، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك إن كان صاحب الحال ضميراً ، والضمير - كما نعلم - معرفة .

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ١٧٧ ، وللتفصيل ينظر ص ١٤٣ من هذه الرسالة .

أما الكرمانى فقد كان له تفصيل خاصّ ؛ حيث أجازّه إن كان صاحب الحال نكرة تقدمت عليه صفته نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ آلِهِ فِي شَيْءٍ ﴾ [ آل عمران : ٢٨ ] حيث قال : تقديره : في شيء من الله ، فقدّم وانتصب على الحال <sup>(١)</sup> .

٣ - في مسألة العطف على الضمير المجرور ، حيث أجازّه إن كان المعطوف جملة اسمية مصدرية بـ « أن » كقوله تعالى : ﴿ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۖ وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ ۖ ﴾ [ الجن : ٢ ، ٣ ] فقد أجاز أن يكون « وأنه » معطوف على الضمير المجرور في « به » <sup>(٢)</sup> ، وهو رأي وافق فيه الفراء إلا أن الفراء يميز العطف في مواضع غير هذا الموضع لم يجره فيها الكرمانى فكان إجازته العطف فقط في هذا الموضع دون سواه انفراداً .

٤ - تعليقه لرأي الفراء الذي يرى أن الضمير « هو » في قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۖ ﴾ [ النجم : ٦ ، ٧ ] معطوف على الضمير المرفوع المستتر في « استوى » إذ قال الكرمانى معللاً هذا الرأي : « الغريب : قول الفراء : وهو عطف على الضمير في « استوى » وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في الشعر لأن العطف على ضمير المرفوع المتصل ما لم يؤكد بالضمير غير جائز ، ويمكن أن يقال : إنما جاز العطف من غير تأكيد لأن استوى وإن كان يقع للواحد فالغالب عليه أن يقع من اثنين ، فلم يكن المضمير في استوى مستقلاً فيظهر ... ويمكن أن

(١) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٢٥٠ ، وللتفصيل ينظر ص ١٣٥ من هذه الرسالة .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ١٢٥٩ ، و ص ٢٠٦ من هذه الرسالة .

يقال أيضاً : إنما لم يظهر استئقلاً للجمع بين هو وهو <sup>(١)</sup> .

فقد علل الكرمانى رأى الفراء بتعليين لم أجدهما - فيما وقفت عليه - عند غيره وهذان التعليان واضحان من نصّ الكرمانى ؛ الأول : أن « استوى » دال على المشاركة ففاعله لم يكن مستقلاً فيظهر ، والثانى : الاستئقال من الجمع بين « هو وهو » .

٥ - فى قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسُنَا بِيَّتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [ الأعراف : ٤ ] ذهب الفراء إلى أن الأصل : أو وهم قائلون فحذف الواو وأنكر ذلك الزجاج مبيناً أن الواو ليست مقدرة بل مستغنى عنها لأن العائد من الجملة قام مقامها ، والعائد هو الضمير ( هم ) ، وقد نصّب الكرمانى نفسه حكماً بينهما ورجح رأى الفراء معللاً أن مبتدأ الجملة الحالية هو ضمير صاحب الحال وهو إن كان كذلك - كما يقول الكرمانى - لا بد من ذكر الواو <sup>(٢)</sup> ، وهذا تعليل - فيما تناهى إلى - لم أجده عند سواه .

(١) ينظر : غرائب التفسير ٢ / ١١٥٣ ، وللتفصيل ينظر ص ١٩٠ من هذه الرسالة .

(٢) ينظر : غرائب التفسير ١ / ٣٩٦ ، وللتفصيل ينظر ص ١١٧ من هذه الرسالة .



**مذهبه النحوي**

من خلال ما درسته من مسائل وما استخرجته من مصطلحات نحوية ذكرها الكرماني في تفسيره يتضح لنا أنه لم يكن تابعاً لأي من المذاهب النحوية ، ولم يتعصب لأحدها ؛ حيث لم يذكر كما ذكر غيره لفظ « شيوخنا » و« أصحابنا » وغيرها من مصطلحات التبعية ، بل كان متقياً للرأي الذي يراه صواباً من خلال إقامة الحجة وقوة الدليل ، وإن كان أكثر ميلاً للمذهب البصري فقد وافقهم في أكثر المسائل الخلافية التي درستها<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر مثلاً ص ١٩ ، ٩٤ ، ٢١٩ من هذه الرسالة .

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد :

فلقد استمرت رحلتي مع تاج القراء الكرمانى وكتابه « غرائب التفسير وعجائب التأويل » ما يقارب الحولين ، وهي رحلة - مع ما فيها من مشاق - ممتعة لما فيها من مجالسة العلماء ومدارسة الكتب المتخصصة ، والاتصال بالأساتيد الأفاضل .

وفي ختام هذه الرحلة العلمية أذكر ما اهتديت إليه من نتائج :

\* حاول البحث جاهداً الكشف عن شخصية الكرمانى النحوية من خلال تفسيره ولعله أول بحث يحاول بيان المذهب النحوي للكرمانى ، ويرجو الباحث أن يكون مفتاحاً لبحوث أكثر شمولية .

\* بينت أن الكرمانى كان حُرّاً في مذهبه ؛ فلم يتعصب لمذهب معين بل يميل إلى ما يراه صواباً وإن كان أكثر ميلاً للمذهب البصري .

\* بينت رأياً في مسألة العطف على الضمير المجرور ؛ وهو جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ إذا كان المعطوف جملة اسمية مصدرية بـ « أن » وهو رأي للفراء نقله عنه الكرمانى ووافق فيه .

- بينت أن رموزاً من علماء النحو قد ضمّنوا كتبهم نصوصاً للكرمانى مثل ابن مالك وأبي حيان والسمين الحلي وابن هشام وابن الشجري وابن فلاح مما يدل على مكانة الكرمانى وأهمية تفسيره .

- بينت أن الكرمانى اعتمد في إصدار أحكامه على السماع والقياس ، ولم تكن مجرد ميل لهوى أو تعصب لمذهب معين .

- بينت أن الكرمانى كان مكثراً من الاستشهاد بالقراءات والشعر ومقلداً من الاستشهاد بالحديث وأقوال العرب .

- بينت أن للكرمانى تفرّدات في الآراء وابتكارات في المصطلحات النحوية .

- بينت أن الكرمانى كان من المدافعين عن القراءات ، وقد اعتمد عليها في إصدار أحكامه ، وأنكر على من ضعّفها وخطأها .

- بينت أن الفراء برىء من الطعن الذي نسب إليه في قراءة ابن عامر ﴿ وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم ﴾ .

- بينت أن الفراء برىء مما نسب إليه النحاس والشوكاني من أنه يرى أن كلاً - في قوله - تعالى - : ﴿ وإن كلاً لما ليوينهم ربك أعمالهم ﴾ - منصوب بـ « ليوينهم » إذا إنه قال في المعاني : « وهو وجه لا أشتهيه » .

- بينت أن ما ذهب إليه صاحب اختيارات أبي حيّان من أن ابن أبي الربيع يرى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ليس صحيحاً ؛ إذ إن ابن أبي الربيع - وفق كتابه « البسيط في شرح جمل الزجاجي » - مانع أن يأتي الحال من المضاف إليه .

- بينت أن القول بأن من أسباب تسمية نون الوقاية بهذا الاسم أنها تقي اللبس الحاصل بين أمر المذكر والمؤنث هو قول ابن مالك ، وليس من ابتكارات أحمد كشك كما قال د. أحمد عبد الدايم .

- لم أكن مجاملاً للكرمانى فقد خالفته في بعض المسائل كما هو واضح من خلال المسائل المدروسة .

- وإن كان للباحث أن يوصي فله الوصيتان التاليتان :

\* يوصي إخوته الباحثين بالثبث في نقل نصوص القُدماء واللوذ بعباراتهم وعدم التصرف فيها إلا إن كان ثمة دليل قاطع لهذا التصرف .

\* يوصي بالبحث عن كتب التفسير والأمالى وبعض كتب الأدب والأخبار التي تنشر المسائل النحوية بين طيَّاتها ؛ فقد يكون فيها من الأحكام ما لا تحويه كتب النحو المتخصِّصة ، وهذا مما أشار إليه الشيخ عزيمة<sup>(١)</sup> ومحمود الطناحي<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : المقتضب الجزء الرابع كلمته التي عقب بها بعد الفهارس .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ١ / ١٠ - ١١ مقدمة المحقق .

# الفهارس

وتشتمل على :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث والآثار .
- فهرس الأمثال وأقوال العرب .
- فهرس الأشعار والأرجاز .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

## فهرس الآيات القرآنية

## سورة البقرة

الصفحة	رقمها	الآية
٢٧	٢٣	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ مِثْلِهِ ﴾
١٢٦، ١٢٣	٢٨	﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾
١٩٥	٣٥	﴿ أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾
١١٨	٣٦	﴿ أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا ﴾
٧٩	٦٧	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾
٤٢	٧٥	﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾
١٧، ١٣ (*)	٨٣	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾
٨٨، ٨٥، ٨٤	٨٥	﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾
٤١ (**)	١٠٠	﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
١٤٥، ١٤٣	١٣٠	﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾
٢٣٨، ١٤٧		
٢٤٥		
٢٠٤	١٣٣	﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاكَ ﴾

(\*) قراءة ابن مسعود .

(\*\*) قراءة أبي السَّمَال .

الصفحة	رقمها	الآية
١٣٣، ١٢٩	١٣٥	﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾
٣١	١٤٣	﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾
٥١، ٤٩ ٢١٣	١٥٠	﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم ﴾
١٧٩	١٧٧	﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾
٢٠١، ١٩٩ ٢٠٥	٢١٧	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾
١٦	٢٣٣	﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾ قراءة
١١٨	٢٤٣	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾
٦١	٢٧١	﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾
٢٨، ٢٧	٢٧٨	﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾
١٤٣	٢٨٣	﴿ فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبِهِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
	٢٨٤	﴿ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾

### سورة آل عمران

١٣٥	٢٨	﴿ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾
١٢١	٥٩	﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾
	١٢٩	﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾
٢٤٠	١٤٢	﴿ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾
٢٤٧	١٩٥	﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ ﴾

### سورة النساء

١٩٩، ٢٠٠(*)	١	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾
٢٠٥		
٩٥	١٤	﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾
٢١٥	٢٤	﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾
٩١	٤٦	﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ﴾
٢٣٤، ١٤٣(**)	٦٦	﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾

(\*) قراءة حمزة .

(\*\*) قراءة ابن عامر .



الصفحة	رقمها	الآية
١٢٦، ١٢١	٩٠	﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾
٨٥	١٠٩	﴿ هَاتِنْتُمْ هَتُؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾
٥١	١٤٨	﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَاءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾
١٧٦	١٦٢	﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾

### سورة المائدة

١٩٥	٤٢	﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَجْتِلَا ﴾
١٦٦	١٠٧	﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ ﴾
٢١٣	١١٤	﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾

### سورة الأنعام

٢٤٦	٣	﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾
-----	---	---

الصفحة	رقمها	الآية
٢٠٩، ٢٠٨	١٢	﴿ كَتَبَ عَلَيَّ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٦٥، ٦١، ٦٠ ٢٣٧	٣٤	﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾
٢٣٨، ١٣٥	٧١	﴿ كَالَّذِي أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ ﴾
(*) ٧٨، ٧٧	٨٠	﴿ اتَّخَذْتَنِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدِنِي ﴾
١٩٦	٩١	﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾
٢٣٠، ٧٩	١٠٩	﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾
(**) ٢٢٥، ١٥٤ ٢٣٦	١٣٧	﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾
٢٤٧	١٥١	﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ إِلَّا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾

### سورة الأعراف

١١٨، ١١٧	٤	﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾
----------	---	--

(\*) قراءة نافع وابن عامر .

(\*\*) قراءة ابن عامر .

الصفحة	رقمها	الآية
٢٤٦	٥٦	﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾
٣٥	١٠٢	﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾

### سورة التوبة

١٧٧	٦١	﴿ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾
٢٣٣، ٦٧	١٠٨	﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِن أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾

### سورة يونس

٣٦	٢٩	﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾
١٣١	٤٧	﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غَلٍٍّ إِخْوَانًا ﴾
٢٣٩	٦١	﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾

### سورة هود

١١١	٢٧	﴿ وَمَا نُرِيدُكَ أَتَّبِعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَن يَبَادُوا الرَّأْيَ ﴾
٢٠٤	٤٨	﴿ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾
٥١	١٠٧	﴿ خَلْدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾
٢٢، ٢٠ (*)	١١١	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة يوسف</b>		
١٣٧، ١٣٥	١٨	﴿ وَجَاءَ وَعَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾
٥٨، ٥٤	٣١	﴿ وَقُلْنَا حَشْشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾
١٧٠، ١٦٩	١٠٩	﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾
<b>سورة الرعد</b>		
١٩٥	٢٣	﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾
<b>سورة إبراهيم</b>		
(*) ٢٢٦	٢٢	﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي ﴾
١٥٦	٤٧	﴿ مُخْلِيفَ وَعَدِهِ رُسُلَهُ ﴾
<b>سورة الحجر</b>		
٥٨	٢	﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾
٢٠٥، ٢٠١	٢٠	﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾
١٧٢	٣٠	﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾
١٣١	٤٧	﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾
١٣٠	٦٦	﴿ أَلَيْسَ ذَابِرَهُمْ ذُؤَلَاءٌ مَّقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة النحل</b>
١١١، ١١٣، ١١٥، ٢٤١	٤٣-٤٤	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيَ إِلَيْهِمْ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ ﴿١٤﴾ ﴿ أَنْ اتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴿١٥﴾
		<b>سورة الإسراء</b>
٧٣	١	﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿١﴾ ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴿٢﴾ ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ ﴿٣﴾
٣١	٧٣	
٣١، ٣٣، ٢٣٦	٧٦	
		<b>سورة الكهف</b>
٢٦	٢٣-٢٤	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنْ بَدَأَ ذَلِكَ وَعَدَا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿٢٤﴾ ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴿٢٥﴾ ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴿٢٦﴾ ﴿ ءَاتُونِي أَوْرَاقَ نَخْلِ عَلَيْهَا فَيْرَبِّغْنَ كَتَبًا ﴿٢٧﴾
١٥١	٢٥	
٦١	٣١	
١٠٢، ١٠٥	٩٦	

الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة طه</b>
٨٩ ، ٨٥ ، ٨٤	١٧	﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾
		<b>سورة الأنبياء</b>
٢٢٤ (*)	٨٨	﴿ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾
		<b>سورة الحج</b>
٢٣٦	٢	﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾
		<b>سورة النور</b>
٦٦	٣٠	﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾
٢٤٦	٣٣	﴿ وَلَا تَكْرَهُوا قِتْيَتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحْصِنًا ﴾
٦٣	٤٣	﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾
		<b>سورة الفرقان</b>
٩٢	٢٠	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة الشعراء</b>
٢٣٧	١٠٢	﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
		<b>سورة النمل</b>
٧٤	٣٠	﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾
٤٥	٤٥	﴿ فَأَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾
١٩٥	٦٧	﴿ أَعِدَّا كُنَّا تُرَابًا وَعَابَاؤُنَا ﴾
١٢٤	٨٧	﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَرَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾
		<b>سورة القصص</b>
(*) ٨١	٤٨	﴿ قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا ﴾
١٤٤، ١٤٤	٥٨	﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾
١٤٥		
		<b>سورة العنكبوت</b>
٩٢	٢٢	﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾
٩٢	٤٦	﴿ وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة الروم</b>
٤٨، ٤٧	٣٦	﴿ وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾
		<b>سورة الأحزاب</b>
٢٠٨	٢١	﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾
٩٦، ٩٥ (*)	٥٣	﴿ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرٍ إِنَّهُ ﴾
١٠٠		
١١٢	٦١ - ٦٠	﴿ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَلْعُونِينَ ﴿٦١﴾
		﴿ أَيْنَمَا تُقِفُوا ﴾
		<b>سورة سبأ</b>
٢٤٠	٦	﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾
١٨٣	٢٤	﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾
١٤٠، ١٣٧	٢٨	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾



الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة فاطر</b>
١٧٢	٢٧	﴿وَعَرَابِيبُ سُودٍ﴾
		<b>سورة يس</b>
٢٠	٣٢	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَمٍ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾
		<b>سورة الصافات</b>
٤٤، ٤٠، ٣٩	١٤٧	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾
		<b>سورة ص</b>
٢٤٧	٦	﴿وَأَنْطَلِقَ الْأَمْلَاءُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشَوْا﴾
٢٣٩	٢٤	﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾
١١٠	٣٢	﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾
		<b>سورة غافر</b>
٩١	٢٩	﴿فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ﴾
		<b>سورة الزمر</b>
٣٧	٥٦	﴿وَإِنْ كُنْتَ لَمِنَ السَّخِرِينَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٧٨، ٧٧ (*)	٦٤	﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾

### سورة فصلت

٢٠٤	١١	﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾
٢٤٠	٢٢	﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ ﴾

### سورة الزخرف

٢٤١	٣٢	﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًّا ﴾
٧٩	٨٠	﴿ وَرَسُولُنَا لَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴾

### سورة الجاثية

١٨٣، ١٨١	٥ - ٣	﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٣﴾ وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾
----------	-------	---

### سورة الأحقاف

٦١	٣١	﴿ وَعَامِنُوا بِهِ، يَعْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾
----	----	--

الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة الفتح</b>
٢٩، ٢٦	٢٧	﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾
		<b>سورة الحجرات</b>
١٣١	١٢	﴿أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾
		<b>سورة ق</b>
١٧٤، ١٦٩	٩	﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾
		<b>سورة النجم</b>
١٩٢، ١٩٠، ٢٥١، ١٩٧	٧ - ٦	﴿ذُومِرَةٌ فِئْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾
		<b>سورة الرحمن</b>
١١٠	٢٦	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾
		<b>سورة الواقعة</b>
١٧٤، ١٦٩	٩٥	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾
		<b>سورة الجمعة</b>
٧١، ٦٨	٩	﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة الملك</b>
٦٤	٣	﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوُّتٍ ﴾
		<b>سورة الحاقة</b>
١٠٥، ١٠٢	١٩	﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾
		<b>سورة المعارج</b>
٢٤٠	١	﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾
		<b>سورة الجن</b>
٢٤٠	١	﴿ قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾
٢٥١، ٢٠٦	٣	﴿ وَأَنَّهُ تَعَلَّىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾
٢٣٩	٤	﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَاقُولُ سَفِيهُنَا ﴾
		<b>سورة الطارق</b>
٢٠	٤	﴿ إِنِ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾
		<b>سورة البينة</b>
١٦٩	٥	﴿ وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة الهمزة</b>
١٦٦، ١٦٤	٢ - ١	﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾
		<b>سورة الإخلاص</b>
١٦٧	١	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

## فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
٢٠٩	١ - « أتينا النبي ﷺ نفر من الأشعريين »
٧	٢ - « أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه فإن الله يحب أن تعرب أي القرآن »
١٤٧	٣ - « أن تسفه الحق وتغمت الناس »
٦١	٤ - « إن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا »
٢٠١	٥ - « إنما مثلكم واليهود والنصارى »
٢٧	٦ - « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون »
٦٨	٧ - « فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة »
١٩٢	٨ - « قد علمنا إن كنت لمؤمناً »
١٩٢	٩ - « كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر »
١٩٢	١٠ - « كنت وجاري من الأنصار »
٦٩	١١ - « هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام »
٨١	١٢ - « والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا »

## فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة	المثل أو القول
٢٣٠	١ - ائت السوق أنك تشتري لحماً
١٥٧	٢ - إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله ربها
١٥	٣ - تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
١٧١	٤ - الحبة البقلاء
٢٣٠	٥ - رهبوت خير من رحموت
٢٠١	٦ - ما فيها غيره وفرسه
١٨٤	٧ - ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
١٩٣	٨ - مررت برجل سواء والعدم
١٥	٩ - مره يحفرها
١٧١	١٠ - المسجد الجامع
٦٩	١١ - من الآن إلى غد

## فهرس الأشعار والأرجاز

### الهمزة

الصفحة	البيت
٩٢	وتمدحه وينصره سواء
١٣٨	فيدعى ولات حين إباء
٧٢	..... من ولد شولاً فيلى إتلأها

### الباء

١٠٩، ١٠٤	سمعت بينهم نعب الغرابا	ولما أن تحمل آل ليلى
١١٤، ١٧	ولا ناعب إلا يبين غرابها	مشائم ليسوا مصلحين عشيرة
١٧٢	سيرضيكما منها سنام وغاربه	فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه
١٣٠	حلق الحديد مضاعفاً يتلهب	عود وبهثة حاشدون عليهم
١٣٧	إلى حبيباً إنها لحبيب	لئن كان برد الماء هيمان صادياً
٢٠١	فاذهب فما بك والأيام من عجب	فالיום قد بت تهجوننا وتشتمنا
٩٢	بمعتدل وفق ولا متقارب	فوالله ما نلتكم منكم
١٥٩	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب	تخيرت وقد بل المرادي سيفه
٧١، ٦٩	إلى اليوم قد جرين كل التجارب	نجوت من أزمان يوم حليلة
٢٣	كأن ورديه رشاء خلّب	.....
١٧٨	على مستقل للنوائب والحرب	لقد حملت قيس بن عيلان حربها
١٧٨	حلى كل حال من ذلول ومن صعب	أخاها إذا كانت عضاضاً سماها
١٠٦	جرى فوقها واستشعرت لون مذهب	وكمنا مدمّة كأن متونها



## الصفحة

## البيت

## التاء

١٠١ ، ٩٧ ترى أرباقهم متقليديها كما صدئ الحديد على الكماة

## الحاء

١٨ ..... قد كاد من طول البلى أن يمصحًا

٤٣ ، ٤١ بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملحُ

## الدال

٥٢ حتى يفيدك من بنيه رهينة تغشى ويرهنك السماك الفرقدا

٥٣ ، ٥٢ إلا كخارجة المكلف نفسه وابني قبيصة أن أغيب ويشهدا

١٦٢ فزججتـها متمكناـ زج القلوص أبي مزاده

١٧ أن تقرآن على أسماء ويحكمما مني السلام وألا تشعرا أحدا

٤١ ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعدادٍ

٤١ كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

٥٥ ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ

١٣٧ تسليت طراً عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي

٣٦ هبلتك أمك إن قتلت لفارساً حلت عليك عقوبة المتعمدِ

١٥ ، ١٤ ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

## الراء

٦٢ وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضرُ

٨٧ من ذا نواصل إن صرفت حبالنا أو من نحدث بعدك الأسرارا

الصفحة	البيت
١٦٠	بأي تراهم الأرضين حلُّوا
١٨١، ١٨٢، ٢٣١	أكل امرئ تحسبين امرأ
٨٩	لكم مسجداً الله المزوران والحصى
١٦٠	وفاق كعب بجير منقذ لك من
١٥٧	هما خطتا إما إيسار ومنة
٦٢	وكنت أرى كالموت من بين ساعة
١٢٣	وإني لتعروني لذكراك هزة
١٤٦	علام ملئت الرعب والحرب لم تقدر
٥٧	في فتية جعلوا الصليب إلههم
٦٢	لما بلغت إمام العدل قلت لهم
١٧٩	لا يبعدن قومي الذين هم
١٧٩، ١٤٦	النازليين بكل معترك
٦٢	يظل به الحرباء يمثل قائماً
٣٠، ٢٧	وسمعت حلفتها التي حلفت
١٩٣	فلما لحقنا والجياذ عشية
٧١، ٦٩	لمن الديار بقنة الحجر
١٤٥، ١٤٩	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
١٥٤	تمر علي ما تستمر وقد شفت
٢٠١	إذا وقدوا ناراً لحرب عدوهم

### السين

١٦٠	معاودُ جرأة وقت الهوادي
	أشمُّ كأنه رجل عبوس

## الصفحة

## البيت

## العين

- ٢١٢ ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفتني حلمي مضاعا  
١٦٧ فبت كأي ساروتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع

## الفاء

- ١٥٨ تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها كما تضمّن ماء المزنة الرصف  
١٩٣ ألم تر أن النبع يخلق عوده ولا يستوي والخروع المتقصف  
٢٠١ هلاً سألت بذوي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرف  
٢٣١، ١٥٤ تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف

## القاف

- ١٠٠، ٩٧ وإن امرأ أسرى إليك ودونه من الأرض مومة ويبداء سملق  
٩٧ لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه وأن تعلمي أن المعان موفق  
٢٣ ولو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق  
٨٩، ٨٦ عدس مالعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق

## الكاف

- ٢١٦، ٢١٥ يا أيها المائح دلوي دونكا إنّي رأيت الناس يمدونكا  
٢٣٢  
٨٠ أبيت أبكي وتبتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي  
١٧١ إذا خاض عينيه كرى النوم لم يزل به كالى من قلب شيمان فاتك

## الصفحة

## البيت

## اللام

١٠٩، ١٠٣	بها يقتدنا الخرد الخذالا	وقد نغنى بها ونرى عصوراً
٢٣	وقدماً هناك يكون الثمالا	بأنك الربيع وغيث مريع
١٥٨	إذ نجلاه فنعم ما نجلا	أنجب أيام والداه به
١٩٣	ما لم يكن وأب له لينا	ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه
١٥	ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله	فلم أر مثلها خباسة واحد
١٩٧، ١٩٤	كنعاج الفلا تعسفن رملا	فقلت إذا أقبلت وزهر تهادي
٢١٠	وأم نهج الهدى من كان ضليلاً	بكم قريش كفيينا كل معضلة
٨٧	أنحب فيقضي أم ضلال وباطل	ألا تسألان المرء ماذا يحاول
١٣٨	حتم الفراق فما إليك سبيل	مشغوفة بك قد شغفت وإنما
١٥٨، ١٥٤	يهودي يقارب أو يزيل	كما خط الكتاب بكف يوماً
٢٢٦		
٢١٠	بمستلثم مثل الفنيق المرحل	وشوواء تعدو بي إلى صارخ الوغى
١٣٧	فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال	فإن تك أذواد أصبن ونسوة
١٠٨، ١٠٣	كفاني ولم أطلب قليل من المال	ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة
١٠٩	وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي	ولكنما أسعى لمجد مؤثل
٥٧	ومالك حاشا بيت مكة من عدل	فلا أهل إلا دون أهلك عندنا
٨٠	سيجتلبوها لاحقاً غير باهل	فإن يك قوم سرهم ما صنعتهم
٢١٨	منه وحرف الساق طي المحمل	ما إن يمس الأرض إلا منكب
١٥٦	كنا حت يوماً ضخرة بعسيل	فرشني بخير لا أكونن ومدحتي

## الصفحة

## البيت

## الميم

١٧٩	وليث الكتيبة في المزدحم	إلى الملك القرم وابن الهمام
١٧٩	بذات الصليل وذات التَّجُم	وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمور
٢٠٩	حميداً قد تذریت السنما	أنا سيف العشيرة فاعرفوني
١٥٩	إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما	هما أخوا في الحرب من لا أخاله
٢٢٦، ٥٤	لله در اليوم من لامها	.....
٢١٢	وليس عليك يا مطر السلام	سلام الله يا مطر عليها
١١٤	فما زادني إلا غراماً كلامها	تزودت من ليلي بتكليم ساعة
٥١	يدان لم يدرس لها رسم	وأرى لها داراً بأغدره السـ
٥١	عنه الرياح خوالد سحم	إلا رماداً هامداً قد دامت
٥٦	ثوبان ليس بيكمة قدم	حاشا أبي ثوبان إن أبا
١٥٩	ولا ترعوي عن نقض أهواؤنا العزم	نرى أسهماً للموت تصمي ولا تنمي
٢٧	جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم	أتغضب إن أذنا قتيبة جُزّتا
٤٧	إذا إنه عبد القفا واللهازم	وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً
٢١٢	رجلي فرجلي شثنة المناسم	أوعدني بالسجن والأداهم
١٠٦	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	ولكن نصفاً لو سبيت وسبني

## النون

١٥٧	يصلى كل من عاداك نيرانا	لأنت معتاد في الهيجا مصابرة
٥١، ٤٩	دار الخليفة إلا دار مروانا	ما بالمدينة دار غير واحدة
١٧٢	وألفى قولها كذباً وميناً	وقدمت الأديم لراهشيه
١٠٠، ٩٧	بكنه ذلك عدنان وقحطان	قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت

الصفحة	البيت
٥٢ ، ٥١	وكل أخ مفارقه أخوه
٢٢	وصدر مشرق النحر
٩٣	ما الذي دأبه احتياط وعزم
١١٥، ١١٤	وما كف إلا ماجد ضير بئس
١٠٧	جئ ثم حالف وثق بالقوم إنهم
١٦٨	ولقد أمر على اللثيم يسبني
٨٢	تراه كالثغام يعمل مسكاً
	لعمرو أبيك إلا الفرقدان
	كأن ثدييه حُقان
	وهواه أطاع يستويان
	أمانيه منه أتيحت بلامن
	لمن أجاروا ذوو عز بلا هون
	فأعف ثم أقول لا يعينني
	يسوء الفاليات إذا فليني

### الهاء

١٠٧	ولقد أرى تعنى به سيفانة
	ثُصبي الحليم ومثلها أصباه

### الياء

١٣١	تقول ابنتي إن انطلاقك واحداً
	إلى الرُّوع يوماً تاركي لا أباليا
٢٢٧	قال لها هل لك يا تافي
	قالت له ما أنت بالمرضي

## فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل الجامعية :

- المغني في النحو والصرف ، لابن فلاح ، مصورة مكتبة مصطفى عاكف .
- اختيارات ابن مالك النحوية دراسة وتقويماً ، إعداد محمد بن علي ابن أحمد الحازمي « رسالة ماجستير » جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية بالرياض ، قسم النحو والصرف وفقه اللغة ، ١٤٠٧هـ / ١٤٠٨هـ .
- اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابة التذييل والتكميل جمعاً ودراسة ، إعداد منصور أحمد محمد عريف الرحمن « رسالة دكتوراه » جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، قسم النحو والصرف وفقه اللغة ، ١٤٢٣هـ / ١٤٢٤هـ .
- الدررة الشنوانية في شرح الأجرومية في علم العربية لأبي بكر إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني ، دراسة وتحقيق إعداد أحمد حسن ماطر كوشان « رسالة ماجستير » جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، قسم النحو والصرف والعروض ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الكريم عوفي ، رسالة دكتوراه مقدمة لمعهد اللغة والأدب العربي ، جامعة الجزائر ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

## ثانياً : الكتب المطبوعة :

## أ

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق د. طارق الجنابي ، عالم الكتب - ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الإتيقان في علوم القرآن ، للشيخ أبي الفضل جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة ، تأليف د. بدر بن ناصر البدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب ، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي ، تحقيق الدكتور : عبد الله علي الحسيني البركاتي والدكتور محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .



- أسرار العربية ، تأليف أبي بركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- الأشباه والنظائر ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، تأليف د. محمد عيد ، عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- إعراب الحديث النبوي ، صنعة محب الدين أبي البقاء العكبري ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر ، دار المنارة للنشر والتوزيع - جدة ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة - جامعة أم القرى ، الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة ، طبعة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف خير الدين الزركلي ، الطبعة الثالثة .

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، قدم لهما وعني بتحقيقها سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لأبي الحسين بن الطراوة السبتي المالقي « سليمان بن محمد » تحقيق الدكتور : عياد بن عيد الشيبتي ، مكتبة دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- الاقتراح في علوم أصول النحو ، تأليف الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- الأمالي النحوية « أمالي القرآن الكريم » لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،  
تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، تحقيق حسن  
حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -  
١٩٩٨ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله  
جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري  
المصري ، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح  
الكبير من ثلاثة شروح ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ،  
المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن  
الشاذلي فرهود ، دار العلوم بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ -  
١٩٨٨ م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر  
المعروف بابن الحاجب النحوي ، تحقيق الدكتور موسى بناي  
العليلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي -  
العراق .

ب

- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي تحقيق  
الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض ورفاقهما ،  
دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .

- البديع في علم العربية ، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد علي الدين وصالح حسين العايد ، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد ابن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز تأليف مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، القاهرة ١٣٨٣هـ .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .

- البهجة المرضية في شرح الألفية ، تأليف أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

- البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف أبو البركات الأنباري ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

ت

- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة -  
شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، دار التراث بالقاهرة - الطبعة الثانية  
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، تأليف الدكتور عبد الفتاح أحمد  
الحموز ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ -  
١٩٨٤ م .
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن عليّ بن إسحاق  
الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، جامعة  
أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة  
المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- التبيان في إعراب القرآن ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين  
العكبري ، تحقيق سعد كريم الفقي ، دار اليقين ، المنصورة ، الطبعة  
الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف أبي البقاء  
العكبري ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة  
العيكان - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات  
العرب ، للأعلم الشتيمري ، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن  
سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ -  
١٩٨٤ م .

- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ، تأليف أبي جعفر أحمد ابن يوسف الفهري اللبلي ، دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عيضة الشبتي ، مكتبة الآداب - القاهرة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- التخمير « شرح المفصل في صنعة الإعراب » تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ترشيح العلل في شرح الجمل ، تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق عادل محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح مجيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- التعريفات ، تأليف الشريف علي بن محمد الجرجاني ، الفيصلية ، مكة المكرمة .
- تفسير أبي السعود ، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ، تأليف أبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني ، تحقيق د. معيض بن مساعد العوفي ، دار المدني للطباعة والنشر ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لأبي  
الفتح ابن جني ، تحقيق أحمد ناجي القيسي ورفاقه ، بغداد مطبعة  
العاني ١٣٨١ هـ .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي المعروف  
بابن أم قاسم ، تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ،  
دار الفكر العربي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

### ج

- جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ، تأليف أبي جعفر محمد بن  
جرير الطبري ، دار الفكر - بيروت ، ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- جامع الدروس العربية ، تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني ، راجع  
هذه الطبعة ونقحها الدكتور محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية ،  
صيدا - بيروت ، الطبعة السادسة والثلاثون ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري  
القرطبي .

- الجمل في النحو ، صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق  
الزجاجي ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة -  
بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل  
إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ، ١٣٨٤ هـ -  
١٩٦٧ م .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنفه الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

ح
---

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين ، للشيخ أحمد بن محمد الصاوي الخلوي المالكي ، ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الحماسة لأبي تمام ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .



## خ

- خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، طبع ما بين « ١٩٧٩ م » و « ١٨٧٣ م » .
- الخصائص لابن جني ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

## د

- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤ م .
- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض ورفاقه ، قدّم له وقرّظه الدكتور أحمد محمد صيرة ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ .
- ديوان الأقيشر الأسدي ، صنعة الدكتور محمد علي دقة ، دار صادر ، بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٧ م .

- ديوان تأبط شراً وأخباره ، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاکر ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- ديوان ذي الرمة ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح
- ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى به وليم بن الورد البروسي ، من منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ديوان أبي زيد الطائي ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٦٧م .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ( د.ت ) .
- ديوان سلامة بن جندل ، صنعة محمد بن الحسن الأحول ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشتتمري ، تحقيق الدكتور رحاب خضر عكاوي ، دار الفكر العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .
- ديوان الطفيل الغنوي ، تحقيق الأستاذ محمد عبد القادر ، دار الكتاب الجديد ، بيروت - لبنان ١٩٦٨م .

- ديوان عدي بن زيد ، جمعه وحققه محمد جبار المعبد ، بغداد  
١٩٦٥ م .
- ديوان عمرو بن قمئة ، حققه حسن كامل الصيرفي ، معهد  
المخطوطات العربية ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ م .
- ديوان الفرزدق ، دار بيروت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
- ديوان مجنون ليلي ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة  
مصر .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار  
المعارف بالقاهرة .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، جمع وتحقيق الدكتور / عبد القدوس  
أبو صالح ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ -  
١٩٨٢ م .

ر
---

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبد النور  
المالقي ، تحقيق أ.د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، الطبعة  
الثالثة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة أبي  
الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، دار الفكر  
للطباعة والنشر والتوزيع .

## س

- سيويه والعلل النحوية ، تأليف الدكتور مبروك عطية أبو زيد ،  
التركي للكمبيوتر وطباعة الأوقيست - طنطا ، الطبعة الأولى  
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

## ش

- شرح أبيات سيويه ، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ، تحقيق  
الدكتور محمد الريح هاشم ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى  
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى « إيضاح الشعر » ، ألفه  
أبو علي الفارسي ، حققه الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم  
دمشق ودارة العلوم الثقافية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ -  
١٩٨٧م .
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر عمر البغدادي ، تحقيق عبد  
العزيز رياح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، بيروت ،  
الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ،  
تحقيق الدكتور عبد الحميد محمد عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت .
- شرح التسهيل ، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله  
الطائي الجباني الأندلسي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد  
والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع  
والإعلان ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي ابن خروف الإشبيلي ، تحقيق الدكتورة سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
- شرح ديوان جرير ، لمحمد إسماعيل الصّاوي ، منشورات مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح ديوان حسّان بن ثابت ، بعناية عبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلس ببيروت ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٩ م .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- شرح ديوان عمر بن ربيعة ، تحقيق محمد محيي الدين ، دار الأندلس، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، حققه الدكتور إحسان عباس ، وزارة الإعلام في الكويت ، طبعة الثانية مصورة ١٩٨٤ م .
- شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا - بيروت ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- شرح الكافية الشافية ، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح اللمع في النحو ، تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسط الضرير ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح المفصل ، للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المتبني - القاهرة .
- شعر الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧م .
- شعر الراعي النميري ، دراسة وتحقيق هلال ناجي والدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شعر الكميت بن زيد ، تحقيق الدكتور داود سلوم ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، جمعه مطاع الطرايشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

## ص

- الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- صحيح البخاري ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، ضبط وترقيم د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ( دمشق - بيروت ) ، الطبعة الخامسة ١٤١٤ هـ .
- صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تصحيح وترقيم وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث .
- الصفوة الصفية في شرح الدررة الألفية ، لتقي الدين إبراهيم ابن الحسين المعروف بالنيلي ، تحقيق الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري ، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية ومركز إحياء التراث الإسلامي ١٤١٩ هـ .

## ط

- ابن طلحة النحوي حياته - آثاره ، تأليف د. عياد بن عيد الشبتي ، مكتبة دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

## ظ

- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، تأليف الدكتور محمد عبد القادر هنادي ، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

## غ

- غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ، عني بنشره ج. براجستراسر ، طبع أول مرة بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، للشيخ تاج القراء محمود بن حمزة الكرمانى ، تحقيق الدكتور شمران سركال يونس العجلي ، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة ومؤسسة علوم القرآن - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

## ف

- فتح القدير الجامع بين فتي الرواية والدراية من علم التفسير ، تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- الفتوحات الإلهية ، تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجميل ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .



- في أصول النحو ، تأليف سعيد الأفعاني ، المكتب الإسلامي -  
بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

ق

- قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض ، للشريف الإسنوي ،  
أستاذ دكتور أحمد محمد عبد الدايم عبد الله ، دار الهاني للطباعة  
والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

ك

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبي الربيع  
السبتي الأندلسي ، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد -  
الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق  
الدكتور عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة  
الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- كتاب سيويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح  
عبد السلام محمد هارون ، دار الجليل - بيروت ، الطبعة الأولى .
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،  
تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي  
تحقيق خليل قامون شيحا ، دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الأولى  
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للعالم الفاضل الأديب  
والمؤرخ الكامل مصطفى بن عبد الله الشهير بجاجي خليفة ،  
منشورات مكتبة المتنبي - بيروت .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني ، دراسة  
وتحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي ، دار عمار للنشر والتوزيع  
- عمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية ، للشيخ محمد بن أحمد بن  
عبد الباري الأهدل ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، الطبعة  
الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

ل

- اللباب في تهذيب الأنساب ، تأليف عز الدين بن الأثير الجزري ،  
دار صادر - بيروت .
- لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور ، دار صاد ، بدون تاريخ .
- لمع الأدلة ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار  
الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- اللمع في العربية ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تقديم وتحقيق  
وتعليق الدكتور حسين محمد محمد شرف ، المكتبة الأزهية للتراث ،  
الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨هـ .

- المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين ابن مهران الأصبهاني تحقيق سبيع حمزة هاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ، دار ابن حزم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- المدارس النحوية ، تأليف الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة السابعة .
- المسائل البصريات ، لأبي عبيد الله الفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المسائل الحلييات ، صنعة أبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هندأوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- المسائل المشكلة « البغداديات » ، لأبي علي النحوي ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني - بغداد .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور حامد صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معاني القرآن ، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري ، تحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، تصنيف أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- معجم البلدان ، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، دار صادر ودار بيروت - بيروت ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، تأليف عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المغني في تصريف الأفعال ، تأليف الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث .
- المفصل في صنعة الإعراب ، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

- المفضليات ، للمفضل محمد بن يعلى الضبي ، تحقيق أحمد شاكر  
وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة العاشرة ١٩٩٤ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور ،  
كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد - الجمهورية  
العراقية ، ١٩٨٢ م .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد  
عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب - بيروت
- المقرب ، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق أحمد  
عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، الفيصلية - مكة المكرمة ،  
الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب  
التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق إبراهيم  
مصطفى وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى  
١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

ن
---

- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله  
السهيلي ، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ  
علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى  
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

- النحو القرآني قواعد وشواهد ، تأليف الدكتور جميل أحمد ظفر ، مطابع الصفا - مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان ابن عيسى المعروف بالأعلم الشتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- النشر في القراءات العشر ، تأليف الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع ، دار الفكر للطباعة والنشر .

هـ

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية - القاهرة ،

و

- الوجوب في النحو ، تأليف حصة بنت زيد مبارك الرشود ، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .....	أ
التمهيد .....	١
أولاً : التعريف بالكرماني .....	٢
ثانياً : التعريف بـ « غرائب التفسير وعجائب التأويل » .....	٧
<b>الفصل الأول : الأدوات النحوية</b> .....	١٢
توطئة .....	١٣
١ - إلغاء عمل « أن » المصدرية بعد حذفها .....	١٤
٢ - إعمال « إن » المخففة المكسورة .....	٢٠
٣ - مجيء « إن » الشرطية بمعنى « إذ » .....	٢٦
٤ - معنى « إن » ومعنى اللام بعدها .....	٣١
٥ - مجيء « أو » للإضراب بمعنى « بل » .....	٣٩
٦ - « إذا » الفجائية بين الحرفية والظرفية .....	٤٥
٧ - هل تأتي « إلا » بمعنى الواو ؟ .....	٤٩
٨ - حاشا الاستثنائية هل هي حرف أم فعل أم ذات وجهين ؟ .....	٥٤
٩ - زيادة « من » .....	٦٠
١٠ - وقوع « من » لابتداء الغاية الزمانية .....	٦٧
<b>الفصل الثاني : التراكيب النحوية</b> .....	٧٥
توطئة .....	٧٦
١ - نون الوقاية والرفع بين الحذف والإثبات .....	٧٧
٢ - وقوع أسماء الإشارة أسماء موصولة .....	٨٤
٣ - حذف الموصول الاسمي وإقامة الصلة مقامه .....	٩١



الموضوع	الصفحة
٤ - إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هوله	٩٥
٥ - أولى العاملين بالعمل في التنازع	١٠٢
٦ - عمل ما قبل « إلا » فيما بعدها	١١١
٧ - واو الحال بين الحذف والإثبات	١١٧
٨ - وقوع الفعل الماضي المتصرف حالاً	١٢١
٩ - مجيء الحال من المضاف إليه	١٢٩
١٠ - تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي	١٣٥
١١ - مجيء التمييز معرفة	١٤٣
١٢ - مجيء تمييز المائة جمعاً	١٥١
١٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه	١٥٤
١٤ - وصف النكرة بالمعرفة ووصف المعرفة بالنكرة	١٦٤
١٥ - إضافة الموصوف إلى صفته	١٦٩
١٦ - النصب على المدح قبل تمام الكلام	١٧٦
١٧ - العطف على معمولي عاملين	١٨١
١٨ - العطف على الضمير المتصل المرفوع	١٩٠
١٩ - العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ	١٩٩
٢٠ - البدل من ضميري المتكلم والمخاطب	٢٠٨
٢١ - تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها	٢١٥
<b>الفصل الثالث : ملامح شخصية الكرمانى النحوية</b>	
توطئة	٢٢٢
- موقف الكرمانى من السماع والقياس	٢٢٣
- مصطلحاته النحوية	٢٣٩
- مصادره النحوية	٢٤٢

الصفحة	الموضوع
٢٤٥ .....	- أثره في المتأخرين
٢٥٠ .....	- انفراداته النحوية
٢٥٣ .....	- مذهبه النحوي
٢٥٤ .....	الخاتمة
٢٥٧ .....	<b>الفهارس</b>
٢٥٨ .....	- فهرس الآيات القرآنية
٢٧٤ .....	- فهرس الأحاديث والآثار
٢٧٥ .....	- فهرس الأمثال وأقوال العرب
٢٧٦ .....	- فهرس الأشعار والأرجاز
٢٨٣ .....	- فهرس المصادر والمراجع
٣٠٨ .....	- فهرس الموضوعات

## **Grammatical problem in the book of ( Gharaeb Al Tafsir, Agaeb Al Taweel)**

The reason aims at uncovering the grammatical subject in the book (Gharaeb Al Tafsir, Agaeb Al Taweel) hence the aspects of person grammer for H's author (Mohammad Bin Hamaz Al Karmany) died in ( 500 H)

- The choice of this subject has several reasons the most important one of it is the direct attachment with Holly Quran, and making Al Karmany appear on the grammatical area.

- the research included on introduction in which I discussed the reasons of this subject's choice and my process in work. I also pointed at some former studies.

- The research contains a preface in which I spoke briefly about the author and his book. And also involved three chapters.

First chapter : is specialized four grammatical tools

Second chapter : is specialized for grammatical structures .

Third chapter: the personal aspects of Al Karamny through this discuss. And collusion included the main results: Al Karmany grammatical Tendancy , his effect on his followers, his situation of grammatical evidence, some responds, for scientists and researches in the taught problem.

And peace be upon our prophet Mohammad ad all his followers .